

قال سفيان الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل»
(شرف أصحاب الحديث "للعظيم البهادري، ٤٢/١، الرقم: ٨١)

المُقَدِّمَةُ

(في أصول الحديث)

للإمام العلامة
الشيخ عبدالحق المجددي الدهلوي
رحمه الله القوي
المتوفى
١٠٥٢ هـ

مع حواشي السعددي

للعلامة المفتي عليم الإحسان المجددي البركتي رحمه الله القوي (المتوفى: ١٣٩٥ هـ)
وحاشيتها الجديدة

المُفْهِمَةُ

من المدينة العلمية

والتكملة في بيان بعض أئمة الحديث وكتبهم

للسيد محمد بن علوي المالكي رحمه الله القوي

وخرائط علم أصول الحديث

من مجلس المدينة العلمية
شعبة الكتب الدراسية



الطبعة
مركز الدعوة الإسلامية

قال سفيان الثوري: "الإسناد صلاح المؤمن فإذا لم يكن معه صلاح فبأنى شيء يقتل".
(شرف أصحاب الحديث "للخطيب البغدادي، ٤٢/١، الرقم: ٨١)

المقدمة

(في أصول الحديث)

للإمام المحدث الشيخ عبد الحق الدهلوي عليه رحمة الله القوي (المتوفى: ١٠٥٢هـ)

مع حواشي السعدي

للعامة المفتي عميم الإحسان المجددي البركتي رحمه الله القوي (المتوفى: ١٣٩٥هـ)

وحاشيتها الجديدة

المُفْهِمَة

لأبي أمجد أحمد رضا المعطاري الشامي

والتكلمة في بيان بعض أئمة الحديث وكتبهم

للسيد محمد بن علوي المالكي رحمه الله القوي

و

خراطة علم أصول الحديث

شعبة الكتب المراسية

مجلس المدينة العلمية

مكتبة المدينة

للطباعة والنشر والتوزيع

كراتشي - باكستان

الكتاب: المقدمة مع حاشيتي

المصنّف: الإمام المحدث الشيخ عبد الحق الدهلوي

عدد الصفحات: ٢١٢

الإشراف الطباعي: مكتبة المدينة كراتشي باكستان

التنفيذ: **المدينة العلمية** (مركز الدعوة الإسلامية)

شعبة الكتب الدراسية

ملحوظة: طبعنا مقدمة الشيخ هذه المرة بحاشية جديدة

وإضافات كثيرة مع الخرائط والتكملة وغيره ذلك.

مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان

هاتف: +92-21-4921389/90/91

فاكس: +92-21-4125858

البريد الإلكتروني: ilmia@dawateislami.net



الطبعة الثالثة

٢٠١٢ م (أگست)

الطبعة الرابعة

٢٠١٤ م (فبراير)

الطبعة الخامسة

إلى

الطبعة التاسعة

(2017 م - 2019 م)

عدد النسخ: 13500

الطبعة العاشرة

(2020 م Sep)

عدد النسخ: 5000

من فروع مكتبة المدينة

021-34250168	مكتبة المدينة: كراچی: فیضانِ مدینہ پرانی سبزی منڈی.	1
042-37311679	مكتبة المدينة: لاہور: دربار مارکیٹ، گنج بخش روڈ.	2
041-2632625	مكتبة المدينة: فیصل آباد: امین پور بازار.	3
05827-437212	مكتبة المدينة: میرپور کشمیر: فیضانِ مدینہ چوک شہیدان.	4
022-2620123	مكتبة المدينة: حیدر آباد: فیضانِ مدینہ آفندی ٹاؤن.	5
061-4511192	مكتبة المدينة: ملتان: نزد پیپل والی مسجد، اندرون بوہڑ گیٹ	6
051-5553765	مكتبة المدينة: راولپنڈی: فضل داد پلازہ، کمیٹی چوک اقبال روڈ.	7

فهرس المحتويات

الرقم	التأويي	الصفحة
1	كلمة الشيخ أبي بلال محمد إلياس العطار عن المدينة العلمية	9
2	مقدمة الحاشية	11
3	تعريف مصطلح الحديث وموضوعه	12
4	ترجمة المؤلف	14
5	عملنا في هذه الرسالة	16
6	تعريف الحديث	18
7	أنواع الأحاديث	21
8	المرفوع والموقوف والمقطوع	21
9	الحديث والأثر	22
10	الخبر والحديث	23
11	الرفع قسمان صريح وحكمي	24
12	الرفع الصريح القولي	24
13	الرفع الصريح الفعلي	25
14	الرفع الصريح التقريري	25
15	الرفع الحكمي القولي	25
16	الرفع الحكمي الفعلي	27
17	الرفع الحكمي التقريري	28
18	فصل في السند والمتن وعوارضهما	29
19	السند	29
20	الإسناد والمتن	30
21	المتصل	30
22	المنقطع والمعلق	31

32	تعليقات البخاري	23
33	حكم التعليق بصيغة المعلوم والمجهول	24
34	المرسل	25
35	حكم المرسل	26
39	المعضل والمنقطع	27
40	طريق معرفة الانقطاع	28
42	المُدَّلس	29
43	صورة التدليس	30
44	حكم المُدَّلس	31
45	حكم التدليس	32
46	حكم رواية المُدَّلس	33
47	أسباب التدليس وتدليس الأكابر	34
49	المضطرب	35
51	حكم المضطرب من الروايات	36
51	المدرج	37
53	تنبيه: الرواية بالمعنى	38
56	العَنْعَنَةُ والمُعَنَّعُ وشروط العنعة	39
58	المسند	40
58	فصل في الشاذ والمنكر والمعلل والاعتبار	41
58	الشاذ والمحفوظ	42
60	المُنْكَرُ والمَعْرُوفُ	43
60	حكم المعروف والمنكر والشاذ والمحفوظ	44
61	تعريف آخر للشاذ	45
62	تعريف آخر للمنكر وتعريف المُعَلَّلُ	46

47	المتابع	64
48	فائدة المتابعة ودرجات المتابعة	65
49	شرط المتابعة	66
50	تعريف الشاهد	66
51	إطلاقان آخران للمتابع والشاهد	68
52	تعريف الاعتبار	68
53	فصل في الصحيح والحسن والضعيف	69
54	الصحيح	69
55	الصحيح لذاته والصحيح لغيره	70
56	الحسن لذاته	71
57	الضعيف	72
58	الحسن لغيره	73
59	النقصان المعتبر في الحسن	73
60	شرح شروط الصحة	74
61	العدالة	74
62	التقوى	75
63	المُرُوءَة	76
64	عدل الرواية أعمُّ من عدل الشهادة	76
65	الضبط	77
66	فصل في وجوه الطعن المتعلقة بالعدالة	78
67	١- الكذب	78
68	الموضوع	80
69	حكم متعمد الكذب في الحديث	80
70	مسألة الحكم بالوضع ظنية	81

71	٢- اتّهام الراوي بالكذب والحديث المتروك	82
72	حكم المتهم بالكذب	83
73	حكم من يكذب في كلامه نادرا	84
74	٣- الفسق	84
75	٤- جهالة الراوي والراوي المبهّم	85
76	حكم حديث المبهّم	86
77	٥- البدعة	87
78	حكم حديث المبتدع	88
79	فصل في وجوه الطعن المتعلقة بالضبط	93
80	فرط الغفلة وكثرة الغلط	93
81	مخالفة الثقات	94
82	الوهم	95
83	سوء الحفظ	97
84	حكم سيء الحفظ	98
85	المختلط	98
86	حكم حديث المختلط	99
87	فصل في الغريب والعزيز والمشهور والمتواتر	100
88	الغريب	100
89	العزيز والمشهور	101
90	المتواتر	102
91	الفرد النسبي والفرد المطلق	103
92	الأقل حاكم على الأكثر	104
93	لا تنافي بين الغرابة والصحة	105
94	الغريب بمعنى الشاذ	106

107	الشاذ بمعنى الغريب	95
108	فصل في الضعيف ومراتب الصحيح والحسن	96
108	الضعيف	97
109	تفاوت مراتب الصحيح والحسن	98
110	أصح الأسانيد	100
113	فصل في بعض اصطلاحات الترمذي	101
114	إشكال اجتماع الغرابة والحسن	102
115	جواب الإشكال	103
116	فصل في الاحتجاج بالصحيح والحسن والضعيف	104
116	الاحتجاج بالصحيح والحسن	105
118	الاحتجاج بالضعيف	106
121	فصل في مراتب الصحيح	107
121	"صحيح البخاري" أعلى الصحاح	108
122	وجه ترجيح "صحيح مسلم" عند بعض المغاربة	109
125	المتفق عليه	110
126	عدد الأحاديث المتفق عليها	111
126	درجات الصحاح	112
127	معنى شرط البخاري ومسلم	113
128	فصل في كتب الصحاح	114
128	البخاري ومسلم لم يستوعبا الصحاح	115
130	"مستدرک الحاكم"	116
133	"صحيح ابن خزيمة"	117
133	"صحيح ابن حبان"	118
135	"المختارة" للمقدسي	119

137	فصل في الكتب الستة المشهورة	120
139	أحاديث الكتب الأربعة	121
139	اصطلاح البغوي	122
140	كتاب الدارمي	123
142	مصادر السيوطي في "جمع الجوامع"	124
142	جماعة من الأئمة المتقنين	125
146	التكلمة في بيان بعض أئمة الحديث وكتبهم	126
146	الإمام مالك بن أنس	127
148	كتاب "الموطأ"	128
149	أحمد بن حنبل	129
150	مسند الإمام أحمد	130
151	الإمام البخاري	131
152	كتاب صحيح البخاري	132
156	مسلم بن الحجاج	133
157	صحيح مسلم	134
166	أبو داود	135
167	سنن أبي داود	136
168	الترمذي	137
169	جامع الترمذي	138
170	النسائي	139
171	سنن النسائي	140
171	ابن ماجه	141
172	كتاب "السنن" لابن ماجه	142
173	خرائط علم أصول الحديث	143
216	المصادر والمراجع	144

كلمة الشيخ أبي بلال محمد إلياس العطار عن المدينة العلمية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين

أما بعد: فإنّ مركز الدعوة الإسلامية لعشاق الرسول يهدف بحمد الله تعالى إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإحياء سنن المصطفى صلى الله عليه وسلم ونشر علم الدين في جميع أنحاء العالم، وللقيام بهذه الأمور بشكل حسن قد أنشئت بعض المجالس، منها: مجلس "المدينة العلمية" الذي يشمل العلماء والمفتين الكرام لمركز الدعوة الإسلامية كثّرهم الله تعالى، فإنهم يتحمّلون مسؤولية المواد العلمية وإصدارها بنهج دقيق متقن، وعلى هذا الأساس قد أنشئت ستة أقسام، وهي:

قسم كتب الشيخ الإمام أحمد رضا خان. قسم الكتب الدراسية.

قسم الكتب الإصلاحية. قسم تفتيش الكتب والرسائل.

قسم ترجمة الكتب. قسم التخرّيج (١).

وأول أهداف مجلس المدينة العلمية: أن يقدم كتب الشيخ الإمام أحمد رضا خان رحمه الله تعالى بأسلوب سهل وفقاً للعصر الحاضر قدر الإمكان،

-
- (١) أما الآن فقد بلغ عددها ١٢ قسماً: (٧) تفحات انقرآن (٨) تفحات الحديث (٩) تفحات الصحابة وآل البيت (١٠) تفحات الصحابييات والصلوات (١١) تفحات الأولياء والعلماء (١٢) تفحات المذاكرة المدنية (١٣) قسم كتب أمير أهل السنة (١٤) قسم محاضرات مركز الدعوة الإسلامية (١٥) قسم رسائل مركز الدعوة الإسلامية. (١٦) قسم كتابة النصوص والمقالات الدعوية. (مجلس المدينة العلمية)

فليتعاون كل الإخوة والأخوات حسب استطاعتهم في هذه المواد العلمية وإصدارها، ولا بدّ أن يقرؤوا بأنفسهم الكتب التي يصدرها المجلس وأن يحثوا الآخرين على مطالعتها، بارك الله تعالى في جهود جميع مجالس مركز الدعوة الإسلامية خاصة مجلس المدينة العلمية وكتب لهم التدرّج والرقى في معارج الكمال ورزقنا الإخلاص في عملنا الصالح وجعله سبباً لخير الدارين ورزقنا الشهادة تحت ظلّ القبة الخضراء في المدينة المنورة والدفن في البقيع وأسكننا جنة الفردوس، آمين بحاه النبيّ الأمين صلى الله تعالى عليه وآله وسلّم^(١).

(التعريب من الأردنية: المدينة العلمية)

(١) إليكم ترجمة موجزة للشيخ محمد إلياس العطار: هو محمّد إلياس بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم ويكنّى بأبي بلال ويلقب بأمرير أهل السنة، ويتخلّص بالعطار، وُلد في ٢٦ رمضان المبارك عام ١٣٦٩هـ الموافق ١٩٥٠م في مدينة كراتشي من بلاد "باكستان"، وهو ذو أخلاق فاضلة وآداب كريمة، ومحبّ كامل المحبة لحضرة المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلّم ومتّبع كامل للشرعية المصطفوية أصدق اتباع، وشأنه شأن العلماء الصالحين الذين هم كالأشجار المثمرة، وانتشرت تصانيفه وتآليفه ومحاضراته ودروسه القيّمة، المفيدة، المليئة بالسنن النبويّة في الآفاق فتلقاها الناس بالقبول لما كان لها من الأثر الكبير في نفوسهم مما أدّى إلى تغيير حياة الملايين من المسلمين خاصّة الشباب نحو الأفضل بسبب قراءتهم لما يكتبه الشيخ حفظه الله تعالى أو لسماعهم لما يليق به من محاضرات، وقد أعطانا هذا الهدف العظيم: "عليّ محاولة إصلاح نفسي وجميع أناس العالم" إن شاء الله عزّ وجلّ، ولتحقيق هذا الهدف يخرج الإخوة في سبيل الله مع قوافل المدينة تحت ظل مركز الدعوة الإسلامية ويقضون حياتهم وفق جوائز المدينة (هي جدول للالتزام بالأعمال الصالحة)

مقدمة الحاشية

الحمد لله رب العالمين، وبحوله نستعين، وبهدايته نعرف الحق ونستبين، وإياه نسأل أن يصلي على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فإن علم مصطلح الحديث من أجل العلوم الشرعية، لأنه يتعلق بخدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ موضوعه هو الأحاديث النبوية من حيث القبول والرد، وإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت في القديم والحديث، فمن أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" لكنه لم يستوعب، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب ولم يرتب، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعمل على كتابه مستخرجا وأبقى أشياء للمتعقب. ثم جاء الخطيب أبو بكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه: "الكفاية" وفي آدابها كتابا سماه "الجامع لآداب الشيخ والسامع" وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مفردا، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: "كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كُتبه". ثم جاء بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب فجمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه "الإلماع إلى أصول الرواية وتقييد السماع" وأبو حفص الميانجي جزء سماه "ما لا يسع المحدث جهله" إلى غير ذلك من التصانيف التي اشتهرت وبُسِطت واختُصرت إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري نزيل "دمشق" فجمع كتابه المشهور بين الناس بـ "مقدمة ابن الصلاح" فهذب فنونه، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع في كتابه ما تفرق في غيره فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره ما بين ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومنتصر ومعارض له ومقتصر إلى أن جاء الحافظ الإمام شيخ الإسلام ناصر سنة سيد الأنام قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني فلخص المهم من هذا الاصطلاح مما جمعه في كتابه الحافظ ابن الصلاح مع فرائد ضمت إليه وفوائد زیدت عليه في أوراق

قليلة هي في نفسها جليلة سمّاها "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" ثم شرحها باسم "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" وهناك مصنفات أخرى كثيرة يطول ذكرها اقتصرنا على ذكر المشهور فقط، ومن هذه السلسلة رسالة مختصرة للشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي رحمه الله جامعة لمعرفة علم الحديث، يُستعان بها على فهم مصطلحات أهله ومراتبهم على سبيل الاختصار والإيجاز، لتكون كالمدخل إلى التوسّع في هذا الفن، إن شاء الله تعالى.

وقبل أن نبدأ في هذا العلم هناك عشرة مبادئ لكل علم لا بد من معرفتها عندما تريد أن تدخل في كل علم، وهي التي جمعها العلامة محمد بن علي الصّبّان في قوله:

إِنَّ مَبَادِي كُلِّ فَنٍّ عَشْرَةٌ	الْحَدُّ وَالْمَوْضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَةُ
وَنَسَبَةٌ وَفَضْلُهُ وَالْوَضِيعُ	وَالِاسْمُ الْإِسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعِ
مَسَائِلُ وَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ اكْتَفَى	وَمَنْ دَرَى الْجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

تعريف مصطلح الحديث: قال الشيخ عز الدين بن جماعة: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن، وقال شيخ الإسلام ابن حجر: أولى التعاريف له أن يقال: معرفة القواعد المعرفّة بحال الراوي والمروي^(١).

موضوعه: السند والمتن، أو الراوي والمروي من حيث التوصل إلى معرفة المقبول من المردود.

ثمرته: حفظ الحديث النبوي من الخلط فيه أو الدّس والافتراء عليه، وتمييز الصحيح عن السقيم، ولولا هذا العلم لالتبس الحديث الصحيح بالضعيف والموضوع، ولاختلط كلام الرسول بكلام غيره.

نسبته: نسبة علم الحديث إلى العلوم الأخرى أنه جزء منه، والعلاقة بينه وبينها تباين من وجه وتضمن من وجه آخر. فالتباين: من حيث إن هذا علم له أبواب مختلفة عن علم

(١) "تدريب الراوي"، مقدمة الشارح، ص ١٤.

الأصول وعن علم الفقه. والتضمن: من حيث إن الإنسان لا يمكن أن يكون عالماً حتى يعرف هذا العلم من العلوم.

فضيلته: أنه من أشرف العلوم وأجلّها إذ يتعلق بالذنب عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته.

واضعه: الإمام أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠ هـ.

اسمه: مصطلح الحديث أو علم الحديث^(١) أو علم الرواية هذه كلها من الأسماء.

استمداده: من كلام أئمة الحديث ورواته، وأئمة الجرح والتعديل، وأئمة الفقه والاجتهاد المستند إلى ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

حكمه: أنه من فروض الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي، فإن فرطت فيه الأمة أثمت كلها.

مسائله: قضايا التي تذكر فيه كقولهم: الصحيح هو ما اتصل بإسناده بنقل العدل الضابط عن مثله من غير شذوذ ولا علة^(٢).

(١) قال الإمام أحمد رضا رحمه الله: اعلم أن المشهور بينهم أمران علم الحديث وعلم أصول الحديث كالفقه وأصول الفقه، ولا بد من الفرق بينهما فنقول وبالله التوفيق وبيده أزمة التحقيق، علم الحديث: هو العلم بأقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وهيئته وشكله مع أسانيدھا وتمييز صحاحها وحسانها وضعافها متناً وإسناداً وتمييزها عن خلافها. وتوضيحه أن كلا من تلك المعرفة والتمييز مبني على معرفة أحوال الرواة من العدالة والضبط وعدمهما وبين وبين وهي إنما تحصل من العلم بتاريخ وفيات الرواة وولادتهم وأمثال ذلك منها داخل في علم أصول الحديث. وهذا نظير علم الفقه وعلم أصول الفقه لأن الفقه هو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية وإنه مبني على معرفة أحوال الأدلة وعلى معرفة كيفية استنباط تلك الأحكام عن هذه الأدلة وهي علم أصول الفقه. (تعليقات الإمام علي رسالة في علم أصول الحديث للجرجاني، ص ٢٤)

(٢) "منهج النقد في علوم الحديث"، ص ٤٣، "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث"، ص ٢٦.

ترجمة المؤلف

اسمه: هو الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، المحدث، الفقيه، شيخ الإسلام، وأعلم العلماء الأعلام، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي.

ولادته ونشأته: ولد في شهر المحرم سنة ٩٥٩هـ بمدينة "دهلي". وحفظ القرآن في سنة واحدة، وأخذ في الاشتغال بالعلوم، فأخذ العلم عن والده وغيره من العلماء بمدرسة "دهلي"، جاور في الحرمين الشريفين أربع سنوات، وأخذ عن علمائهما. كان محدث الهند في عصره. وهو أوّل من نشر علم الحديث بأرض "الهند" تصنيفاً وتدریساً. كان الشيخ ورعاً صالحاً تقيّاً عارفاً متضلّعاً من الكمال الصوري والمعنوي.

أساتذته: الشيخ سيف الدين بن سعد الله البخاري والده.

محمد مقيم تلميذ الأمير محمد مرتضى الشريفي.

الشيخ عبد الوهاب بن ولي الله المتقي.

القاضي علي بن جار الله بن ظهيرة المخزومي المكي.

الشيخ أحمد بن محمد بن محمد أبي الحزم المدني.

الشيخ حميد الدين بن عبد الله السندي.

تصانيفه: له مصنفات كثيرة، ما بين رسائل صغيرة وتحريات واسعة، قيل: بلغت

مصنفاته مئة مجلد، بالعربية والفارسية. منها:

"لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح" بالعربية.

"أشعة اللمعات في شرح المشكاة" بالفارسية.

"جذب القلوب إلى ديار المحبوب".

"زبدة الآثار في أخبار قطب الأخيار".

"مفتاح الغيب في شرح فتوح الغيب" للشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله.

"أخبار الأخيار في أسرار الأبرار".

"فتح المنان في مذهب النعمان".

"شرح الشمسية".

ثناء العلماء عليه: قال في مدحه القاضي علي بن جابر الله المكي: «إنه الفرد العَلَم في القطر الهندي»، وقال: إنه ممَّن أعلى الله همته في الطلب ووقفه للسعي فيما يوصل إلى بلوغ الأرب وخدم العلم الشريف وضرب فيه بالسهم الأعلى والقدح المعلى، وقد شرفني بالحضور عندي برهة من الزمان في المسجد الحرام بقراءة قطعة من "صحيح" للإمام البخاري وقطعة "ألفية الحديث" للعراقي، فاستفدت منه أكثر مما استفاد، وأبدى من الأبحاث ما أحسن فيه وأجاد قراءة ظهر بها أنه بالإفادة أحق منه بالاستفادة، وأن له رسوخ قدم في الاشتغال على جمل الوجوه المعتادة.

قال عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني: هو محدث الهند العلامة المسند صاحب المؤلفات العدة. هو أول من جاء بالحديث لإقليم "الهند" وأفاضه على سكانه في أحسن تدريج^(١).

وفاته: كانت وفاته يوم الإثنين من ربيع الأول سنة ١٠٥٢ هـ بدار الملك "دهلي" فدفن بها قريبا من الحوض الشمسي^(٢).

(١) "فهرس الفهارس والأثبات"، ٧٢٥/٢.

(٢) انظر ترجمته في "معجم المؤلفين"، ٥٨/٣، "الأعلام"، ٢٨٠/٣.

عملنا في هذه الرسالة

- ❖ الحمد لله اجتهدنا في إخراج النص على أقرب صورة وضعها المؤلف رحمه الله، وذلك بمقابلة النص مع المخطوطة والمطبوعات المتعددة، وإثبات ما اتفق عليه أكثر النسخ، وكان أقرب إلى الصواب.
- ❖ قد أضفنا بعض العبارات بين سطور المتن لشرح بعض الألفاظ الصعبة وإيضاح التعبيرات الغامضة تسهيلا على فهم العبارة.
- ❖ قد قمنا بتقسيم المتن إلى الفقرات والأبحاث بوضع العناوين مشيرا إلى أغراض المصنّف وانتقاله من بحث إلى بحث آخر، وميّزناها باللون الأحمر.
- ❖ أمّضنا الآيات القرآنية بالقوسين المزهرتين هكذا: ﴿وَمَا يُطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ وتخريجها.
- ❖ ووضعنا الأحاديث الشريفة بين الأقواس هكذا: ((إنما الأعمال بالنيات)) وقمنا بتخريجها.
- ❖ ترجمنا للأعلام المذكورة في المتن.
- ❖ قد التزمنا الخط العربي الجديد وعلامات الترقيم مساعدة على القراءة الصحيحة المفهومة.
- ❖ وقد وضعنا حاشيتين تحت المتن: الأولى للعلامة المفتي عيم الإحسان المجددي البركتي رحمه الله القوي المتوفى ١٣٩٥هـ، المسماة بـ«**حواشي السعدي**»، بتصرف قليل، وميزناها بـ«حواشي السعدي». والثانية من مجلس المدينة العلمية مأخوذة من الكتب المختلفة المعتمدة في هذا الفن المسماة بـ«**المُفْهِمة**». واعلم أن للبركتي حاشية أخرى على مقدمة الشيخ وهي مبسطة وطويلة سماها **بتعليقات البركتي** كما ذكر في حواشي السعدي في مواضع كثيرة، ولكن لم نجد سوى ذكرها. فلخصّ هذه الحاشية المبسطة باسم **حواشي السعدي**.

❖ أضفنا في بداية الحاشية مقدمة علمية محتوية على مبادئ العلم العشرة وعلى ترجمة المصنف.

❖ أردفنا بفهارس المصادر والمراجع والموضوعات.

❖ قد أضفنا إلى آخر الكتاب التكملة في بيان بعض أئمة الحديث وكتبهم، وخرائط علم أصول الحديث تيسيرا للحفظ وتوضيحا للمصطلحات.

ملحوظة: وهذه المقدمة للشيخ الدهلوي ذكرها في ديباجة كتابه لمعات التنقيح وهي معربة من مقدمة فارسية كما قال في مقدمة اللمعات: «كتبْتُ مقدمة في بيان بعض مصطلحات الحديث ما يكفي في شرح الكتاب، ولم أرض في هذا الباب بالتطويل والإطناب، اكتفاء بما سبق مني من مقدمة فارسية في شرح كتاب سفر السعادة». وإنا نسال الله سبحانه أن يجعل من هذا الجهد المتواضع بابا إلى غفر الزلات وتبديل السيئات بالחסنات، وأن يتقبله في خدمة دينه وشريعته، إنه نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

[مقدمة^(٢) في بيان بعض مُصطلحات علم الحديث^(٣) ممّا يكفي في شرح

الكتاب^(٤) من غير تطويل وإطناب]^(٥)

[تعريف الحديث]

اعلم أنّ الحديث في اصطلاح جمهور المُحدِّثين^(٦) يُطلق على قول

(١) قوله: [بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] التسمية هاهنا من جهة الطابعين، فإنّ الشيخ ذكرها في

شرحه "اللمعات" قبل هذه المقدمة بصحائف. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [مقدمة] من مُقدِّمة الجيش أي: الجماعة التي تتقدّم الجيش من قدّم بمعنى تقدّم، وقد

استعير لكل شيء فقيل: مُقدِّمة الكتاب ومُقدِّمة الكلام بكسر الدال، وقد تُفتح. ("لسان

العرب"، باب القاف، ٢/٣١٦٥)

(٣) قوله: [علم الحديث] أي: «أصول الحديث»، وهو: علم يُعرّف به حال الراوي والمروي

من حيث القبول والردّ. موضوعه: الراوي والمروي من حيث ذلك. وغايته: ما يُقبل منه

وما يُردّ. ومسائله: ما يُذكر في كتبه من المقاصد. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [الكتاب] المراد من الكتاب إما "اللمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح" كما

قال عميم الإحسان لأن هذه المقدمة كتبها الشيخ الدهلوي في بدايته وإما "مشكاة المصابيح"

للخطيب التبريزي لأنه من عادة الشيخ تسمية "مشكاة المصابيح" بالكتاب كما في مقدمة

"اللمعات". [علمية]

(٥) وجدنا هذا الكلام في مقدمة "اللمعات" حيث قال الشيخ الدهلوي: «وكتبتُ مقدمة في

بيان بعض مصطلحات الحديث ما يكفي في شرح الكتاب، ولم أَرْضَ في هذا الباب

بالتطويل والإطناب»، فألحقه البعض (بعد تصرف قليل) بهذه المقدمة. ولذلك وضعناه

بين القوسين. والله أعلم بالصواب. [علمية]

(٦) قوله: [المُحدِّثين] «المُحدِّث» من يكون قرأ وكتب وسمع ووعى ورحل إلى المدائن والقرى،

النبي صلى الله عليه وسلم وفعله^(١) وتقريره^(٢).

من الصحابة.

ومعنى التقرير: أنه فعل أحد، أو قال شيئاً في حضرته صلى الله عليه وسلم

أي: لم يمنع ذلك الصحابي.

ولم يُنكره ولم ينهه عن ذلك بل سكت وقرّر^(٣).

غير مضاف إليه صلى الله عليه وسلم.

وكذلك^(٤) يُطلق على^(٥)

عند البعض. ١٢ مقدمة فارسية

وحصل أصولاً وعلّق فروغاً من كُتب المسانيد والعِلل والتواريخ التي تقرّب من ألف تصنيف. قاله العراقي. كأنه عرّف المنتهي. وأما المحدث في عصرنا: فهو المُشتغل بالحديث روايةً ودرايةً، واطّلع على كثير من الرواة والروايات، وتميّز في ذلك حتّى عرف فيه خطّه واشتهر فيه ضبطه. قاله ابن سيد الناس. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [فعله] كحديث ميمونة قالت: إن النبي صلى الله عليه وسلم أكل عندها كتفا ثم صلى ولم يتوضأ. ("صحيح البخاري"، كتاب الوضوء، باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ، ١/٩٤، الحديث: ٢١٠)

(٢) قوله: [وتقريره] أي: ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من القول والفعل والتقرير فهو حديث. والتعريف يشمل الصّحاح والضّعاف والمقبولة والمردودة بأجمعها. والله أعلم. (حواشي السعدي بحذ)

(٣) قوله: [سكت وقرّر] كحديث زارع وكان في وفد عبد القيس قال: فجعلنا نتبادر من رواحِلنا فنقبّل يدَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ورجلَه. ("سنن أبي داود"، كتاب الأدب، باب في قبلة الرجل، ٤/٤٥٦، الحديث: ٥٢٢٥)

(٤) قوله: [وكذلك] أي: كما يُطلق «الحديث» على قول النبي عليه السلام إلخ. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [وكذلك يطلق على... إلخ] وهذا في اصطلاح المحدثين وأما في العرف العام فيراد بالحديث قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره فقط بل أخص منه وهو قوله عليه السلام فقط، والسنة عامة. وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يقال لها الحديث في العرف العام فضلاً عن أفعالهم وتقريراتهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين. والله أعلم [علمية]

قول الصحابي^(١) وفعله^(٢) وتقريره^(٣)، وعلى قول التابعي^(٤) وفعله^(٥) وتقريره^(٦).

(١) قوله: [قول الصحابي] كقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورَسُولُهُ». والصحابي: من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردّة في الأصحّ، أي: على مقتضى مذهب الشافعي ومن تبعه من أن الارتداد لا يبطل الأعمال إلا بموته على الكفر. وأما في مذهبنا المقرر من أن الردّة تُبطل ثواب جميع الأعمال ولو رجع إلى الإسلام، وأنه يجب عليه إعادة الحج فإنه فرض عمري، فتبطل صحبته بالردّة، فلا يكون صحابياً إلا أن حصلت له رؤية ثانية، وعليه الإمام مالك. ("صحيح البخاري"، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قومادون قوم كراهية أن لا يفهموا، ٩٤/١، "شرح شرح نخبه الفكر" ص ٥٧٥)

(٢) قوله: [فعله] كما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمع الناس تحت إمام واحد لصلاة التراويح قال الراوي: ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب. ("صحيح البخاري"، كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان، ٦٥٨/١، الحديث: ٢٠١٠)

(٣) قوله: [تقريره] كتقرير الصحابة رضي الله عنهم وعدم إنكارهم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه في جمعه الناس على إمام واحد في التراويح. [علمية]

(٤) قوله: [قول التابعي] كقول محمد بن سيرين: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم. والتابعي: من لقي الصحابي مؤمناً بالنبي صلى الله عليه وسلم، ومات على الإيمان. (صحيح مسلم، مقدمة المؤلف، باب بيان أن الإسناد من الدين، ص ١٩، الرقم: ٢٦، حواشي السعدي بزيادة)

(٥) قوله: [فعله] نحو: كان مسروقٌ يُرخي السّترَ بينه وبين أهله ويُقبلُ على صلاته ويُخلّيهم ودُنياهم. ("حلية الأولياء"، مسروق، ١١٢/٢، الرقم: ١٦١٢)

(٦) قوله: [تقريره] كتقرير التابعين ابن شهاب الزهري رحمه الله على جمع الأحاديث والآثار. وأكثر الكتب اقتصر في تعريف المقطوع على قول التابعي وفعله دون تقريره. والله أعلم. [علمية]

[أنواع الأحاديث]

المرفوع

فما^(١) انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم يقال له: «المرفوع»^(٢).

الموقوف

وما انتهى إلى الصحابي يقال له: «الموقوف»^(٣)، كما يقال: قال، أو فعل،
أو قرّر ابن عباس^(٤)، أو عن ابن عباس موقوفاً، أو موقوف على ابن عباس.

المقطوع

وما انتهى إلى التابعي يقال له: «المقطوع»^(٥).

- (١) قوله: [فما انتهى إلى النبي... إلخ] من قول أو فعل أو تقرير. [علمية]
- (٢) قوله: [المرفوع] كأنه سمي بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبي صلى الله عليه وسلم. والمرفوع حجة بلا ريب. ("منهج النقد"، ص ٣٢، حواشي السعدي بحذف)
- (٣) قوله: [الموقوف] كأن الراوي وقف بالحديث عند الصحابي ولم يتابع سرد باقي سلسلة الإسناد، ويكون متصلاً أو منقطعاً، ويستعمل في غير الصحابة مقيداً، فيقال: وقفه فلان على الزهري ونحوه. وهو حجة على غيرهم اتفاقاً إذا سلمه غيره من الصحابة، وما اختلف فيه بينهم فما لا يدرك بالقياس من القول ولا يأخذ عن الإسرائيليات فهو حجة عند الفقهاء والمحدثين غير أهل الظواهر. وأما إذا نفاه شيء من السنة المرفوعة فهو ليس بحجة اتفاقاً. كذا في "ظفر الأمانى". ("التقريب والتيسير بتصرف" ص ٣٣، حواشي السعدي بحذف)
- (٤) قوله: [ابن عباس] عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وتوفي سنة ٦٨ هـ. له في الصحيحين وغيرهما ١٦٦٠ حديثاً. ("تهذيب الأسماء واللغات"، ١/٢٥٨، الرقم: ٣١٢)
- (٥) قوله: [المقطوع] وهو ليس بحجة. ذكره السيد السند. وقد يسمى المقطوع موقوفاً

الحديث والأثر

وقد خصّص^(١) بعضهم الحديثَ بالمرفوع والموقوف، إذ المقطوع يقال له: «الأثر»^(٢)، وقد يُطلق^(٣) الأثرُ على المرفوع أيضاً، كما يقال: الأدعية^(٤) المأثورة، لما جاء من الأدعية عن النبيّ صلى الله عليه وسلم. والطحاوي^(٥)

بشرط تقييده كما مرّ. (حواشي السعدي بحذفت، المنهل اللطيف، لابن علوي المالكي)

(١) قوله: [وقد خصّص... إلخ] وجهه ما في "الجامع" للخطيب عن الفاريابي مرفوعاً: «ما جاء عن الله فهو فريضة، وما جاء عني فهو حتمّ وفريضة، وما جاء عن الصحابي فهو سنة، وما جاء عن أتباعهم فهو أثر، وما جاء عن دونهم فهو بدعة». قال السخاوي: بطلانه لا يخفى على أحدٍ أتباعه، فالفاريابي رُمي بالوضع، واللذان فوقه في السند قال المُستغفريّ في كل منهما: «يروي العجائب وينفرد بالمناكير». والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [الأثر] قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني: ويقال للأخيرين، أي: الموقوف والمقطوع: الأثر. ("نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" ص ١١٤)

(٣) قوله: [وقد يُطلق] أي: لا يتوهم ممّا قبله من تخصيص البعض أنّ الأثر لا يُطلق على المرفوع، بل يُطلق - كما عُرف من إطلاق المحدثين في كلامهم - الأثر على المرفوع. والأثر عند جمهور المحدثين من السلف والخلف «هو المروي عنه - صلى الله عليه وسلم - والصحابة والتابعين»، وهو المختار. وهاهنا قول آخر: إنّ الأثر هو الموقوف والمقطوع. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [الأدعية] جمع «الدعاء»، وهو: الطلب على وجه الاستعانة. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [الطحاوي] أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي، الإمام، الفقيه، الحافظ، ولد سنة ٢٢٩هـ أو ٢٣٩هـ، وتوفي سنة ٣٢١هـ، من تصانيفه: "شرح معاني الآثار"، و"أحكام القرآن". ("تاج التراجم" ص ١٠٠، "الأعلام" ٢٠٦/١)

سَمِّي كتابه -المشتمل على بيان الأحاديث النبوية وآثار الصحابة^(١)- بـ "شرح
 ↪ فسَمِّي الجميع من المرفوع والموقوف بالآثار.
 معاني الآثار". وقال السخاوي^(٢): **إِنَّ لِلطَّبْرِيِّ** ^(٣) كتاباً مسمًى بـ "تهذيب الآثار"
 ↪ وجه الاستشهاد. ↪ دفع دخل مقدر. ↪ تطفّل أي صار طفلياً. ↪
 مع أنّه مخصوص بالمرفوع، وما ذكر فيه من الموقوف فبطريق التبّع والتطفّل.

الخبر والحديث

↪ أي: عند الجمهور.
 والخبر والحديث في المشهور بمعنى واحد^(٤)، وبعضهم خصّوا الحديث
 بما جاء عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصحابة والتابعين^(٥)، والخبر بما

(١) قوله: **[وآثار الصحابة]** إنما أورد فيه آثار الصحابة تبعاً للمرفوع، فلا يُقَل: إنّ التسمية
 من باب تسمية الكل باسم البعض. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: **[السخاوي]** هو الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى
 سنة ٩٠٢ هـ، عالم بالحديث والتفسير، ومن تصانيفه: "المقاصد الحسنة"، و"القول البديع"
 و"فتح المغيث"، ولم يعلم في فن أصول الحديث أجمع منه ولا أكثر تحقيقاً منه. والله أعلم.
 (حواشي السعدي بزيادة)

(٣) قوله: **[إِنَّ لِلطَّبْرِيِّ... إلخ]** هكذا في النسخة الخطية من "اللمعات" الكائنة في إيشياتك
 سوسائتي، وهو الصحيح، كما ظهر لي عند المراجعة إلى "فتح المغيث" للسخاوي ص ٤٣،
 و"كشف الظنون" ص ٣٥، و"الطبقات الكبرى" للإمام السبكي. أما في النسخ المطبوعة
 قديماً وجديداً فـ"الطبراني" موضع "الطبري"، وهو تصحيف من الكاتب، قد نبّهنا عليه
 وقتَ الدرس شيخنا المحدث المحقق مولانا محمد حسين السُّلَهْتِي. و«الطبري» هو أحد
 الأعلام الإمام الحافظ أبو جعفر المتوفى سنة ٣١٠ هـ. [والطبراني ليس له كتاب باسم
 "تهذيب الآثار".] (حواشي السعدي بزيادة)

(٤) قوله: **[بمعنى واحد]** وهو ما أطلق على قول النبي وفعله وتقريره. (حواشي السعدي بزيادة)
 (٥) قوله: **[والصحابة والتابعين]** على هذا بين الحديث والخبر تباين كلي. وهاهنا قول آخر،

جاء عن أخبار الملوك والسلاطين والأيام الماضية^(١)، ولهذا يقال لمن يشتغل بالسنة: محدّث^(٢)، ولمن يشتغل بالتواريخ: أخباري^(٣).

الرفع قسمان صريح وحكمي

والرفع^(٤) قد يكون صريحاً وقد يكون حكماً.

الرفع الصريح القولي

أما^(٥) صريحاً ففي القولي، كقول الصحابي: «سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا»، أو كقوله، أو قول غيره: قال^(٦) رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهو أن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً، فالخبر أعمّ (أي ما جاء عنه أو عن غيره صلى الله عليه وسلم) والحديث أخصّ. والله أعلم. (حواشي السعدي بزيادة)

(١) قوله: [والأيام الماضية] أي: الخبر يُطلق على علم التاريخ، وسيأتي. (حواشي السعدي)
(٢) قوله: [محدّث] فإن توسع ذلك وأحاط علمه بمائة ألف حديث فهو «الحافظ»، ومن أحاط علمه بثلاث مائة فهو «حُجّة»، ومن أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متناً وإسناداً وجرحاً وتعديلاً فهو «الحاكم»، ذكره القاري. و«المُسند» -بكسر النون- هو من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علمٌ أو مجرد الرواية. قاله السيوطي. والله أعلم. (حواشي السعدي)
(٣) قوله: [أخباري] منسوب إلى الأخبار جمع «الخبر»، كما يقال للمشتغل بالفرائض: «فرضي» والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [والرفع... إلخ] شروع في بيان أقسام الرفع وأمثله، ومُحصّل الأقسام ستة: رفع صريح: ١- قولي، أو ٢- فعلي، أو ٣- تقرير.

أو رفع حكمي: ١- قولي، أو ٢- فعلي، أو ٣- تقرير. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [أما] شروع في بيان أمثلة الرفع الصريحي. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [قال... إلخ] أي: بلفظ صريح لا يحتمل التدليس. (حواشي السعدي)

الله عليه وسلم، أو عن^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا.

الرفع الصريح الفعلي

الحديث الفعلي.

وفي الفعلي، كقول الصحابي: رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم

فَعَلَ كذا، أو عن^(٢) رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أنه فَعَلَ كذا، أو عن

من التابعين وغيرهم. من الصحابي أو غيره مرفوعاً، أو رفعه: «أنه فعل كذا».

أي: الحديث.

الرفع الصريح التقريري^(٣)

أي: الحديث التقريري.

من الصحابة بالتعيين.

وفي التقريري أن يقول الصحابي أو غيره: «فَعَلَ فلانٌ أو أحدٌ»^(٤) بحضرة

صلى الله عليه وسلم.

النبي صلى الله عليه وسلم كذا، ولا يذكر إنكاره.

الرفع الحكمي القولي

مثال الرفع الحكمي القولي. موقوفاً عليه.

وأما^(٥) حكماً فكأخبار الصحابي

(١) قوله: [عن... إلخ] أي: بلفظ يحتمل التدليس. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [عن... إلخ] أي: بلفظ يحتمل التدليس. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [الرفع الصريح التقريري] هناك قسم آخر من المرفوع وهو المرفوع الوصفي:

كقول علي رضي الله عنه في وصف النبي صلى الله عليه وسلم: لم يكن بالطويل الممَّغَط

ولا بالقصير المتردّد. ("جامع الترمذي" كتاب المناقب، باب ما جاء في صفة النبي، ٣٦٤/٥، الحديث: ٣٦٥٨)

(٤) قوله: [أو أحد... إلخ] من غير تعيين من الصحابة. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [وأما... إلخ] شروع في معنى الرفع الحكمي وأمثله، وهو قول الصحابي أو فعله أو

تقريره موقوفاً عليه ما لا مجال فيه للاجتهاد، ودلت القرائن على أنه لم يأخذ ذلك إلا عنه

-الذي لم يُخبر^(١) عن الكتب المتقدمة-^(٢) ما لا مجال^(٣) للاجتهاد فيه^(٤)^(٥)
 لـ مجهول من الإخبار. لـ متعلق بالإخبار.

عن الأحوال الماضية، كأخبار الأنبياء وأممهم^(٦) أو الآتية كالملاحم^(٧) والفتن
 لـ أي: قصصهم. لـ عطف على الماضية.

-صلى الله عليه وسلم- كما روي عن أبي هريرة أنه رأى رجلاً خرج من المسجد بعد ما أُذن فيه بالعصر، فقال: أمّا هذا: فقد عصى أبا القاسم -صلى الله عليه وسلم-. (حواشي السعدي)
 (١) قوله: [لم يُخبر] أي لم يُعرف بالأخذ عن الكتب المتقدمة والإسرائيليات، واحترز به عن الصحابي الذي عُرِفَ بالنظر في الإسرائيليات، كعبد الله بن سلام، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما. ومن كان هكذا لا يكون خبره مرفوعاً وإن كان مما لا مجال فيه للاجتهاد لأنه يحتمل أن يكون ذاك الصحابي سمعه من أهل الكتاب كـ "كعب الأخبار".
 (حواشي السعدي، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني، بتصرف)

(٢) قوله: [عن الكتب المتقدمة] من الزُّبُرِ والصَّحَافِ من كُتُبِ بني إسرائيل وغيرها. (السعدي)
 (٣) قوله: [ما لا مجال... إلخ] متعلق بالإخبار ومفعوله، يقال: أخبره الشيءَ وبالشَّيءِ (المنجد)، فالتقدير: إخبار الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه كالإخبار عن الأحوال الماضية مثل أخبار الأنبياء وأممهم. والله أعلم [علمية]

(٤) قوله: [ما لا مجال للاجتهاد فيه] كما روى البخاري عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر. ("صحيح البخاري"، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء، ١٤٠/١، الحديث: ٣٥٠)

(٥) قوله: [ما لا مجال للاجتهاد فيه] هذا القيد ليس في النسخة الخطية وأما النسخ المطبوعة فقد وجدناه فيها. [علمية]

(٦) قوله: [وأممهم] وفي النسخة المحققة "للمعات" زيادة [والإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق] بعد «وأممهم». [علمية]

(٧) قوله: [كالملاحم... إلخ] جمع ملحمة، وهي الوقعة العظيمة القتل في الفتنة، وقيل: الحرب

وأحوال يوم القيامة^(١) أو عن^(٢) تَرْتُبُ ثَوَابٍ مَخْصُوصٍ^(٣) أو عِقَابٍ مَخْصُوصٍ^(٤) على فعل؛ فإنه^(٥) لا سبيل إليه إِلَّا السَّمَاعُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

له أي: عمل.

الرفع الحكمي الفعلي

أو يفعل الصحابي^(٦) ما لا مجال للاجتهاد فيه.

ذات القتل الشديد، وقيل: موضع القتال. وقال ابن الأعرابي: الملحمة حيث يقاطعون لحومهم بالسيوف. و«الْفِتْن» جمع فتنة، وهي أعم مما قبلها من الأمور الواقعة في أحوال الدنيا. (تاج العروس، لحم، ٤٠٤/٣٣، حواشي السعدي)

(١) قوله: [وأحوال يوم القيامة] وفي جميع كتب الفن عندنا «وأحوال يوم القيامة» كما في "نزهة النظر" وهو أنسب لكونه أعم. [علمية]

(٢) قوله: [أو عن] عطف على قوله: «عن الأحوال الماضية». (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [تَرْتُبُ ثَوَابٍ مَخْصُوصٍ] كما في قول عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: مَنْ صَلَّى على رسول الله صلاةً صلى الله عليه وملائكته سبعين صلاة. ("مسند أحمد بن حنبل" ٥٨١/٢، الحديث: ٦٦١٦)

(٤) قوله: [أو عِقَابٍ مَخْصُوصٍ] إنما قيّد الثواب والعقاب بالخصوصية؛ لأنّ مطلق الثواب والعقاب على الخير والشرّ ممّا للاجتهاد فيه مدخل، بخلاف التحديد فيهما؛ فإنّ ذلك إنما يُعلم بالوحي. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [فإنه... إلخ] تعليل لكون إخبار الصحابي... إلخ، في حكم الرفع. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [يفعل الصحابي] فإن فعله ذلك يُنَزَّلُ على أن ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم، كما روى الشافعي في صلاة عليّ كرم الله وجهه في الكسوف: «في كل ركعة أكثر من ركوعين». ("نزهة النظر" ص ١٠٧، حواشي السعدي)

الرفع الحكمي التقريري

أو يُخبر الصحابي بأنهم كانوا يفعلون كذا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن^(١) الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك، ونزول الوحي به^(٢)، أو يقولون^(٣): «من السنة كذا»؛ لأن^(٤) الظاهر أن السنة^(٥) سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال بعضهم^(٦): إنه يحتمل^(٧) سنة الصحابة وسنة

(١) قوله: [لأن... إلخ] تعليل لكون إخبار الصحابي بفعل الصحابة كذلك في حكم الرفع. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [ونزول الوحي به] لأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي؛ فلا يقع من الصحابة فعل شيء ويستمررون عليه إلا وهو غير ممنوع الفعل. وقد استدل جابر وأبو سعيد رضي الله عنهما على جواز العزل بأنهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل، ولو كان مما يُنهى عنه لَنَهَى عنه القرآن. فعدم ورود النهي عنه من الله تعالى ورسوله دليل على جوازه. ("نزهة النظر" ص ١٠٨)

(٣) قوله: [أو يقولون] هذا شروع في بيان ما يحتمل أن يكون مرفوعاً أو موقوفاً وحكمه. قال العراقي في "ألفيته":

قول الصحابي «من السنة» أو نحو «أمرنا»، حكمه الرفع ولو بعد النبي قاله بأعْضُر على الصحيح، وهو قول الأكثر

(٤) قوله: [لأن... إلخ] علة لكون قول الصحابي: «من السنة» في حكم الرفع. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [أن السنة] أي: أن المراد بـ«السنة» في قولهم: «من السنة». (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [وقال بعضهم] كالإمام الشافعي في الجديد، ولكن المنصوص في "الأم" الرفع، ولذا رجحه الأسنوي، وكأبي بكر الرازي والسرخسي وأبي زيد الدبوسي من أصحابنا، والصيرفي من الشافعية، وابن حزم من أهل الظواهر. وبسطت الكلام هاهنا في "تعليقاتي". (حواشي السعدي)

(٧) قوله: [إنه يحتمل] قلنا: احتمال إرادة غير النبي بعيد، وقد روى البخاري في صحيحه في

الخلفاء الراشدين^(١)؛ فَإِنَّ السَّنةَ تَطْلُقُ عَلَيْهِ^(٢).

فصل [في السند والمتن وعوارضهما]

السند

أي: طريق الحديث. → أي رجال الحديث. ←
السند: طريق الحديث، وهو رجاله الذين رَوَوْه^(٣).

حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن الحجاج بن يوسف سأل عبد الله بن عمر: كيف تصنع في الموقف يوم عرفة؟ فقال سالم: إن كنت تُريد السنة فهجر بالصلاة يوم عرفة، قال عبد الله ابن عمر: صدق، قال ابن شهاب: فقلتُ لسالم: أفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: «وهل يعنون بذلك إلا سنته!»، فثبت من قول سالم -وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين- أن الصحابة إذا أطلقوا «السنة» لا يريدون بذلك إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم. وما في "الصحيح" للإمام مسلم عن سيدنا عليّ قال: «جَلَدَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم أربعين، وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين، وكلُّ سنة». المراد به: «في الحكم»؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: ((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين)). رواه أحمد. فالحق أن قول الصحابي: «من السنة كذا» من دون تقييد بالخلفاء وقرينة صارفة حجة للرفع وآية للاتصال، وهو قول الأكثر، حتّى نقل الحاكم والبيهقي وابن عبد البر اتفاق أهل العلم على ذلك. إلا إذا قيّدوا: «سنة عمر» مثلاً أو تكون هنالك قرينة بذلك. والله أعلم. (نزهة النظر، حواشي السعدي بتصرف)

(١) قوله: [وسنة الخلفاء الراشدين] أي: الخلفاء الأربعة، وهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي

رضي الله عنهم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [السنة تطلق عليه] الأصح أنه مسند مرفوع لأن الظاهر أنه لا يريد به إلا سنة

رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يجب اتباعه. ("مقدمة ابن الصلاح" ص ٥٨-٥٩)

(٣) قوله: [رَوَوْه] فإنهم يُسندون ويرفعون الخبر، ومدارُ صحته عليهم. (حواشي السعدي)

الإسناد

➡ وهو المعتمد في اللغة.

والإسناد بمعناه، وقد يجيء بمعنى ذكر السند والحكاية^(١) عن طريق

المتن.

المتن

والمتن: ما انتهى إليه الإسناد^(٢)^(٣).

المتصل

➡ وهو الناقل.

➡ أي: من بين السند.

فإن لم يسقط راوٍ من الرواة من البين، فالحديث «متصل»^(٤)^(٥)، ويسمى

(١) قوله: [والحكاية] قال السخاوي: فإن السند عبارة عن نفس الطريق، والإسناد: حكاية. وهاهنا معنى ثالث: أورده السيد السند: أن السند: إخبار عن طريق المتن، والإسناد: هو رفع الحديث إلى قائله. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [والمتن... إلخ] أي: غاية ما انتهى إليه الإسناد. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [ما انتهى إليه الإسناد] سواء كان قولاً أو فعلاً أو تقريراً، ومثاله: أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة)). فقوله: «أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر» هو السند، وقوله: ((صلاة الجماعة تفضل))... إلخ، هو المتن. (صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، ٢٣٢/١، الحديث: ٦٤٥)

(٤) قوله: [متصل] سواء مرفوعاً كان أو موقوفاً. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [متصل] ويسمى هذا النوع بـ "الموصول" أيضاً. واصطلاحاً: وهو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواه قد سمعه ممن فوّه حتى ينتهي إلى منتهاه. (التقييد والإيضاح

شرح مقدمة ابن الصلاح، ص ٥٦)

عدم السقوط اتصالاً.

المنقطع

وإن سقط واحد أو أكثر فالحديث «منقطع»^(١)، وهذا السقوط انقطاعٌ.

المعلق

➔ شروع في أقسام الانقطاع.

والسُّقُوط إمّا أن يكون من أوّل السند، ويسمّى «معلّقاً»^(٢)^(٣)، وهذا

الإسقاط تعليقاً، والساقط قد يكون واحداً^(٤).....

(١) قوله: [منقطع] اصطلاحاً: الصحيح الذي ذهب إليه الجمهور أن المنقطع ما لم يتصل إسناده على أيّ وجه كان انقطاعه، سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد، أو وسطه، أو آخره بحيث يشمل المرسل، والمعضل، والمعلق، إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال رواية من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر رضي الله عنهما. (شرح الزهدة للقايري، ص ١٣٤)

(٢) قوله: [ويسمّى معلّقاً] يعني هذا الحديث يسمى معلّقاً، وهذا العمل يسمى تعليقاً. والمعلق لغة: اسم مفعول من «علّق الشيء بالشيء» أي: ربطه به، وسمي هذا النوع من الحديث معلّقاً لأنه بحذف أوله صار كالشيء المقطوع عن الأرض، الموصول من الأعلى بالسقف مثلاً. واصطلاحاً: ما حذف مبتدأ سنده، سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند. ("منهج النقد"، ص ٣٧٤)

(٣) قوله: [معلّقاً] كقول مالك: بلغني عن جابر؛ فإنه معلّق؛ لأن مالكاً لم يلق جابراً. (حواشي السعدي).

(٤) قوله: [قد يكون واحداً] بإسقاط شيخه الذي أخذ عنه الحديث، نحو حديث الإمام البخاري: "قال عبد الله بن سالم عن الزبيدي قال عبد الرحمن بن القاسم أخبرني القاسم أن عائشة رضي الله عنها قالت: شَخَصَ بَصَرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: فِي الرَّفِيقِ

وقد يكون أكثر^(١) وقد يُحذف تمام السند^(٢) كما هو عادة المصنّفين، يقولون:
«قال رسول الله صلى الله عليه وسلم».

تعليقات البخاري

أي: تعليقات البخاري. →
والتعليقات كثيرة^(٣) في تراجم^(٤) "صحيح البخاري"، ولها حكم
الاتصال؛ لأنه التزم في هذا الكتاب أن لا يأتي إلا بالصحيح^(٥)، ولكنها

الأعلى ثلاثاً". فالإمام البخاري قد أسقط فيه شيخه، لأنه لم يأخذ عن عبد الله بن سالم إلا
بواسطة. (كتاب المناقب باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذاً خليلاً)

(١) قوله: [وقد يكون أكثر] نحو حديث الإمام البخاري: قال الزهري: قالت أم هانئ: التحف
النبي صلى الله عليه وسلم بثوب واحد وخالف بين طرفيه على عاتقيه. وقد أسقط هنا الإمام
البخاري اثنين أو أكثر، حيث لم يأخذ البخاري عن الزهري إلا بواسطة اثنين أو أكثر.
(كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به)

(٢) قوله: [وقد يُحذف تمام السند... إلخ] عمداً للاختصار، كما صنع صاحب "الهداية"
برهان الدين المرغيناني، المتوفى سنة ٥٩٣ هـ في "الهداية". فالحاصل أن المعلق ما حذف
أول سنده أو جميعه. (حواشي السعدي بزيادة)

(٣) قوله: [والتعليقات كثيرة... إلخ] جملة ما في الكتاب من التعاليق ألف وثلاث مائة وأحد
وأربعون حديثاً، وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه، وليس فيه من المتون التي
لم تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثاً. ("هدي الساري" مقدمة فتح
الباري، ١/٤٤٦)

(٤) قوله: [تراجم] أي: عناوين الأبواب، وهي الكلمات التمهيدية التي تكون كمقدمة وتمهيد
لأحاديث الباب. [علمية]

(٥) قوله: [بالصحيح] في "التدريب": عن أبي نصر: لو حلف بالطلاق أن جميع ما في "البخاري"

بفتح النون.

ليست في مرتبة مسانيد^(١) إلا ما ذكر منها مسنداً في موضع آخر من كتابه^(٢).

حكم التعليق بصيغة المعلوم والمجهول

وقد يُفرّق^(٣) فيها بأن ما ذكر^(٤) بصيغة الجزم والمعلوم، كقوله: قال فلان، أو ذكر فلان، دلّ على ثبوت إسناده عنده، فهو صحيح قطعاً، وما ذكره^(٥) بصيغة التمريض^(٦) والمجهول كـ«قيل» و«يُقال»، و«ذكر»، ففي صحّته عنده كلام^(٧)،
أي: الإمام البخاري.

صحيح، لم يحنث. أي: باعتبار الأكثر. والمراد بـ«الصحيح» المقبول؛ فإنه ليس فيه ما يُردّ مطلقاً إلا نادراً، لا الصحيح المصطلح؛ فإنّ القليل من المعلّقات غير صحيح، ولكنه مقبول، إلا نادراً. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [ليست في مرتبة مسانيد] إن تعليقات البخاري في حكم المتصل ولكنها ليست في مرتبة الأحاديث المتصلة إلا ما ذكر منها متصلاً في موضع آخر من البخاري. [علمية]
(٢) قوله: [في موضع آخر من كتابه] مثاله ما في كتاب الإيمان، قال النبي -صلى الله عليه وسلم- ((ولكن جهاد ونية))، أخرجه معلّقاً، وفي كتاب الحج والجهاد والجزية أخرجه مسنداً. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [وقد يُفرّق... إلخ] هذا ما اختاره النووي في «التقريب» وبه جزم الحافظ في «الزهد» والسيد السند في «مختصره» والسيوطي في «ألفيته» وأما الشيخ فجزم بصحّته مطلقاً. (السعدي)

(٤) قوله: [ما ذكر... إلخ] أي: البخاري في تعليقاته. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [وما ذكره... إلخ] أي: ذكر البخاري ذلك التعليق. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [بصيغة التمريض] أي: صيغة المجهول التي يكون فيها إشعار بالضعف وعدم القطع. [علمية]

(٧) قوله: [عنده كلام] لأنّ مثل تلك العبارات تُستعمل في الحديث الضعيف. (حواشي السعدي)

أي: صحيح البخاري.

ولكنه^(١) لما أورده في هذا الكتاب كان له أصل ثابت^(٢)، ولهذا^(٣) قالوا:
 أي: ذلك المعلق. لذلك المعلق.

«تعليقات البخاري متصلة صحيحة».

المُرسل

وإن^(٤) كان السقوط من آخر السند، فإن كان بعد التابعي^(٥) فالحديث

«مُرسل»^{(٦)(٧)} وهذا الفعل إرسال،.....

(١) قوله: [ولكنه] استدراك عن قوله: «ففي صحته عنده كلام». (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [كان له أصل ثابت] أي: ليس بواه ولا ساقط جداً، قاله ابن الصلاح، وفيه ردُّ على

ابن الجوزي؛ حيث أورد بعض التعليقات في "الموضوعات". والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [ولهذا] أي: لأن ما أورده البخاري في صحيحه يكون له أصل ثابت حيث التزم

بأنه لا يذكر فيه إلا الصحيح قال الفقهاء والمحدثون: تعليقات البخاري في حكم الأحاديث

المتصلة الصحيحة من حيث يصح الاحتجاج بها. [علمية]

(٤) قوله: [وإن... إلخ] بعد ما فرغ عن بيان السقوط في ابتداء السند شرع في بيان السقوط

في انتهائه. وهذا قسم ثان من السقوط. (حواشي السعدي بزيادة)

(٥) قوله: [بعد التابعي] بأن لم يسمَّ التابعي من روى عنه. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [«مُرسل»] اختلفوا في تفسيره على أربعة أقوال. ذكر الشيخ رحمه الله هاهنا قولين.

والثالث: هو قول غير الصحابيِّ سواء كان تابعياً أو غيره: «قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم»، واختاره ابن الحاجب. والرابع: إنه مرفوع تابعي كبير. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٧) قوله: [مرسل] لغة: هو اسم مفعول من «أرسل» بمعنى: أطلق، اصطلاحاً: هو ما سقط من

آخر إسناده من بعد التابعي. وفي "الخلاصة": التحقيق أن المرسل في اصطلاح المحدثين

أن يترك التابعي الواسطة بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن ترك الراوي واسطة

بين الراويين، فهذا يسمى منقطعاً، وإن ترك أكثر من واحد، فهو المسمى بالمُعضل عندهم،

كقول^(١) التابعي^(٢): «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وقد يجيء عند
 ↳ سواء كان كبيراً أو صغيراً. ↳ واحداً، وهو عَدَمُ الاتصال مطلقاً.
 المحدثين المرسل والمنقطع بمعنى^(٣)، والاصطلاح الأول أشهر^(٤).
 يعني: أنَّ المرسل ما كان السُّقوط فيه بعد التابعي. ↳

حكم المرسل

↳ لبقاء الاحتمال.

وَحُكْمُ الْمُرْسَلِ^(٥) التَّوَقُّفُ^(٦)

والكل يسمى مرسلًا عند الفقهاء والأصوليين. ("شرح نخبه الفكر"، ص ٤٠١-٤٠٢)

(١) قوله: [كقول] المرسل ليس بمختصَّ بالحديث القولي، بل يعمُّ الفعلي والتقرير. (السعدي)
 (٢) قوله: [التابعي] احترز به عن مرسل الصحابي، وعن مرفوع مَنْ دون التابعي؛ فإنَّ الثاني
 يسمونه «معضلاً» والأول لا يطلقون عليه المرسل مطلقاً بل مقيداً، وهو مرفوع الصحابي
 الصغير كابن عباس وابن الزبير ونحوهما ممن لم يرو عنه صلى الله عليه وسلم إلاَّ اليسير،
 وهذا نوع من المرسل له حكم الوصل اتفاقاً، ويحتجُّ به بلا شبهة؛ لأنَّ غالب روايات
 الصحابة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- والصحابة، وعن التابعين نادر جدًّا، ولا يضر
 الجهل بالصحابة؛ فإنَّ الصحابة كلهم في بيان أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- عدول.
 والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [بمعنى] اختاره الخطيب في "الكفاية" وأبو داود في "مراسيله". قال النووي: هذا
 المعنى للمرسل هو الذي ذهب إليه الفقهاء والأصوليون والخطيبُ وجمعُ من المحدثين.
 قال السخاوي: ومن ثمَّ أطلق أبو نُعيم في "مستخرجه" على التعليق: «مرسلًا»، وأطلق
 المرسلَ على «المنقطع» أبو زُرعة وأبو حاتم والدارقطني والبيهقي، وكذا البخاري وأبو
 داود والترمذي في بعض المواضع. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [أشهر] كما نقله الحاكم وابن عبد البر، وهو المعتمد عند أكثر المحدثين. (السعدي)
 (٥) قوله: [وَحُكْمُ الْمُرْسَلِ] اختلفوا في حكمه أشدَّ اختلاف، وجملة الأقوال فيه أزيد من
 عشرة. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [التوقف] أي: عَدَمُ ترجيح أحد جانبي القبول والردِّ على الآخر، حتَّى يرجح أحدُ

من قبل التابعي.

عند جمهور العلماء^(١)؛ لأنه لا يُدرى أن الساقط ثقة أو لا؛ لأن التابعي قد

يروي^(٢) عن التابعي، وفي التابعين ثقاتٌ وغير ثقات^(٣).

وكذا عند الإمام أحمد في المشهور عنه.

وعند أبي حنيفة^(٤) ومالك^(٥): المرسل مقبول^(٦).....

جانبه بدلائل أخر. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [جمهور العلماء] أي جمهور المحدثين كما في "نزهة النظر": «فإن عُرفَ من

عادة التابعي أنه لا يُرسل إلا عن ثقة، فذهب جمهور المحدثين إلى التوقف». [علمية]

(٢) قوله: [قد يروي] كما روى مسلم في "صحيحه": فقال يحيى بن أبي كثير في هذا الخبر

في القبلة، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن، أن عمر بن عبد العزيز، أخبره أن عروة أخبره

أن عائشة أخبرته: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُقبلها وهو صائم))، انتهى. وقال

النووي رحمه الله: «هذه الرواية اجتمع فيها أربعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض»،

وهم يحيى بن أبي كثير وأبو سلمة وعمر بن عبد العزيز وعروة. (مسلم مع شرح النووي)

(٣) قوله: [ثقاتٌ وغير ثقات] أي: التابعون بين عدل وضعيف والعدول أكثر. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [أبي حنيفة] هو الإمام الأعظم والفتية الأقدم أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى

بن ماه، ولد سنة ٨٠هـ، ومات رحمه الله سنة ١٥٠هـ، له مناقب كثيرة، وصح لقاءه عن

أنس رضي الله عنه. ذكره الخطيب في "تاريخه"، وأخرجه ابن سعد بسند جيد، فصار

تابعياً، فامتاز بهذا الوصف من بين أقرانه. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [مالك] هو الإمام الثاني إمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن أنس رضي الله عنه،

ولد سنة ٩٣هـ، ومات رحمه الله تعالى سنة ١٧٩هـ. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [المرسل مقبول] اعلم أن قبول المرسل عند الحنفية يُشترط بشرطين؛ أحدهما أن

يكون مرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة، فإن كان من غيرها فلا، لحديث ((ثم يفشوا

الكذب))، الثاني أن لا يكون مرسله ممن لا يحترز ويرسل عن غير الثقات، فإن كان كذلك

فلا خلاف في رده. (تدريب الراوي) وقال في "قفو الأثر": «والمختار في التفصيل قبول

مطلقاً^(١)، وهم يقولون: إنما أرسله لِكَمالِ الوثوق والاعتماد؛ لأنَّ الكلامَ في الثقة، ولو لم يكن عنده صحيحاً لم يُرسله، ولم يقل^(٢): قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. ^{أَي: المرسل.} ^{الثقة عن الثقة. ١٢ من فتح المغيث} ^{بل يُسنده.} ^{أَي إذا أرسل} ^{ذلك التابعي.} ^{أَي عند المرسل.}

وعند الشافعي^(٣): إن^(٤) اعتضد بوجه آخر^(٥)..... ^{أَي: تقوى المرسل.} ^{بطريق آخر.}

مرسل الصحابي إجماعاً، ومرسل أهل القرن الثاني والثالث عندنا، وعند مالك مطلقاً انتهى. [علمية]

(١) قوله: [مطلقاً] أي: سواء اعتضد (المرسل) بوجه آخر محتج به أو لا. (حواشي السعدي، القاري)

(٢) قوله: [ولم يقل... إلخ] أي: فمن أرسل فقد تكفل لك بصحة ما روى عنه صلى الله عليه وسلم؛ لأنه عدل، والعدل لا يتجرأ بنسبة ما فيه ريبة إلى حضرة الرسالة؛ لحديث: ((من

كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)). والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [الشافعي] هو الإمام الثالث من الأربعة، عالم قريش، الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ولد سنة ١٥٠هـ، توفي سنة ٢٠٤هـ، خرج له أصحاب السنن الأربعة. من

تصانيفه: "كتاب الأم" و"الرسالة". ("تذكرة الحفاظ"، ١/٢٦٥-٢٦٦، الرقم: ٣٥٤)

(٤) قوله: [وعند الشافعي إن... إلخ] يقول الشافعي بقبول المرسل من كبار التابعين بشرط

الاعتبار في الحديث المرسل والراوي المرسل، أما الاعتبار في الحديث المرسل فهو أن

يعتضد بواحد من أربعة أمور: ١- أن يروى مسنداً من وجه آخر. ٢- أو يروى مرسلًا

بمعناه عن راو آخر لم يأخذ عن شيوخ الأول، فيدل ذلك على تعدد مخرج الحديث،

٣- أو يوافقه قول بعض الصحابة، ٤- أو يكون قد قال به أكثر أهل العلم. وأما الاعتبار

في الراوي المرسل فإن يكون الراوي إذا سمى من روى عنه لم يُسمَّ مجهولاً ولا مرغوباً

عنه في الرواية. فإذا وجدت هذه الأمور كانت دلائل على صحة مخرج حديثه، فيحتج

به. (منهج النقد في علوم الحديث، ص ٣٧١)

(٥) قوله: [إن اعتضد بوجه آخر] أي: استعان به وتقوى. قال الشافعي: يُقبل إن اعتضد بمجيئه

مرسلٍ أو مسندٍ^(١) وإن كان ضعيفاً قبل^(٢). وعن أحمد^(٣) قولان^(٤).
 بدل لقوله: بوجه^(٥). الواو وصلية.

وهذا كله^(٥) إذا علم^(٦) أن عادة ذلك التابعي أن لا يرسل إلا عن
 الثقات، وإن كانت عادته أن يرسل عن الثقات وعن غير الثقات فحكمه
 التوقف بالاتفاق^(٧). كذا قيل، وفيه تفصيل أزيد من ذلك، ذكره السخاوي
 في "شرح الألفية"^(٨).

من وجه آخر أي: إسناد آخر يُغَيِّرُ الطريقَ الأول. ("شرح نخبه الفكر"، ص ٤٠٧-٤٠٨)

(١) قوله: [أو مسند] أي: ذلك الوجه الآخر مرسلًا كان أو مسندًا، صحيحًا كان أو ضعيفًا.
 (حواشي السعدي بتصرف)

(٢) قوله: [قبل] ذلك المرسل المعتضد بوجه آخر. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [أحمد] هو الإمام الرابع من الأربعة، الإمام الصابر المحتسب، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ولد ببغداد سنة ١٦٤هـ، وتوفي سنة ٢٤١هـ. من تصانيفه: "المسند" و"كتاب الزهد". (حواشي السعدي، تذكرة الحفاظ للذهبي، ١٥/٢-١٦، الرقم: ٤٣٨)

(٤) قوله: [قولان] الأول: أنه مقبول محتج به مطلقاً، كما هو مذهبنا، وهو المشهور عنه. والثاني: التوقف، كمذهب جمهور المحدثين. (حواشي السعدي، نزهة النظر)

(٥) قوله: [وهذا كله] أي: جميع ما ذكره من اختلاف الأئمة.

(٦) قوله: [إذا علم] وأما إذا لم يُعلم حاله فمرسله مقبول اتفاقاً عند الحنفية والمالكية. (القاري)

(٧) قوله: [فحكمه التوقف بالاتفاق] نقل أبو بكر الرازي من الحنفية، وأبو الوليد الباجي من المالكية: أن الراوي إذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم لا يُقبلُ مرسله اتفاقاً. ("نزهة النظر"، ص ٨٣) فحكم هذا المرسل عدم القبول لا التوقف. [علمية]

(٨) قوله: ["شرح الألفية"] المسمى بـ "فتح المغيث" زهاء خمس صفحات في بحث المرسل.

المعضل

وإن كان السُّقُوط^(١) من أثناء الإسناد^(٢)، فإن كان الساقط اثنين متواليًا^(٣) فصاعداً بشرط التوالي. ➔
يُسَمَّى «مُعْضَلًا»^(٤) بفتح الضاد. ➔ بصيغة المفعول.

المنقطع

وإن كان واحداً أو أكثر من غير موضع واحد^(٥)^(٦) يسمَّى «منقطعاً»^(٧)، ➔ الساقط. ➔ من واحد. ➔ صلة «الساقط».

(١) قوله: [وإن كان السُّقُوط... إلخ] شروع في بيان السقوط وسط الإسناد بعد بيان السقوط في بدايته ونهايته. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [من أثناء الإسناد] أي سواء كان من أول السند أو آخره أو وسطه. (منهج النقدي علوم الحديث)

(٣) قوله: [متواليًا] أي: متتابعاً في موضع واحد. أما إذا لم يتوال فهو منقطع من موضعين، ويسمى المعضل منقطعاً أيضاً، ويسمى مراسلاً عند الفقهاء وغيرهم. (حواشي السعدي، تدریب الراوي ص ١٣٦)

(٤) قوله: [مُعْضَلًا] من «أعْضَلَ الأمر» إذا اشتد واستغلق؛ سمي به لأنَّ المحدث الذي حدّثه أعْضَله؛ حيث ضيق المجال وشدَّ المجال، مثاله قول مالك في "الموطأ": بلغني عن أبي هريرة. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [من غير موضع واحد] قيدٌ لقوله: «أكثر»، واحتراز به عن «المعضل». (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [موضع واحد] فالمنقطع هو غير المعضل، حيث يشترط التوالي في المعضل، وعدم التوالي في المنقطع. [علمية]

(٧) قوله: [منقطعاً] إنَّ علماء المصطلح المتأخرين خصّوا المنقطع بما لم تنطبق عليه صورة المرسل أو المعلق أو المعضل، وكذلك كان استعمال المتقدمين في الغالب. ولذلك قال النووي: «وأكثر ما يستعمل (المنقطع) في رواية مَنْ دون التابعي عن الصحابي، كمالك

وعلى هذا^(١) يكون «المنقطع» قِسماً^(٢) من غير المتّصل^(٣)، وقد يُطلق^(٤) المنقطع بمعنى غير المتّصل مطلقاً شاملاً لجميع الأقسام^(٥). وبهذا المعنى يُجعل مقسماً^(٦).

طريق معرفة الانقطاع

ويُعرف^(٧) الانقطاع وسقوط الراوي بمعرفة عدم الملاقاة بين الراوي

عن ابن عمر. ("تيسير مصطلح الحديث" ص ٤٥)

- (١) قوله: [وعلى هذا] مُحصّله أنّ للمنقطع معنيين: الأول: غير المتّصل مطلقاً، سواء كان الساقط في موضع واحدٍ أو أكثر، من أول الإسناد أو أوسطه أو آخره، وعلى هذا المعنى هو مقسّم شامل لجميع أقسام غير المتّصل من المعلق والمرسل والمعضل. والثاني: غير المتّصل مقيداً بكونه واحداً أو أكثر في موضع واحدٍ، وعلى هذا المعنى هو قسم لغير المتّصل كالمعلق والمرسل، والمعضل قسيم لكل واحدٍ منهما. والمقسّم على المعنى الثاني هو غير المتّصل مطلقاً، وبين المعنيين عموم وخُصوص مطلقاً. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [قسماً... إلخ] «قسم الشيء» ما كان أخصّ منه ومندرجاً تحته، وقسيم الشيء ما كان مبيناً له ومندرجاً معه تحت أصل كلي، وذلك الأصل هو المقسّم. والله أعلم. (السعدي)
- (٣) قوله: [غير المتّصل] لأن غير المتصل ينقسم إلى أقسام، منها: المعلق والمرسل، والمعضل، والمنقطع وغيرها. فإذا كان السقوط في أول السند فهو معلق، وإن كان بعد التابعي فهو مرسل، وإن كان الساقط اثنين أو أكثر على التوالي فهو معضل، وإن كان واحداً أو اثنين أو أكثر على عدم التوالي فهو منقطع. [علمية]
- (٤) قوله: [وقد يُطلق] هذا هو معنى آخر للمنقطع.
- (٥) قوله: [لجميع الأقسام] من المعلق والمرسل والمعضل.
- (٦) قوله: [مقسماً] أي: لا يكون قسماً واحداً، بل يشتمل على جميع أقسام الانقطاع. [علمية]
- (٧) قوله: [ويُعرف] شروع في بيان ما يُعرف به الانقطاع. (حواشي السعدي)

وهو على تقدير المغايرة. ➔

والمروى عنه، إمّا^(١) لِعَدَمِ الْمُعَاَصِرَةِ^(٢) أَوْ عَدَمِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِجَازَةِ^(٣) عَنْهُ
 أي: كونهما في عصرٍ واحدٍ. لـ أصله العُيُور.

بحكم^(٤) علم التاريخ^(٥) المُبَيَّن^(٦)

(١) قوله: [إمّا... إلخ] تفصيل لوجوه عدم الملاقاة، محصّله: أن عدم الملاقاة يثبت بأمرين:

الأول: عدم معاصرة الراوي والمروى عنه، مثلاً: يكون الراوي تابعياً صغيراً والمروى عنه بديراً. والثاني: عدم اجتماعهما في مكان واحد مع كونهما معاصرين، وعدم إجازة الراوي المروى عنه مكاتبةً، وغير ذلك من الوسائل. أقول: لا بد هاهنا من وجه ثالث، وهو: أنهما قد اتفق لهما الاجتماع في مكان واحد ولكن لم يتفق للراوي السماع من المروى عنه، فلم يسمع الأعمش أنساً ولا أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقد نظر إلى أنس بن مالك، قال: رأيته يصلي. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [إمّا لعدم المعاصرة... إلخ] يعني أن الراوي لم يدرك عصر المروى عنه، أو أدرك عصره ولكن لم يجتمع معه، أو لم يحصل له الإجازة منه. [علمية]

(٣) قوله: [والإجازة] في الاصطلاح هي: عبارة عن إذن الراوي في الرواية لفظاً أو كتابةً، وهو أحد وجوه تحمّل الحديث، وتلك الوجوه سبعة: الأول: السماع من لفظ الشيخ. والثاني: القراءة عليه. والثالث: الإجازة له بمروياته. والرابع: المناولة، وذلك بأن يدفع إليه أصل سماعه. والخامس: المكاتبة، وهي أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخطه، أو يأذن بكتبه. والسادس: الإعلام، وهو أن يعلم الشيخ أن هذا الكتاب روايته. والسابع: الوجدادة، وهي: أن يقف على كتاب بخط شيخ، وهو ليس من مروياته عنه. وههنا تفصيل أزيد من هذا. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [بحكم] أي: يُعرف عدم المعاصرة وعدم الاجتماع بحكم. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [علم التاريخ] في الاصطلاح: هو تعيين يومٍ ظهر فيه أمرٌ شائع من ملة أو دولة، أو حدث فيه أمرٌ هائل وغير ذلك من الأمور. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [المُبيّن] صفةٌ مقيدةٌ لقوله: «علم التاريخ»؛ لأن أقسامه عديدة. وههنا المراد ما

لِمَوَالِيدِ الرُّوَاةِ^(١) وَوَفَيَاتِهِمْ^(٢) وَتَعْيِينَ أَوْقَاتِ طَلِبِهِمْ وَارْتِحَالِهِمْ^(٣)، وبهذا
 لـ جمع الميَلاَد، وقْتُ الوِلَادَة. لـ رُوَاة الحديث. لـ جمع الوفاة.
 انتقلَهم من مكانٍ إلى مكانٍ. صار علم التاريخ أصلاً^(٤) وعمدة عند المحدثين.

المُدَّس

لـ أي: بمعنى غير المتصل مطلقاً.

ومن أقسام^(٥) المنقطع.....

يتعلّق بالرُّوَاة خاصّة، كـ "تاريخ البخاري" و"طبقات ابن سعد" و"تهذيب الكمال" و"تهذيب
 التهذيب" و"تقريب التهذيب" و"التاريخ الكبير" للذهبي، وغير ذلك من كُتُب أسماء الرجال.
 (حواشي السعدي)

(١) قوله: [لِمَوَالِيدِ الرُّوَاةِ... إلخ] لفّ ونُشر مرّتب، فقوله: «لِمَوَالِيدِ الرُّوَاةِ وَوَفَيَاتِهِمْ» يتعلق
 بقوله: «عدم المعاصرة» وقوله: «وتعيين أوقات طلبهم وارتحالهم» يتعلق بقوله: «عدم
 الاجتماع والإجازة». (حواشي السعدي بزيادة)

(٢) قوله: [الْمُيِّنِّ لِمَوَالِيدِ الرُّوَاةِ وَوَفَيَاتِهِمْ] كما علمنا من تاريخ وفاة أبي هريرة رضي الله
 عنه وتاريخ ولادة الزهري رحمه الله أنهما لم يعاصرا، لأن أبا هريرة رضي الله عنه توفي
 سنة ٥٩هـ، والزهري ولد سنة ٥٨هـ. [علمية]

(٣) قوله: [أَوْقَاتِ طَلِبِهِمْ وَارْتِحَالِهِمْ] كما قيل في الحسن البصري عن أبي هريرة فإنه معاصره
 ولكن لم يجتمع به، ولما جاء أبو هريرة إلى "البصرة" كان الحسن في "المدينة"، ولما
 رجع الحسن إلى "البصرة" كان أبو هريرة رضي الله عنه بـ "المدينة" فلم يجتمعا. قال الإمام
 الدارقطني: وَلَا يَثْبُتُ سَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. ("جامع التحصيل في أحكام المراسيل"، ص ١٢٥،
 "العلل" للدارقطني، ٢٤٩/٨)

(٤) قوله: [أَصْلاً] قال حفص بن غياث: إذا اتَّهَمْتُمُ الشَّيْخَ فَحَاسِبُوهُ بِالسَّنَنِ. قال سفيان الثوري:
 لَمَّا اسْتَعْمَلَ الرُّوَاةُ الْكَذِبَ اسْتَعْمَلْنَا لَهُمُ التَّارِيخَ. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [وَمِنْ أَقْسَامٍ... إلخ] إنما أورد بيان التدليس بعد ذكر أقسام المنقطع؛ لأنَّ السُّقُوط

أي: رواية الحديث المدلّس. ^٢ **المدلّس^(١)، بضمّ الميم وفتح اللام المشدّدة، ويقال لهذا الفعل: التدليس^(٢)،**
 له أصله ما أخفي عيّنه.
ولفاعله: مدلّس^(٣)، بكسر اللام.
 له أي: لمن يدلّس.

صورة التدليس

أي: صورة التدليس. ^٤ **وصورته^(٤) أن لا يُسمّي الراوي شيخه الذي سمعه منه، بل يروي**
عمن فوقه^(٥) بلفظ يُوهِم السَّماعَ

فيه يكون خفياً يختصّ بمعرفته الأئمة الحذاق والمطلعون على طرق الحديث وعملهم،
 وقليل ما هم، بل أقلّ. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [المدلّس] اسم مفعول من "التدليس" وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي أطلع فيه
 على انقطاع خفي في إسناده أو على تغيير في اسم الشيخ، بغية عدم معرفته. ("معجم المصطلحات
 الحديثية" ص ٣٦) أو: ما أخفي عيّنه على وجه يوهم أنه لا عيب فيه. [علمية]

(٢) قوله: [التدليس] اعلم أن التدليس على تسعة أقسام فصلّتها في "تعليقاتي"، وذكر الشيخ
 ههنا قسمًا واحدًا من تدليس الإسناد بقوله: «صورته... إلخ». وترك البقية ميلاً عن التطويل.
 وشرّ الأقسام ههنا «تدليس التسوية»: وهو أن يروي عن سمعه ذلك الحديث ويُسقط من
 بعده رجلاً ضعيفاً أو صغير السنّ، ويحسّن الحديث بذلك، وسمّاه بعض القدماء «تجويداً»
 وكان يفعل ذلك الوليد بن مسلم، وبقية بن الوليد. (حواشي السعدي بحذف)
 (٣) قوله: [مدلّس] ذكر الحلبي في "التبيين لأسماء المدلّسين" جمعاً كثيراً من المدلّسين، ذكرتهم
 ملخصاً في "تعليقاتي". (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [وصورته] حاصله أن يروي عن سمعه ولقيّه وعاصره ما لم يسمعه منه خاصة، بل
 بالواسطة على سبيل يُوهِم أنه سمعه ولا يقطع السماع، فإن روى عن كَم يعاصر أو كَم يسمعه
 شيئاً بلفظ مُوهِم فليس بتدليس على المشهور إلا عند قوم. حكاه ابن عبد البرّ. والله أعلم.
 (٥) قوله: [فوقه] من شيخ شيخه وهو معاصره. كما صرّح به في مقدمة "شرح سفر السعادة".

ولا يقع كذباً^(١)، كما يقول: عن فلان، وقال فلان^(٢).
 أي: المدلس في روايته.
 من غير ذكر السماع.

التدليس لغة

والتدليس في اللغة: كتمان عيب السلعة في البيع، وقد يقال: إنه مشتق من «الدَّلس» وهو اختلاط الظلام واشتداده.
 بفتح اللام والdal.

وجه التسمية به

سمي به لاشتراكهما في الخفاء.
 اللغوي والمصطلح.
 لما فيه من الخداع.

حكم المدلس

قال الشيخ^(٣): وحكم^(٤) من ثبت عنه التدليس أنه لا يُقبل منه إلا إذا صرح^(٥) بالتحديث^(٦).
 وهو عدل.
 أي: الحديث.
 في موضع آخر من ذلك الحديث.

واعلم أن ما رواه الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه منه يسمى «مرسل صحابي» ولا يسمى «مدلساً» أدباً. (حواشي السعدي، العالي الرتبة، ص ٨٧)

- (١) قوله: [ولا يقع كذباً] أي: لا يصرح بالتحديث والسماع. (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [وقال فلان] فإن «عن» و«قال» يحتملان السماع وعدمه. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [الشيخ] أي الحافظ ابن حجر العسقلاني في "نزهة النظر"، ص ٨٥. [علمية]
- (٤) قوله: [وحكم... إلخ] في حكم المدلس ستة مذاهب ذكرتها في "تعليقاتي" والذي قال الشيخ هو ما اختاره أكثر المحدثين والفقهاء والأصوليين، منهم: الإمام الشافعي، وصححه الخطيب، وابن الصلاح، وأبو سعيد العلائي. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٥) قوله: [إذا صرح] أي: بين المدلس سماعه فيه بحيث زال احتمال الانقطاع، وأتى بلفظ مصرح ومبين للاتصال، كـ«سمعت» و«حدثنا» و«أنبأنا» و«أخبرنا» فهو مقبول يُحتج به؛ لأن الكلام في العدل.

(٦) قوله: [بالتحديث] والسماع عمّن روى عنه ههنا بلفظ مؤهّم.

حكم التدليس

قال الشُّمْنِيّ^(١): التدليس حرام^(٢) عند الأئمة^(٣)، روي عن وكيع^(٤) أنه قال: لا يحلّ تدليس الثوب فكيف بتدليس الحديث^(٥). وبألف شعبه^(٦) في دمه^{التدليس}.

(١) قوله: [الشُّمْنِيّ] اعلم أن الشمني يطلق على الوالد والولد كليهما. فالوالد هو كمال الدين محمد بن محمد بن حسن الشُّمْنِيّ المالكي المتوفى سنة ٨٢١هـ، أحد أئمة الحديث، وهو من أقران ابن حجر، وله "شرح نخبة الفكر" المسمّى بـ "نتيجة النظر"، وهو أول شروح النخبة، و"نظم نخبة الفكر". وأما الولد فهو أبو العباس تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمْنِيّ الحنفي المتوفى سنة ٨٧٢هـ، وله شرح لنظم أبيه المسمّى بـ "العلي الرتبة بشرح نظم النخبة". والمراد بالشمني هاهنا على ظننا الغالب الوالد على ما تعارف عليه أكثر أهل الفن حيث يريدون به الوالد على الأكثر ويدل عليه ما سيأتي في المتن بقوله [يحتمل أن يكون قد سمع الحديث.....لتحقّقه بصحّة الحديث فيه، كما يفعل المرسل] حيث وجدناه بعينه في كتاب الوالد المسمّى بـ "نتيجة النظر". [علميّة]

(٢) قوله: [حرام] خصوصاً إذا كان غرض المدلس كتمان عيب شيخه، وتقوية حديث ضعيف، وغير ذلك من الأغراض الفاسدة. وفي "العلي الرتبة" «وهو مكروه عندهم» وليس فيه لفظ «حرام». والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [عند الأئمة] الأربعة والمعتدلين من المحدثين والفقهاء. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [وكيع] هو وكيع بن الجراح الكوفي المتوفى سنة ١٩٧هـ. قال أحمد بن حنبل في شأنه: ما رأيت أحدا أوعى للعلم منه. انتهى. وكان يُفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله. (السعدي)

(٥) قوله: [فكيف بتدليس الحديث] ومعناه: لا يجوز كتمان العيب في الثوب فكيف يكون جائزا في الحديث. [علمية]

(٦) قوله: [شعبه] هو شعبه بن الحجاج بن الورد العتكي، ثقة، حافظ، أمير المؤمنين في الحديث، المتوفى سنة ١٦٠هـ. والله أعلم. (حواشي السعدي)

حكم رواية المدلس

أي: سواء صرح بالتحديث. ➔ بكسر اللام.

وقد اختلف العلماء في قبول رواية المدلس، فذهب فريق من أهل الحديث^(١) والفقهاء إلى أن التدليس جرح^(٢)، وأن من عرف به لا يقبل حديثه مطلقاً، وقيل: يقبل.

من المحدثين والفقهاء.

وذهب الجمهور إلى قبول تدليس من عرف أنه لا يدلس إلا عن ثقة^(٤) كابن عيينة^(٥)، وإلى رد من كان يدلس عن الضعفاء وغيرهم حتى ينص على سماعه^(٦) بقوله: «سمعت» أو «حدثنا» أو «أخبرنا».

النص: أشكاهم كردد.

عطف على «ذهب»

غاية الرد.

وهو عدل.

(١) قوله: [أهل الحديث] من اشتغل بالسنة، وهم أئمة الحديث كالإمام البخاري والإمام مسلم،

وليس المراد هنا بـ«أهل الحديث» فرقة من المبتدعة أعداء التقليد للأئمة الأربعة. [علمية]

(٢) قوله: [جرح] أي: التدليس جرح وطعن يصير من ارتكبه مردود الرواية مطلقاً وإن بين

السماع. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [جرح] استعمله المحدثون فيما يقابل التعديل؛ لأنه تأثير في الدين. وللجرح مراتب

أسوأها: الوصف بـ«أكذب الناس»، ثم «دجال» أو «وضاع» أو «كذاب». وأسهلها: «لين»،

أو «سيئ الحفظ»، أو «فيه أدنى مقال». وبين أسوء الجرح وأسهله مراتب لا تخفى. فقولهم:

«متروك» أو «ساقط» أو «فاحش الغلط» أو «منكر الحديث»: أشد من قولهم: «ضعيف»

أو «ليس بالقوي» أو «فيه مقال». كذا في "شرح النخبة". والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [عن ثقة] سواء صرح بالسماع أم لا. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [كابن عيينة] هو سفيان بن عيينة الهلالي، كان إماماً عالماً ثباتاً حجة. قالوا: لولا

مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. مات رحمه الله سنة ٩٨ هـ. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [ينص على سماعه] يعني لا تقبل روايته بالألفاظ التي توهم السماع بل تقبل روايته

أسباب التدليس

والباعث على التدليس قد يكون لبعض الناس^(١) غرضٌ فاسدٌ^(٢)، مثل إخفاء السَّماع من الشيخ لِصِغَرِ سِنِّه، أو عَدَمُ شُهْرَتِه^(٣) وَجَاهِه عندَ الناسِ^(٤).

تدليس الأكابر

والذي وقع^(٥) من بعض الأكابر^(٦) ليس لمثل هذا، بل من جهة وثوقهم

التدليس صورة.

أي: لغرض فاسد.

اعتمادهم.

بعد التصريح بالسَّماع بقوله: «سمعت» ونحوه. [علمية]

(١) قوله: [لبعض الناس] كبقية بن الوليد والوليد بن مسلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [غرضٌ فاسدٌ] وهو تقوية حديث ضعيف وتصحيحه بأن يخفي اسم شيخه لصغر سنِّه وعَدَمُ شهرته وجاهه عند الناس؛ فيستنكف من إظهار اسمه؛ لئلا يُنسب إليه الرواية عن الصَّغار، وهو خلاف مقتضى الديانة. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [عَدَمُ شهرته] بأن يكون غير معروف، أي: مجهولاً. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [وجاهه عند الناس] أي: لكون شيخه الذي سمع منه هذا الحديث غير مشهور، فيروي الحديث عن فوقه، إيهاماً للناس أنه أخذ وسمع هذا الحديث عن شيخ مشهور رفيع القدر لدى الناس. [علمية]

(٥) قوله: [والذي وقع... إلخ] دفع دخل مقدر، تقريره: أن الأكابر الذين دلَّسوا - كالحسن وابن عُبينة - ما الذي بعثهم على التدليس؟ أ غرضٌ فاسدٌ أم لا؟ فإن كان الأوَّل، فهم ليسوا من الأكابر الذين عليهم الاعتماد، وقد اتَّفقت الأمة على جلالتهم، وإن كان الثاني فأَيُّ شيء حملهم عليه؟ فدفعه الشيخُ بأنَّ الأكابر الذين فعلوا ذلك ما فعلوا لِغرض فاسد بل الباعث لهم الاختصارُ، لا تقوية الحديث الضعيف؛ فإنهم إنما دلَّسوا فيما اعتمدوا على صحته. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [بعض الأكابر] كالحسن والنخعي والأعمش والثوري وابن عُبينة وغيرهم. (السعدي)

بصحة الحديث واستغنائهم بشهرة الحال^(١).

← في نیاز کردن.

← الثقة الذي دلس.

قال الشُّمْنِيّ^(٢): يحتمل^(٣) أن يكون قد سمع الحديث من جماعة من الثقات عن^(٤) ذلك الرجل، فاستغنى^(٥) بذكره عن ذكر أحدهم، أو ذكر جميعهم لتحقيقه بصحة الحديث فيه^(٦)، كما يفعل المرسل^(٧).

(١) قوله: [بشهرة الحال] أي: حذفوا شيخهم أو من كان فوقهم فصاعداً من معاصريهم، مكتفين على بعض السند، بسبب شهرة حال أنفسهم، بكونهم من الثقات. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [قال الشُّمْنِيّ... إلخ] استشهاد على قوله: «والذي وقع... إلخ». (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [يحتمل... إلخ] توضيحه: أن ذلك المدلس سمع الحديث من الثقات الذين رَوَوْا عن ذلك الرجل الذي روى عنه ذلك المدلس ههنا معنعناً، فاستغنى بذكر ذلك الرجل، أي: شيخ مشايخه، عن ذكر جميع مشايخه أو أحد منهم؛ لتحقيق الحديث عنده، كما في المرسل للاختصار، فاكفأوه بذلك لا يُقدَح؛ لأن الحديث عنده صحيح. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [من الثقات عن] هكذا في المخطوط بدون الواو قبل «عن» وهو الصحيح، أما في النسخ المطبوعة فقد كُتِبَ «وعن» بزيادة الواو، وهذا خطأ؛ لأن الحديث يصل إلى المدلس من هذا الرجل بطريق الجماعة من الثقات، فجماعة الثقات واسطة بينه وبين ذلك الرجل الذي هو شيخ شيوخه، ولو قلنا «وعن» بزيادة الواو، فمعناه: أن المدلس قد سمع هذا الحديث من الجماعة ومن ذلك الرجل معاً، والأمر ليس كذلك، ويدل عليه قول المصنف: «كما يفعل المرسل». (حواشي السعدي، بتصرف)

(٥) قوله: [فاستغنى] أي: فاكفى بذكر ذلك الرجل الثقة، وروى عنه معنعناً، ولم يذكر مشايخه الذين سمعه منهم، بل ذكر شيخ مشايخه واكتفى عليه. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [لتحققه بصحة الحديث فيه] هكذا في جميع النسخ بين أيدينا ولعل الأنسب: «لتحققه صحة الحديث عنه» كما في «نتيجة النظر»، ص ١٦٤. [العلمية]

(٧) قوله: [كما يفعل المرسل] في إسقاطه عمّن روى عنه اعتماداً على صحته. (حواشي السعدي)

المُضْطَرَب

شروع في صورة الاختلاف.

وإن وقع^(١) في إسناده أو متن اختلاف^(٢) من الرواة بتقديم^(٣) أو تأخير،
أو زيادة^(٤) أو نقصان، أو إبدال راو^(٥) مكان راو آخر، أو متن مكان متن^(٦)،
أو تصحيف^{(٧)(٨)}.....

(١) قوله: [وإن وقع... إلخ] شروع في بيان اختلاف الإسناد وال متن بعد ذكر أقسام الانقطاع والسقوط في السند. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [اختلاف] إلا أن الاختلاف في المتن قلما يوجد إلا ومعه اختلاف في السند، وهو موجب للضعف؛ لإشعاره بعدم ضبط الراوي. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [بتقديم] مثلاً يقول: «كعب بن مرة» موضع «مرة بن كعب» ويقول موضع «ما تُنفق يمينه»: «ما تُنفق شماله»، ويسمونه «مقلوباً»، فإن كان في المتن يسمونه: مقلوب المتن، وإن كان في السند يُسمونه: مقلوب السند. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [أو زيادة] زيادة راوي الصحيح والحسن مقبولة إذا لم يقع مخالفاً لرواية من هو أوثق. وههنا تفصيل، والزيادة في السند يُسمونه: «المزيد في متصل الأسانيد». والله أعلم. (السعدي)

(٥) قوله: [أو إبدال راو] إن «الاضطراب» مخصوص بالإبدال عند الحافظ ابن حجر، والبواقي عنده مسميات بأسماء مخصوصة. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [أو متن مكان متن] مثاله ما في حديث فاطمة بنت قيس عند الترمذي: ((إن في المال لحقاً سوى الزكاة)). وعند ابن ماجه: ((ليس في المال حق سوى الزكاة)). والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٧) قوله: [تصحيف] لغة: تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد، وأصله الخطأ، اصطلاحاً: تحويل الكلمة في الحديث من الهيئة المتعارفة إلى غيرها. كـ «أبي حرة»، قرأه بعضهم «أبو حرة». (منهج النقد، ص ٤٤٤)

(٨) قوله: [أو تصحيف] سواء كان معه تغيير أم لا. معرفة هذا النوع مهمة، وقد صنف فيه

في أسماء السند^(١) أو أجزاء المتن^(٢)، أو باختصار^(٣) أو حذف أو مثل ذلك
 متن الحديث. → أي: إسقاط شيء منه. →
 بكسر الراء، ويحتمل الفتح. →
 فالحديث «مضطرب»^{(٤)(٥)}.

العسكري، والدارقطني، والخطابي، وابن الجوزي. وأكثر ما يقع ذلك في المتن، وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [في أسماء السند] كما صحَّف يحيى بن معين العوَّام بن مُراجِم -بالراء المهملة

والجيم- بمُراجِم -بالزاي المعجمة والحاء المهملة-. كذا في "شرح النزاهة". (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [أو أجزاء المتن] مثاله حديث: ((من صام رمضان وأتبعه ستًّا من شوال)). صحَّف

أبو بكر الصولي، فقال: «شيئًا» بالشين والياء. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [باختصار] الأكثرون على جواز اختصار الحديث بشرط أن يكون الذي يختصره

عالمًا؛ فإنَّ العالم لا ينتقص من الحديث إلَّا ما لا تعلق له بما يُيقِّيه منه، بحيث لا يختلُّ

منه البيان، بخلاف الجاهل. وقيل: المنع مطلقًا، وقيل بالجواز مطلقًا، وقيل: إن لم يكن

رواه هو أو غيره على التمام مرَّةً أخرى لم يجز، وإلَّا جاز. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [مضطرب] اعلم أنَّ «الاضطراب» مخصوصٌ بما لم تترجَّح إحدى الروائين على

الأخرى. فإن تَرَجَّحت إحداهما بوجهٍ من وجوه الترجيح، فلا يكون حينئذٍ مضطربًا،

فالحكم للراجح، فيُعمل به ويترك المرجوح. ولا يضرُّ الاختلاف في الاحتجاج بالراجح؛

إذ لا عبرة للمرجوح، وهو «شاذٌّ»، أو «منكر». والله أعلم. مثاله: «حديث القُلَّتين» كذا

قال النيموي. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [مضطرب] لغةً: هو اسم فاعل من الاضطراب، وهو اختلال الأمر وفساد نظامه.

اصطلاحاً: هو الذي يُروى على أوجه مختلفة متقاربة متساوية بحيث لا يمكن التوفيق

بينهما أبداً، ولا ترجيح إحداهما على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح. ("تيسير مصطلح

الحديث" ص ٨٢، "تدريب الراوي" ص ١٧١) وينقسم المضطرب بحسب موقع الاضطراب فيه إلى

قسمين: ١- مضطرب السند ومثاله: حديث أبي بكر رضي الله عنه: أنه قال: يا رسول

حكم المضطرب من الروايات

فإن أمكن الجمع فيها^(١) وإلا فالتوقف.

المُدرَج

وإن أدرج الراوي كلامه أو كلام غيره من صحابي أو تابعي^(٢) مثلاً

الله صلى الله عليه وسلم! أراك شئت، قال: ((شيتني هود وأخواتها)). ("جامع الترمذي" كتاب التفسير، باب ومن سورة الواقعة، ١٩٣/٥، الحديث: ٣٣٠٨) قال الدارقطني: «هذا مضطرب»، فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحق، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلًا، ومنهم من رواه موصولًا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة وغير ذلك، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر. ("تيسير مصطلح الحديث"، ص ٨٣، "تدريب الراوي"، ص ١٧٤)

٢- مضطرب المتن: ومثاله ما رواه الترمذي عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها: قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزكاة، فقال: ((إن في المال لحقاً سوى الزكاة)). (جامع الترمذي، كتاب الزكاة، ١٤٣/٢، الحديث: ٦٥٩) ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: ((ليس في المال حق سوى الزكاة)). ("سنن ابن ماجه" كتاب الزكاة، باب ما أدي زكاته فليس بكنز، ٣٧٢/٢، الحديث: ١٧٨٩) قال العراقي: «فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل». ("تدريب الراوي"، ص ١٧٤)

(١) قوله: [فإن أمكن الجمع فيها... إلخ] «فيها» جواب الشرط، أي: إن أمكن حمل الأحاديث المضطربة على محمل واحد يؤخذ به، والباء متعلقة بفعل مضمر أي: فبهذه الخصلة والفعله تؤخذ. «وإلا فالتوقف» أي وإن لم يمكن الجمع ولم تترجح إحداها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح فحكمه التوقف وعدم الاحتجاج. (حواشي السعدي ص ٥٩)

(٢) قوله: [تابعي] فيؤنهم أنه من المرفوع، وقوله «مثلاً» أي: من تبع تابعي وهلم جرأً. (السعدي)

أي: لما يُقصد من اللفظ. ^(١) أو تفسير للمعنى ^(٢) أو تقييد للمطلق ^(٣)
 كبيان المستنبط وغيره. ^(٤) أو نحو ذلك فالحديث «مُدْرَج» ^(٥).

(١) قوله: [كبيان اللغة] أي: كبيان معنى اللغة، و«اللغة» هي معرفة أوضاع المفردات، مثاله

حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي: «كان يخلو بغار حراء يتحنّث فيه» - وهو

التعبّد - أدرجه الزُّهري، وهو من المُكثِّرين في هذا الباب. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [للمعنى] أي: الكلام المصطلح عليه بين كل قوم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [للمطلق] مثاله ما في "البخاري" عن ابن عمر رضي الله عنه قال: «نهى النَّبِيُّ صَلَّى

الله عليه وسلم عن الإقران إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه» فالاستثناء من ابن عمر رضي

الله عنهما. (حواشي السعدي بتصرف)

(٤) قوله: [«مُدْرَج»] أمّا حكم الإدراج فقال السيوطي في "ألفيته": وكلّ ذا محرّم وقادح

.....، وعندى التفسير قد يسامح يعني: أجمع المحدثون والفُقهاء على أن تعمّد الإدراج

حرام. نعم! إن كان تفسيراً لغريباً أو نحوه فغير قادح، وقد فعل ذلك الزُّهري وغير واحدٍ

من الأئمة. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [«مُدْرَج»] لغة: هو اسم مفعول من «أدرج» والإدراج في اللغة: أن يُدخل في الشيء

ما ليس منه. اصطلاحاً: هو الحديث الذي زيد فيه ما ليس منه في السند أو في المتن.

(«الوسيط»، المذرج، ص ٣١٢) له قسمان: مدرج الإسناد ومدرج المتن. ١ - مدرج الإسناد:

هو ما غير سياق إسناده. مثاله: قصة ثابت بن موسى الزاهد في روايته: ((من كثرت صلاته

بالليل)). ("سنن ابن ماجه" كتاب إقامة الصلاة والسنة، باب ما جاء في قيام الليل، ١٢٦/٢، الحديث: ١٣٣٣)

وأصل القصة أن ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبد الله القاضي وهو يُملي ويقول:

حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم...، وسكت ليكتب المستملي، فلما نظر إلى ثابت قال: «من كثرت صلاته بالليل

حسن وجهه بالنهار». وقصد بذلك ثابتاً لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد

تنبيه: [الرواية بالمعنى]

وهذا المبحث ينجرّ إلى رواية الحديث ونقله بالمعنى^(١)، وفيه

اختلاف^(٣)،

فكان يُحدّث به بهذا الإسناد. ("منهج النقد"، ص ٤٤٢) ٢- مدرج المتن: هو أن يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في أوله وتارة في أثنائه وتارة في آخره وهو الأكثر. ("نزهة النظر" ص ٩٤) ومثاله: ما رواه الخطيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار)). ("مسند أبي داود الطيالسي"، ص ٣٠٢، الحديث: ٢٢٩٠) فقلوه: «أسبغوا الوضوء» مدرج من قول أبي هريرة رضي الله عنه كما بين في رواية البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال: ((ويل للأعقاب من النار)). ("صحيح البخاري" كتاب الوضوء، غسل الأعقاب، ٨٠/١، الحديث: ١٦٥، "تدريب الراوي" ص ١٧٧)

- (١) قوله: [بالمعنى] بتغيير الألفاظ والتركيب باللغة العربية. (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [نقله بالمعنى] هذا المبحث الذي يتعلق بالمدرج يُفْضِي إلى بحث رواية الحديث ونقله بالمعنى، لأنّ من الإدراج ذكر معنى كلمات الحديث بألفاظ غير واردة في صلب الحديث، والرواية بالمعنى: إبدال اللفظ بمرادفه. [علمية]
- (٣) قوله: [وفيه اختلاف] اعلم أنه إن لم يكن الراوي عالماً بمدلولات الألفاظ وبمقاصدها، عارفاً بما تختلّ به معانيها لم تجز له الرواية بالمعنى، بل يجب عليه أن يروي تلك الألفاظ الخاصة، وهذا ممّا لا خلاف فيه. فإن كان عالماً بذلك اختُلف، فقال طائفة من المحدثين والفُقهاء والأصوليين: لا تجوز الرواية بالمعنى بحال. ونُقل هذا عن ابن عمر من الصحابة، وعن ابن سيرين من التابعين، وأبي بكر الرازي من الحنفية وغيرهم. وقال جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة الأربعة وغيرهم من الفقهاء والمحدثين والأصوليين: يجوز

فالأكثر^(١) على أنه جائزٌ ممّن هو عالمٌ بالعربية، وماهرٌ في أساليب^(٢) ^{باللغة العربية.} ^{أي: نقل الحديث بالمعنى.} ^{علة شرائط الجواز.} الكلام، وعارفٌ بخواصّ التراكيب^(٣) ومفهومات الخطاب^(٤) لئلا يُخطئ ^{في الرواية المبدلة.} بزيادةٍ ونقصانٍ.

وقيل: جائز في مفردات الألفاظ^(٥)

الرواية بالمعنى للعارف. وهذا هو منشأ اختلاف روايات الصحابة للقصّة الواحدة، كقصّة المعراج وغيرها. ويشهد له ما أخرجه ابنُ مندّه في "معرفّة الصحابة" والطبراني في "معجمه الكبير" من حديث عبد الله بن سليمان بن أكيمة الليثي قال: قلت: يا رسول الله! إنّي أسمع منك الحديث ولا أستطيع أن أؤدّيه كما سمعتُ منك، بل يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً. فقال: ((إذا لم تُحلّوا حراماً ولا تُحرّموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس)). ومن أقوى حُجج المُجوّزين جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم، فجوازه بتلك اللغة أولى. وقيل: جائز للصحابة فقط، قاله ابنُ العربي في "أحكام القرآن"، وقيل: يمتنع في حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصّة. حكاها البيهقي في "المدخل" عن مالك. انتهى. ملخصاً من "ظفر الأمانى". والله أعلم. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [فالأكثر] من المحدثين والفُقهَاء، ومنهم الأئمة الأربعة. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [أساليب] جمعُ الأسلوب، وهو الطريق. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [التراكيب] مثلاً فائدة تقديم السند وتأخيرهِ. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [مفهومات الخطاب] مفهوم الخطاب هو أن يكون المذكور والمسكوت عنه في حكم واحد، كما أخبر تعالى أنه من عمل عملاً رآه، قليلاً كان أو كثيراً، فخرجت العبارة عن ذلك بمثال التقليل بقوله ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [الزلزال: ٧]، فالمذكور ذرة والمسكوت عنه وهو ما فوق الذرة في حكم واحد، وكذلك قوله تعالى ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آيٌ﴾ [بني إسرائيل: ٢٣]. (المحرر الوجيز بتصرف)

(٥) قوله: [مفردات الألفاظ] لظهور ترادفها؛ فتغييره يسير. (حواشي السعدي)

دُونِ المَرَكَّباتِ^(١)، وقيل: جائز لمن استحضر ألفاظه حتى يتمكن من التصرف فيه^(٢)، وقيل: جائز^(٣) لمن يحفظ معاني الحديث ونسي ألفاظه؛ للضرورة^(٤) في تحصيل الأحكام^(٥)، وأما من استحضر الألفاظ فلا يجوز له؛ لعدم الضرورة^(٦)، وهذا الخلاف في الجواز وعدمه^(٧).

رواية اللفظ أولى

أما أولوية^(٨) رواية اللفظ من غير تصرف فيها فمتفق عليه^(٩)؛ لقوله صلى الله عليه وسلم الذي مرّ آنفاً.

- (١) قوله: [دون المَرَكَّباتِ] لاحتياجها إلى زيادة تغيير. (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [فيه] أي: في لفظ الحديث، وضُعه ظاهراً. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [جائز... إلخ] رجّحه القاري في "شرح النزاهة". (حواشي السعدي)
- (٤) قوله: [للضرورة... إلخ] وهو تحصيل الأحكام وتبليغها. (حواشي السعدي)
- (٥) قوله: [للضرورة في تحصيل الأحكام] من يحفظ معاني الحديث التي يدلّ عليها الألفاظ، ولكنه نسي الألفاظ الواردة في الحديث، فيجوز له رواية الحديث بالمعنى بألفاظ من عنده. وذلك للضرورة لمعرفة معاني الحديث في تحصيل الأحكام الشرعية، لأن الأحكام الشرعية تؤخذ من معاني الحديث، فالمعاني هي المقصودة بالذات، والألفاظ هي دالة ووسيلة لمعرفة المعاني. [علمية]
- (٦) قوله: [لعدم الضرورة] فإنّ تبليغ الأحكام حاصل بلفظ من أوتي جوامع الكلم. (السعدي)
- (٧) قوله: [في الجواز وعدمه] جواز الرواية بالمعنى لا في الأولوية. (حواشي السعدي)
- (٨) قوله: [أما أولوية] الأولى إيراد الحديث بلفظه الذي ضبط به عن ناقله دون التصرف فيه قال القاضي عياض: ينبغي سدّ باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ظناً منه أنه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قديماً وحديثاً. ("نزهة النظر" ص ٩٧-٩٨)
- (٩) قوله: [فمتفق عليه] أي: خيرية إيراد الحديث بألفاظه صلى الله عليه وسلم مُجمَع عليه

الله عليه وسلم: ((نَضَرَ اللهُ امرءٌ سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَ))^{(١)(٢)}.
 الحديث. والنقل بالمعنى واقع في الكتب الستة وغيرها.
 أي: الرواية بالمعنى.

العَنْعَنَةُ وَالْمُعَنَّعُ

مصدر جعلي كالبَسْمَلَةِ.
 والعَنْعَنَةُ: رواية^(٣) الحديث بلفظ عن^(٤) فلان، عن فلان.
 وبصيغة المفعول.
 والمُعَنَّعُ: حديث رُوي بطريق العَنْعَنَةِ^{(٥)(٦)}.

شروط العَنْعَنَةِ

ويُشترط في العَنْعَنَةِ الْمُعاصرة^{(٧)(٨)}.....

بين جميع علماء الأمة. (حواشي السعدي)

- (١) قوله: [كما سمع] خصّه الله بالبهجة والسُرور. (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: "جامع الترمذي" كتاب العلم، باب ما جاء في الحثِّ على تبليغ السَّماعِ، ٤/٢٩٩، الحديث ٢٦٦٦-٢٦٦٧.
- (٣) قوله: [رواية] أي: هي في اللغة رواية الحديث.... (حواشي السعدي)
- (٤) قوله: [عن] لفظ «عن» يحتمل الاتصال والانقطاع. (حواشي السعدي)
- (٥) قوله: [العَنْعَنَةُ] فقيّل في سنّده: «فلان عن فلان». (حواشي السعدي)
- (٦) قوله: [حديث رُوي بطريق العَنْعَنَةِ] مثاله ما رواه البخاري قال حدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النجش. ("صحيح البخاري" كتاب الحيل، باب ما يكره من التناجش، ٤/٣٩٢، الحديث: ٦٩٦٣) (السعدي)
- (٧) قوله: [المُعاصرة] أي: كون المُعَنَّعِ ومَن روى عنه في عَصَرٍ واحدٍ وإن لم يثبت لِقَاؤُهُ ولو مرّة. (حواشي السعدي)

(٨) قوله: [المُعاصرة] أي: مع إمكان لقاء الراوي لمن روى عنه بصيغة "عن"، مثل أن نعلم من تاريخهما أن كلاً منهما أقام في بلدة كذا، وإلا فلا تكفي المُعاصرة أي: مجرد وجودهما

من المحدثين.

عند مسلم^(١)، واللقمي^(٢) عند البخاري^(٣)، والأخذ^(٤) عند قوم آخرين. ومسلم

ردّ على الفريقين^(٥) أشدّ الردّ وبالع في^(٦)،
 في الرد.

في عصر واحد كيف ما كان. فمذهب مسلم أن الإسناد المعنّن له حكم الاتصال إذا
 تعاصر المعنّن والمعنّن عنه، وأمكن اجتماعهما. والبخاري لم يحمله على الاتصال حتى
 يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة. (حاشية نور الدين عتر على "نزهة النظر" صد ١٢٥، "شرح النزهة" للقاري،
 صد ٢٧٤-٢٧٥)

(١) قوله: [مسلم] وهو مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين القشيري النيسابوري، إمام
 من أئمة المحدثين، وُلد سنة ٢٠٤هـ، وتوفي سنة ٢٦١هـ، من تصانيفه: "الصحيح" و"الكنى
 والأسماء". ("سير أعلام النبلاء"، ٣٧٩/١٠، "الأعلام" ٢٢١/٧)

(٢) قوله: [واللقمي] أي: أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، يعني وإذا
 ثبت اللقمي، فكل ما روى عنه محمول على أنه سمع منه بلا واسطة، فهذا كمال ما يمكن
 أن يقال في الاتصال. ("شرح النزهة" لملا علي القاري، صد ٢٧٤)

(٣) قوله: [البخاري] وهو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري، حبر الإسلام،
 ولد سنة ١٩٤هـ، وتوفي سنة ٢٥٦هـ، من تصانيفه: "الجامع الصحيح" و"الأدب المفرد".
 ("سير أعلام النبلاء"، ٢٧٧/١٠، "الأعلام" ٣٤/٦)

(٤) قوله: [والأخذ] أي: كون الراوي معروفاً بأخذ الرواية عن المروي عنه. (حواشي السعدي)
 (٥) قوله: [ردّ على الفريقين] في مقدمة "صحيح مسلم" في باب صحة الاحتجاج بالحديث
 المعنّن. [علمية]

(٦) قوله: [وبالع فيه] فإنه ادعى الإجماع على أن المعنّن محمول على الاتصال والسماع
 إذا أمكن لقاء من أُضيفت العننة إليهم بعضهم بعضاً مع براءتهم عن التدليس. والذي
 ردّه هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن عليّ بن المديني والبخاري وغيرهما.

(حواشي السعدي بحذف)

وعنعة المُدَلِّس^(١) غيرُ مقبول^(٢).

المسند

احتراز عن «الموقوف» و«المقطوع»[➡]. احتراز عن «المنقطع»[➡]. في معنى المسند[➡].
وكلُّ حديثٍ مرفوعٍ سنده متصلٌ فهو مُسندٌ^(٣). هذا هو المشهورُ المعتمدُ[➡] بصيغة المفعول.
عليه^(٤)، وبعضُهم^(٥) يسمي كلَّ متصلٍ مسنداً وإن كان موقوفاً أو مقطوعاً،
وبعضُهم^(٦) يسمي المرفوعَ مسنداً وإن كان مرسلًا أو معضلاً أو منقطعاً.

فصل [في الشاذِّ والمنكر والمعلل والاعتبار]

ومن أقسام الحديث: الشاذُّ[➡] المردود، والمنكر، والمعلل.

الشاذوالمحفوظ

والشاذُّ^(٧) في اللغة: مَنْ تفرَّد من الجماعة وخرج منها. وفي الاصطلاح: اصطلاح المحدثين[➡].

- (١) قوله: [عنعة المُدَلِّس] يعني عنعة المعاصرِ محمولةً على السماع بشرط ثبوت المعاصرة، إلا من المُدَلِّس فإنها ليست محمولةً على السماع. ("نزهة النظر" ص ١٢٥-١٢٦، بتغيير)
- (٢) قوله: [غير مقبول] نعم! إذا كان ثقةً، وصرَّح بالتحديث في موضع آخر من رواية ذلك المعنعن يُقبل. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [مُسند] اختلفوا في تفسيره على ثلاثة أقوال، ذكرها الشيخ، والمختار هو الأول. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٤) قوله: [المُعتمد عليه] قطع به الحاكم واقتصر عليه. وجزم به في النخبة. فلا يدخل الموقوف والمقطوع ولو اتصل إسنادهما، ولا المنقطع، ولو كان مرفوعاً. ("منهج النقد" ص ٣٤٩)
- (٥) قوله: [وبعضهم] كالخطيب وابن الصَّبَّاح، وحكاها ابن الصَّلَّاح عن قوم. (حواشي السعدي)
- (٦) قوله: [وبعضهم] ذكره ابن عبد البرِّ في "تمهيد". (حواشي السعدي)
- (٧) قوله: [الشاذ] من «شَذَّ يَشُدُّ وَيَشُدُّ شَذًّا وَشُدُوذًا»، إذا انفرد. وفي الاصطلاح: ما رواه

ما رُوي مُخالفًا لِمَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَاوِيَهُ ثَقَّةً فَهُوَ مَرْدُودٌ^{(١)(٢)}،
 لِـ ذَلِكَ الْحَدِيثِ.
 وَإِنْ كَانَ ثَقَّةً^(٣) فَسَبِيلُهُ التَّرْجِيحُ^(٤) بِمَزِيدِ حِفْظٍ وَضَبْطٍ أَوْ كَثْرَةِ عَدَدٍ وَوُجُوهِ
 كَفَقَةِ الرَّاويِ وَعُلُوِّ السَّنَدِ. لِأَنَّهُ مَحْفُوظٌ عَنِ الْخَطَأِ.
 أُخْرَ مِنَ التَّرْجِيحَاتِ. فَالرَّاجِحُ يُسَمَّى «مَحْفُوظًا»، وَالْمَرْجُوحُ «شَاذًا»^(٥).

المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه لكثرة عدد أو زيادة حفظ. والمحفوظ: مقابل الشاذ، وهو ما رواه الثقة مخالفًا لمن هو دونه في القبول. وينقسم الشاذ بحسب موضعه في الحديث إلى قسمين: شاذ في السند، وشاذ في المتن. مثالهما: ما أخرجه الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم، ويفطر ويصوم. ("سنن الدارقطني"، كتاب الصيام، باب القبلة للصائم، ١٦٣/٣، الحديث: ٢٢٩٨) فهذا حديث رجال إسناده ثقات، وقد صحَّح إسناده الدارقطني. لكنه شاذ سندًا ومتنًا، أما سندًا: فلأنه خالف ما اتفق عليه الثقات عن عائشة أنه من فعلها غير مرفوع. وأما متنًا: فلأن الثابت عندهم مواظبته صلى الله عليه وسلم على قصر الصلاة في السفر، لذلك قال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام: "والمحفوظ من فعلها". أي: رواية ذلك موقوفًا عليها لا مرفوعًا. ("بلوغ المرام" ١/١٢٤، "منهج النقد" ص ٤٢٨)

- (١) قوله: [مَرْدُودٌ] هو الذي يُعَدُّ ضَعِيفًا، وَتَشْتَرَطُ فِي تَعْرِيفِ «الصَّحِيحِ» السَّلَامَةُ مِنْهُ. (السَّعْدِي)
- (٢) قوله: [فَهُوَ مَرْدُودٌ] والحاصل أن الشاذ المردود هو الفرد المخالف الذي ليس في رواته من الثقة والضبط ما يُجبر به تفرده. ("تدريب الراوي" بتصرف)
- (٣) قوله: [وإن كان ثَقَّةً] أي: رُوَاهُ الْمُخَالَفَ والمُخَالَفَ كِلَيْهِمَا ثِقَات. (حواشي السَّعْدِي)
- (٤) قوله: [فَسَبِيلُهُ التَّرْجِيحُ] فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ التَّرْجِيحَ وَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ فِي الدَّرَجَةِ، فَإِنْ أَمَكَّنَ الْجَمْعُ يُسَمَّى بِـ«مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ»، وَإِنْ لَمْ يَمَكِّنِ الْجَمْعُ وَلَكِنْ ثَبَتَ الْمُتَأَخَّرُ فَهُوَ «النَّاسِخُ»، وَالْآخِرُ «الْمَنْسُوخُ»، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ فَالتَّوَقُّفُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (حواشي السَّعْدِي)
- (٥) قوله: [«شَاذًا»] لِأَنَّهُ انْفَرَدَ، وَبَعُدَ عَنْ أَسْبَابِ التَّرْجِيحِ. (حواشي السَّعْدِي)

الْمُنْكَرُ وَالْمَعْرُوفُ

بصيغة المفعول من الإنكار.

وَالْمُنْكَرُ^(١): حَدِيثٌ رَوَاهُ ضَعِيفٌ مُخَالَفٌ لِمَنْ هُوَ أَوْ أَوْعَفُ مِنْهُ^(٢).

وَمُقَابِلُهُ: «الْمَعْرُوفُ»^{الْمُنْكَرُ}.

حُكْمُ الْمَعْرُوفِ وَالْمُنْكَرِ وَالشَّاذِ وَالْمَحْفُوظِ

بتقديم وتأخير على اختلاف النسخ.

أي: رُؤَاةُ الْمُنْكَرِ.

فَالْمُنْكَرُ وَالْمَعْرُوفُ كِلَا رَاوِيهِمَا ضَعِيفٌ، وَأَحَدُهُمَا أَوْعَفُ مِنَ الْآخَرِ،
أي: رُؤَاةُ الْمَعْرُوفِ. وفي نسخة بدون "كلا".

(١) قَوْلُهُ: [وَالْمُنْكَرُ] أَي: «الْمُنْكَرُ» مَا رَوَاهُ الضَّعِيفُ مُخَالَفًا لِمَنْ هُوَ أَدْنَى مِنْهُ ضَعْفًا. وَ«الْمَعْرُوفُ» مَا رَوَاهُ الضَّعِيفُ مُخَالَفًا لِمَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ ضَعْفًا. وَاعْتَبَرَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ ضَعْفَ الرَّاوي فِي كِلَا طَرَفِي الْمَخَالَفِ وَالْمُخَالَفِ مِنَ «الْمُنْكَرِ»، وَإِلَيْهِ جَنَحَ ابْنُ الْحَنْبَلِيِّ فِي «قَفْوِ الْأَثَرِ». أَمَّا الْحَافِظُ فَاعْتَبَرَ الضَّعْفَ فِي طَرَفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْمَخَالَفُ، أَمَّا ابْنُ الصَّلَاحِ فَسَوَّى بَيْنَ «الشَّاذِ» وَ«الْمُنْكَرِ». وَالتَّفْصِيلُ فِي «تَعْلِيقَاتِي». وَقَدْ اخْتَلَفَ عِبَارَةُ الْقُدَمَاءِ فِي إِطْلَاقِ «الْمُنْكَرِ»، فَقَدْ يُطْلَقُونَ «الْمُنْكَرَ» عَلَى أَحَدِ قِسْمَيْ «الشَّاذِ»، وَهُوَ الْمَرْدُودُ، وَقَدْ يُطْلَقُونَ عَلَى «الْحَدِيثِ الْفَرْدِ» الَّذِي لَا مُتَابِعَ لَهُ، وَقَدْ يُجْعَلُ صِفَةً الرَّاوي بِأَنْ يُقَالَ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ» أَوْ «رَوَى الْمُنْكَرَ»، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ. وَقَدْ يُطْلَقُ «الْمُنْكَرُ» عَلَى الرَّاوي الثَّقَةِ إِذَا رَوَى الْمَنَاقِيرَ عَنِ الضُّعَفَاءِ، وَكَثِيرًا مَا يُطْلَقُونَ «الْمُنْكَرَ» عَلَى الرَّاوي؛ لِكَوْنِهِ رَوَى حَدِيثًا وَاحِدًا، وَمِنْ عِبَارَاتِهِمْ فِي بَعْضِ أَحَادِيثِ الرُّوَاةِ: «هَذَا أَنْكَرَ مَا رَوَى فُلَانٌ»، وَهَذَا لَا يَقْتَضِي ضَعْفَهُ بَلْ قَدْ يَكُونُ حَسَنًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (حَوَاشِي السَّعْدِيِّ)

(٢) قَوْلُهُ: [مُخَالَفٌ لِمَنْ هُوَ أَوْعَفُ مِنْهُ] قَوْلُهُ: «مُخَالَفٌ» صِفَةُ لِقَوْلِهِ: «ضَعِيفٌ» وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ: «لِمَنْ» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «مُخَالَفٌ»، وَالضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمَنْفَصِلُ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: «ضَعِيفٌ»، وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ فِي قَوْلِهِ: «مِنْهُ» عَائِدٌ إِلَى الْمَوْصُولِ، وَحَقَّ الْعِبَارَةُ أَنْ يُقَالَ: «الْمُنْكَرُ حَدِيثٌ رَوَاهُ ضَعِيفٌ مُخَالَفًا لِمَنْ هُوَ أَقَلُّ مِنْهُ ضَعْفًا». وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (حَوَاشِي السَّعْدِيِّ) [يعني: إِذَا كَانَ لِحَدِيثٍ رَاوِيَانِ ضَعِيفَانِ أَحَدُهُمَا أَوْعَفُ مِنَ الْآخَرِ وَيَخَالَفُهُ فَتَسْمَى رَاوِيَةُ الْأَوْعَفِ مُنْكَرًا وَرَاوِيَةُ الضَّعِيفِ مَعْرُوفًا. (عِلْمِيَّة)]

أَي: المحفوظ.

وفي الشاذ والمحفوظ قوَيَّ أحدهما أقوى من الآخر، والشاذ والمنكر
 أَي: كلا راويهما قوَيَّ. ^{أَي: الشاذ.} ^{مقابله المنكر.}
 مَرَجُوحَان^(١)، والمحفوظ والمعروف راجحان. ^{عَدِيله الشاذ.} ^{على قَسِيمِيههما.}

تعريف آخر للشاذ

كالحاكم وغيره.

وبعضهم لم يشترطوا في الشاذ والمنكر قيدَ المُخَالَفَةِ لِراوٍ آخر قوَيًّا
 كان أو ضعيفاً^(٢). وقالوا: الشاذ ما رواه الثقة وتفرّد به ولا يوجد له أصل^(٣)
 موافق ومعاخذ له، وهذا صادق على «فرد» ثقةٍ صحيح^{(٤)(٥)}.

تعريف ثالث للشاذ

كالخليلي.

وبعضهم لم يعتبروا^(٦) الثقة ولا المُخَالَفَةَ.

(١) قوله: [مَرَجُوحَان] فالشاذ مرجوح بمقابلة «المحفوظ»، و«المنكر» مرجوح لكونه أضعف

مِن عَدِيله، وهو «المعروف». (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [قوَيًّا كان أو ضعيفاً] أَي: سواء كان ذلك الآخر قوَيًّا أو كان ضعيفاً. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [ولا يوجد له أصل] توضيح لقوله: «تفرّد بذلك الثقة». (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [على «فرد» ثقةٍ صحيح] أَي: «الشاذ» على هذا المعنى ليس بضعيف مطلقاً، بل

يمكن أن يكون صحيحاً غريباً، أو حسناً لذاته. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [فرد ثقةٍ صحيح] فعلى هذا الحديث الشاذ قد يكون صحيحاً وقد يكون ضعيفاً،

فالصحيح من الشاذ ما تفرّد به الثقة بدون مخالفة، والضعيف من الشاذ ما تفرّد به الثقة

مع مخالفة لمن هو أوثق منه أو الثقات. [علمية]

(٦) قوله: [لم يعتبروا... إلخ] الشاذ عندهم: ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ، ثقة

كان أو غير ثقة. ("منهج النقد"، ص ٢٩٤)

تعريف آخر للمنكر

وكذلك^(١) المنكر لم يخصه بالصورة المذكورة^(٢)، وسموا حديث المطعون بفسقٍ أو فرطٍ غفلةٍ وكثرة غلطٍ^(٣) «منكراً». وهذه^(٤) اصطلاحات^(٥) لا مُشاحَّة^(٦) فيها^(٧).
بجمل كركن →
أي: في الاصطلاحات.

المُعَلَّل

والمُعَلَّل^(٨)^(٩) - بفتح اللام -

- (١) قوله: [وكذلك] أي: كما اختلفوا في الشاذ، اختلفوا في المنكر. (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [بالصورة المذكورة] وهو حديث ضعيف مخالف لمن هو أضعف منه، بل سموا... إلخ. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [كثرة غلطٍ] وعلى هذا قال الحافظ: فمن فحش غلطه أو كثرت غفلته وظهر فسقه فحديثه منكر. (حواشي السعدي)
- (٤) قوله: [وهذه] المذكورة من تعريفات المنكر والشاذ. (حواشي السعدي)
- (٥) قوله: [اصطلاحات] جمع اصطلاح وهو العُرف الخاص. (حواشي السعدي)
- (٦) قوله: [لا مُشاحَّة] من باب «مفاعلة» أي: لا مضايقة فيه بل لكل أحد أن يصطلح على ما يشاء. ("كتاب الكليات" فصل: لا، ص ٩٧٠)
- (٧) قوله: [لا مُشاحَّة فيها] أي: لا مُناقشة في الاصطلاحات؛ فإن لكل واحد أن يصطلح لنفسه ما شاء. و «الاصطلاح» عبارة عن اتفاق طائفة مخصوصة على وضع الشيء. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٨) قوله: [والمُعَلَّل] بصيغة المفعول، لغة: ما فيه علة. قال السيوطي: ويسمونه «المعلول»، كذا وقع في عبارة البخاري والترمذي والحاكم والدارقطني وغيرهم. (حواشي السعدي بحذف)
- (٩) قوله: [المُعَلَّل] هو الذي اطلع على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة. وهذا النوع

تفسير لقوله: علل. ➡ غير ظاهرة. ➡ مانعة. ➡ يُدركها. ➡
 إسناد^(١) فيه علل وأسباب^(٢) غامضة خفية قاذحة في الصحة يتنبه لها الحذاق
 غير واضحة. ➡ عارفو الدقائق والغوامض. ١٢ من المصباح المنير ➡
 صفة واضحة. ➡
 المهرة من أهل هذا الشأن^(٣) كإرسال في الموصول ووقف في المرفوع^(٤)
 أي: من أجلة المحدثين. ➡ أي: وتلك الأسباب كإرسال... إلخ.
 ونحو ذلك^(٥)، وقد تقصّر^(٦).....

- من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، حتى قال ابن المهدي: لأن أعرف علة حديث واحد أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي. (شرح الزهدة للقياري، ص ٤٦٠)
- (١) قوله: [إسناد] إنما اقتصر على علل الإسناد في تعريف «المعلل» -والحال أنها تقع في الإسناد والمتن كليهما- لأنه اعتبر أكثر وقوعها؛ فإنها قلما تقع في المتن. قال النووي في "التقريب": «وتقع العلة في الإسناد وهو الأكثر، وقد تقع في المتن». (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [علل وأسباب] وهي عبارة عن سبب غامض خفي، مع أن الظاهر السلامة منه. وقد قسم الحاكم في "علوم الحديث" أجناس العلل إلى عشرة. وأجل كتاب صنّف في العلل: كتاب ابن المديني، وابن أبي حاتم، والخلال. وأجمعها كتاب الدار قطني، وصنّف ابن حجر فيه "الزهر المطلول في الخبر المعلول". والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [من أهل هذا الشأن] كابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري وابن أبي شيبة وأبي حاتم وأبي زُرعة والدار قطني وغيرهم. (حواشي السعدي)
- (٤) قوله: [كإرسال في الموصول... إلخ] بأن كان الحديث موصولاً فأرسله الراوي، أو كان الحديث مرفوعاً فوقّفه. (حواشي السعدي)
- (٥) قوله: [ونحو ذلك] كإدخال حديث في حديث، أو الإدراج، أو وهم وإهم، ونحو ذلك. (حواشي السعدي)
- (٦) قوله: [وقد تقصّر] وفي بعض النسخ «تقتصر»، وفي البعض «يقتصر»، وما أثبتناه في أكثر كتب الفن. [علمية]
- (٧) قوله: [وقد تقصّر] ربما يدعي الناقد في الحديث المعلل بأن هذا الحديث معلول، لكنه لا يقدر أن يُثبت دعواه بعبارة. قال ابن مهدي: «معرفة علل الحديث إلهام، لو قلت للعالم بعلة الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة! وكم من شخص لا يهتدي لذلك.

عبارة المَعْلَل^(١) - بكسر اللام - عن إقامة الحُجَّة على دعواه^(٢) كالصِّيرَفِيّ
وهو يباع الثُّقُودَ بالنُّقُودِ. ➔

في نقد الدينار والدرهم^(٣).
➔ أي: نظره؛ ليعرف الجيّد والرديّ.

المتابع

➔ وظنّ تفرّده.

وإذا روى راو حديثاً وروى راو آخر حديثاً مُوافِقاً له^(٤)، يسمّى هذا
المُوافِق. ➔ للحديث الأول.
الحديث «متابعاً»، بصيغة اسم الفاعل، وهذا^(٥) معنى ما يقول المحدثون: تابعه
➔ أي: المحدثون.
فلان، وكثيراً ما يقول البخاري^(٦) في صحيحه، ويقولون: «وله مُتَابَعَات»^(٧).
بفتح الموحدة، جمع المتابعة. ١٢ القاري ➔

وقيل له: إنك تقول للشيء: هذا صحيح، وهذا لم يثبت، فعمّن تقول ذلك؟ فقال: أرايت! لو أتيت الناقد فأرَيْتَه دراهمك، فقال: هذا جيّد وهذا بهرج، أكنتَ تسأل: عمّن ذلك، أو تُسلم له الأمر؟ قال: بل أُسلم له الأمر، قال: فهذا كذلك؛ لِطُول المُجَالَسَةِ والمُنَاطَرَةِ والخبرة. وسئل أبو زُرْعَةَ: ما الحُجَّة في تعليلكم الحديث؟ فقال: الحُجَّة أن تسألني عن حديث له علّة، فأذكرُ علته، ثم تقصّد ابن وارة فتسأله عنه، فيذكرُ علته، ثم تقصّد أبا حاتم فيعلّله، ثم تميّز كلامنا على ذلك الحديث، فإن وجدتَ بيننا خِلَافاً فاعلم أن كُلاًّ منّا تكلم على مُرادِه، فإن وجدتَ الكلمة مُتَّفَقَةً فاعلم حقيقة هذا العلم. ففعل الرجل ذلك، فاتّفقت كلمتُهم، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام. كذا في "التدريب". والله أعلم. (حواشي السعدي)

- (١) قوله: [المَعْلَل] وهو الناظر في عِلَل الحديث. (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [على دعواه] على كون الحديث معللاً كما تقصر عبارة الصِّيرَفِيّ. (حواشي السعدي بتصرف)
- (٣) قوله: [في نقد الدينار والدرهم] على كون الدينار والدرهم جيّداً أو رديّاً. (حواشي السعدي)
- (٤) قوله: [حديثاً مُوافِقاً له] بلفظه ومعناه عن صحابي واحد، متابعاً للراوي الأول. (السعدي)
- (٥) قوله: [وهذا] أي: هذا الاصطلاح هو المُراد بقول المحدثين: «تابعه فلان». (حواشي السعدي)
- (٦) قوله: [يقول البخاري... إلخ] أي يقول مثلاً: تابعه شعبة أو معمر أو سفيان وغير ذلك.

[علميّة]

- (٧) قوله: [ويقولون: «وله مُتَابَعَات»] كما في فتح الباري وإشاد الساري وغيرهما من كتب

فائدة المتابعة

أي تقوية المتابع وتأييده.

والمُتَابَعَةُ يُوجِبُ التَّقْوِيَةَ والتَّأْيِيدَ، وَلَا يَلْزَمُ^(١) أَنْ يَكُونَ الْمُتَابِعُ مُسَاوِيًا

لهذا حكم المتابعة.

فِي الْمُرْتَبَةِ لِلأَصْلِ، وَإِنْ كَانَ^(٢) دُونَهُ يَصْلَحُ أَيْضًا لِلْمُتَابَعَةِ.

أي: المتابع بفتح الباء. الواو وصلية. أي: أخطَ درجةً.

درجات المتابعة

على قسمين فإنه....

والمُتَابَعَةُ قَدْ يَكُونُ فِي نَفْسِ الرَّائِي^(٣)، وَقَدْ يَكُونُ فِي شَيْخٍ فَوْقَهُ^(٤)،

أي: المتابعة في نفس الراوي.

وَالأَوَّلُ أَتَمٌّ وَأَكْمَلُ مِنَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ^(٥) الْوَهْنَ فِي أَوَّلِ الْإِسْنَادِ أَكْثَرُ وَأَغْلَبُ^(٦).

المحدثين. وإذا قالوا: تفرّد به أبو هريرة أو حمّاد أو غيرهما كان مشعرا بانتفاء المتابعات.
[علميّة]

(١) قوله: [وَلَا يَلْزَمُ] لا يشترط في المتابعة المساواة، بحيث يكون راوي المتابع في الدرجة مساوياً لراوي المتابع، بل الأدون درجةً يصلح للمتابعة؛ فالرواية الحسنة تصلح لمتابعة الرواية الصحيحة، كعكسه. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [وَإِنْ كَانَ...إِلَخ] فإنه قد يدخل في المتابعة والاستشهاد رواية من لا يُحتجّ بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء، وفي كتاب "البخاري" و"مسلم" جماعة من الضعفاء، ذكرهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح للمتابعة، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: «فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به»، وكذا رواية عدل ليس من شرط الشيخين؛ فيُخرجان حديث غير العدل في المتابعة والاستشهاد دون غيرهما. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [فِي نَفْسِ الرَّائِي] يتابعه غيره وهو المسمّى بـ«المتابعة التامة». (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [فَوْقَهُ] أي: فوق الراوي وهو المسمّى بـ«المتابعة القاصرة». (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [لِأَنَّ...إِلَخ] تعليل لقوله: «والأوّل». (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [وَأَغْلَبُ] بنسبة الذين في الوسط والانتهاء. (حواشي السعدي)

متى يستعمل "مثله" و"نحوه"

بكسر الباء. أي: المتابع بفتح. المتابع المتابع. والمتابع إن وافق الأصل في اللفظ^(١) والمعنى يقال: «مثله». وإن وافق في المعنى دون اللفظ^(٢) يقال: «نحوه».

شرط المتابعة

ويشترط في المتابعة أن يكون الحديثان من صاحبي واحد.

الشاهد

وإن كانا من صاحبين^(٣) يقال له^(٤): «شاهد»^(٥).....

- (١) قوله: [في اللفظ] بأن يكون لفظ المتابع والمتابع واحداً، هذا المعنى هو المراد بما يقول المصنفون بعد رواية تامة: «وروى مثله فلان». (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [دون اللفظ] أي: تكون روايتهما مختلفين في اللفظ ومتحدّين في المعنى؛ فيقولون بعد نقل رواية الأولى: روى فلان عن فلان نحوه. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [صاحبين] سواء اتحد في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط. (حواشي السعدي)
- (٤) قوله: [يقال له] للمتابع: إنه شاهد الأصل، وإيراده يسمى: استشهاده. (حواشي السعدي)
- (٥) قوله: [«شاهد»] إن وجد متن يروى من حديث صاحبي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط فهو "الشاهد". ("نزهة النظر" ص ٧٥) أعلم أن الحافظ ابن حجر العسقلاني مثل مثلاً فيه المتابعة التامة والمتابعة القاصرة والشاهد، وهو: ما رواه الشافعي في "الأم": عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: ((الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين))، فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرّد

رضي الله عنه → كما يقال^(١): «له شاهد من حديث أبي هريرة^(٢)» ويقال: «له شواهد»،
في بعض المواضع. → أي: للأصل.
و«يشهد به حديث فلان».

به عن مالك، فعُدَّوه في غرائب؛ لأن أصحاب مالك رواه عنه بهذا الإسناد، ولفظ ((فإن غم عليكم فاقدرُوا له))، لكن بعد الاعتبار وجدنا للشافعي متابعة تامة ومتابعة قاصرة وشاهداً. ("تيسير" ص ١٠٧، "الأم"، كتاب الصيام الصغير، ٩٤/٢) ١ - أمَّا المتابعة التامة: فما رواه البخاري عن عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك بالإسناد نفسه، وفيه ((فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين)). ("صحيح البخاري"، كتاب الصوم، ٦٢٩/١، الحديث: ١٩٠٧) ٢ - وأما المتابعة القاصرة: فما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بلفظ: ((فأكملوا ثلاثين)). ("صحيح ابن خزيمة"، كتاب الصيام، ٢٠٢/٣، الحديث: ١٩٠٩) ٣ - وأما الشاهد: فما رواه النسائي عن رواية محمد بن حنين عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال وفيه: ((فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين)). ("سنن النسائي" كتاب الصيام، ص ٣٥٨، الحديث: ٢١٢٢) [علمية]

(١) قوله: [كما يقال] أي: إذا أراد المحدثون ذكر الشواهد يقولون: «له شاهد»، أو «له شواهد»، أو «يشهد به حديث فلان». والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [أبي هريرة] اختلفوا في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً، أصحها: عبد الرحمن بن صخر، ذكره النووي. وقيل كان اسمه عبد شمس بن صخر فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن كما رواه ابن خزيمة. والله أعلم. وأبو هريرة رضي الله عنه أحفظ من روى الحديث في دهره. ذكر الإمام بقيُّ بن مخلد في "مُسْنَدِهِ": لأبي هريرة خمسة آلاف وثلاث مائة وأربعة وسبعون حديثاً، وليس لأحد من الصحابة هذا القدر. أسلم عام خيبر، وشهدَها مع النبي صلى الله عليه وسلم، ثم لزمه. وتوفي رضي الله عنه سنة ٥٩هـ، وهو ابن ثمان وسبعين سنة، ودفن بالبقيع. وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل من بين الصحابة والتابعين. (حواشي السعدي بتصرف)

إطلاقان آخران للمتابع والشاهد

وبعضهم^(١) يَخْصُّونَ الْمُتَابِعَةَ بِالمُؤَافَقَةِ فِي اللفظ، والشاهدَ فِي المَعْنَى فقط.

سواءً كَانَ من صحابي واحدٍ أو من صحابيين. وقد يُطلق^(٢) الشاهد والمتابع

فِي كونهما بِمعنى واحدٍ. أي: ظاهر.

بمعنى^(٣) واحدٍ، والأمر فِي ذَلِكَ بَيِّن.

الاعتبار

وتَتَّبَعُ^(٤) طُرُقَ الحديثِ وأَسَانِيدَهَا لِقصْدِ معرفةِ المتابعِ والشاهدِ يُسَمَّى

«الاعتبار»^(٥).

(١) قوله: [وبعضهم] أي: بعض المحدثين. وهو المذكور فِي "الخلاصة". (حواشي السعدي بتصرف)

(٢) قوله: [وقد يُطلق] أي: يطلق الشاهدُ عَلَى المتابعِ، والمتابعُ عَلَى الشاهدِ، فلا فرق بينهما

حينئذٍ إِلَّا بغلبةِ استعمالِ الشاهدِ فِي أَحَدِ معنَييه عند قوم وكثرةِ استعمالِ المتابعِ عند آخرين

فَالخلافُ لفظي لَا حقيقي. (حواشي السعدي بتصرف)

(٣) قوله: [بمعنى] إِذِ المقصودُ -الذي هو التقوية- حاصلٌ بِكُلِّ منهما، سواء سَمِيَ متابعاً أو

شاهداً. وَاللهُ أَعْلَم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [وتتبع] أي: استقراء طُرُق الحديثِ وأَسَانِيدَهَا من كُتُبِ الحديثِ -كالجوامع والسُّنَنِ

والمَسَانِيدِ والمَعَاجِمِ والأجزاءِ والرِّسَائِلِ والمُسْتَدْرَكَاتِ، والمُسْتَخَرَجَاتِ، والمفرداتِ-

لحديث ظَنِّ تَفَرُّدِهِ؛ لِيُعْلَمَ هَلْ لَهُ متابعٌ أو شاهدٌ أَمْ لَا. وَاللهُ أَعْلَم. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [الاعتبار] فهو هيئة التوصلِ إِلَى الشاهدِ والمتابعِ، وهو المراد بقولهم: «اعتبرنا هذا

الحديث واعتبرنا هذا الراوي فوجدناه كذا». وَاللهُ أَعْلَم. (حواشي السعدي)

فصل [في الصحيح والحسن والضعيف]

وأصل^(١) أقسام الحديث ثلاثة^(٢): صحيح وحسن وضعيف، فالصحيح
 لأنه توجد فيه صفات القبول. لنقصان صفة من صفات القبول.
 أعلى مرتبة، والضعيف أدنى، والحسن متوسط. وسائر^(٣) الأقسام التي
 لفقدان صفات القبول.
 ذكرت^(٤) داخلة في هذه الثلاثة.

الصحيح

فالصحيح^(٥)

- (١) قوله: [وأصل] الذي يرجع إليه سائر الأقسام من الصحاح والضعاف والمقبول والمردود.
- (٢) قوله: [ثلاثة] وجه الحصر: أن الحديث إما أن يشتمل على صفات القبول أو لا، الثاني: ضعيف، والأول: إن وجدت الصفات على أعلاها فهو الصحيح، وإن وجدت مع النقصان فهو الحسن. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [وسائر... إلخ] علة لكون الأقسام الثلاثة أصلاً.
- (٤) قوله: [ذكرت] وهي: كالمرفوع والموقوف والمقطوع والمتصل والمنقطع والمرسل والمعطل والمدلس والمضطرب والمُعنعن والمسند والمدرج والشاذ والمنكر والمعلل والمعروف والمحفوظ. (حواشي السعدي)
- (٥) قوله: [فالصحيح] اعلم أن المراد بقولهم: «هذا حديث صحيح»، ما ظهر لنا بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر؛ لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم، خلافاً لمن قال: «إن خبر الواحد يوجب العلم»، كحسين الكرايسي وغيره، وحكاه ابن الصباغ في "العدة" عن قوم من أصحاب الحديث. قال الباقلاني: وهو قول من لا يحصل علم هذا الباب. وكذا قولهم: «هذا حديث ضعيف»، فمرادهم أنه لم يظهر لنا فيه شروط الصحة، لا أنه كذب في نفس الأمر؛ لجواز صدق الكاذب، وإصابة

ما يثبت بنقل عدل^(١) تامّ الضبط غير معلّل ولا شاذّ^(٢).
 متصلاً. برواية عدل. بحاليّ التحمّل والأداء. بالجزّ عطفاً على قوله: معلّل.
 صفة العدل. بالنصب على الحال.

الصحيح لذاته

فإن كانت^(٣) هذه الصفات^(٤) على وجه الكمال والتمام فهو صحيح لذاته.
 من غير نقص. لا لشيء آخر.

الصحيح لغيره

وإن كان فيه^(٥)

كثير الخطأ. كذا في "ظفر الأمانى". والله أعلم. [والعدل: هو مسلم، بالغ، عاقل، سليم من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وإنما لم يذكر: «بنقل الثقة»؛ لأنه قد يُطلق على من كان مقبولاً ولو لم يكن تامّ الضبط، ذكره السخاوي. والله أعلم. (حواشي السعدي) وقال الإمام النووي: "وهو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شدوذ ولا علة". وقد اشتمل هذا التعريف على الصفات التي يشترط توفرها في الحديث كي يكون صحيحاً، وهي خمس: ١- الاتصال، ٢- العدالة في الرواة، ٣- الضبط، ٤- عدم الشذوذ، ٥- عدم الإلغال. ("التقريب والتيسير"، ص ٣١، "منهج النقد" ص ٢٤٢-٢٤٣) فقد ذكر المؤلف هذه الشروط ما عدا الاتصال، ولعله اكتفى على قوله: "يثبت" أي يثبت إسناده بكونه متصلاً غير منقطع؛ لأن المصنف لا يُظنّ به أنه قد غفل عن هذا الشرط، أو لم يشترط الاتصال عنده في الحديث الصحيح. والله أعلم بالصواب. [علمية]

- (١) قوله: [عدل] وهو من له العدالة وسيأتي. (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [ولا شاذّ] ولا حاجة إلى زيادة قيد: «ولا منكر»؛ لأنه خرج بقيد «العدالة» و«تامّ الضبط». والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [فإن كانت] فإن هذه الصفات متفاوتة بحسب القوة والضعف. (حواشي السعدي)
- (٤) قوله: [هذه الصفات] من عدالة الراوي وضبطه وعدم الشذوذ والعلة. (حواشي السعدي)
- (٥) قوله: [وإن كان فيه] أي: في العدل الذي ثبت الحديث بنقله. (حواشي السعدي)

نوعُ قُصورٍ^(١)، ووُجد ما يَجْبُرُ^(٢) ذلك القُصورَ من كثرة^(٣) الطُّرُق فهو
الصحيح^(٤) لغيره^{(٥)(٦)}.

الحسن لذاته

ما يجبر قلة الضبط من كثرة الطرق.
وإن لم يوجد^(٧) فهو الحسن لذاته.

- (١) قوله: [نوعُ قُصورٍ] من قلة الضبط، لا في جميع الصفات، كما سيصرّح الشيخ. (السعدي)
(٢) قوله: [ما يَجْبُرُ] أي: ما يُصلح ذلك القُصورَ من قلة الضبط بكثرة الطرق. (حواشي السعدي)
(٣) قوله: [كثرة] إنما يعتبر الكثرة والجمعية في الطرق المنحطة عنها، أما عند التساوي أو
الرُجحان فمَجِيئُهُ من وجه آخر يكفي. كذا في "فتح المغيث". (حواشي السعدي)
(٤) قوله: [فهو الصحيح] أي: في المعنى المقتضي للصحة مع قطع النظر عن إسناده بالخصوص؛
لحصول الصَّحَّة بإسنادٍ واحدٍ، أو بأسانيد متعددة متقوية بعضها ببعض؛ لأن للصورة
المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصُر به ضبط راوي الصحيح، مثاله: حديث ((طلب العلم
فريضة على كل مسلم)). قاله القاري. والله أعلم. (حواشي السعدي)
(٥) قوله: [لغيره] لا لذاته، بل لتعدد الأسانيد المُستَوِيَّة. (حواشي السعدي)
(٦) قوله: [الصحيح لغيره] فهو الحديث الحسن لذاته إذا روي من وجه آخر مثله أو أقوى
منه بلفظه أو بمعناه، فإنه يتقوى ويرتقي من درجة الحسن إلى الصحيح، ويسمى الصحيح
لغيره. ("منهج النقد" ص ٢٦٧)

- (٧) قوله: [لم يوجد] أي: لم يوجد ما يَجْبُرُ ذلك القُصورَ بكثرة الطرق. والحسن لذاته:
"هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل عدلٍ خفَّ ضبطه ولم يكن شاذًا ولا معللاً". فهو
كالصحيح لكن بفارق واحد وهو أنه خفَّ ضبطه، أي: استوفى شرط المقبول في حد
الأدنى. (تعليقات عتر على نزهة النظر، ص ٦٥)

الضعيف

وما فُقدَ فيه الشرائطُ المعتبرة^(١) في الصحيح^(٢) كُلاًّ أو بعضاً^(٣) فهو الضعيف^{(٤)(٥)}.

(١) قوله: [وما فُقدَ فيه الشرائطُ المعتبرة] أي: ما لم يجتمع فيه شرائطُ الصحة، وهي ستة، الاتصال والعدالة والضبط والمتابعة في المستور وعدم العلة والشذوذ. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [في الصحيح] اقتصر الشيخ في الضعيف على فقدان شرائط الصحيح فقط، فعلى هذا لا يمنع أن يوجد فيه شرائط الحسن، فالتعريف لا يطرد، فالأحسن ما عرّف به العراقي: أما الضعيف فهو ما لم يبلغ مرتبة الحسن. انتهى. فما لم يجمع صفة الحسن فهو عن صفات الصحيح أبعد. وفي "التقريب": الضعيف: وهو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن.

(٣) قوله: [كُلاًّ أو بعضاً] أي: سواء لم يوجد واحدٌ منها فيه أو وجد بعضها دون بعض. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [الضعيف] قالوا: إذا ذكر الحديث الضعيف بغير إسناد لا يؤتى فيه بصيغة الجزم، مثل: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم»، بل يقال: «يُروى عنه»، وشبه ذلك. وتتفاوت درجات الضعيف بحسب بُعده من شروط الصحة، فكلما كان أبعد من شروط الصحة كان أضعف. وشرّ الضعيف «الموضوع»، ثم «المتروك»، ثم «المقلوب»، ثم «المنكر»، ثم «الشاذ»، ثم «المعلّل»، ثم «المضطرب». وما ضُعِفَ بعدم الاتصال شرّه: «المعضل»، ثم «المنقطع»، ثم «المدّلس»، ثم «المرسل». والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [الضعيف] وقال الإمام السخاوي: "الضعيف فهو ما لم يبلغ مرتبة الحسن ولو بفقد صفة من صفاته" ولا احتياج لضم الصحيح إليه فإنه حيث قصر عن الحسن كان عن الصحيح أقصر. وقال الدكتور نور الدين عتر: أحسن ما يعرف به الحديث الضعيف هو: ما فقد شرطاً من شروط الحديث المقبول. وشروط الحديث المقبول ستة هي: العدالة، والضبط، -ولو لم يكن تاماً- والاتصال، وفقد الشذوذ، وفقد العلة القادحة، والعاضد عند

الحسن لغيره

والضعيف^(١) إن تعدّد طرقه وانجبر^(٢) ضُغفه يسمّى «حسناً لغيره»^(٣).
أي: لا لذاته بل لتعدّد أسانيده.

النقصان المعتبر في الحسن

وظاهر كلامهم أنه يجوز أن يكون جميع الصفات المذكورة في الصحيح^(٤)

الاحتياج إليه. ("التقريب والتيسير"، ص ١١٢، "فتح المغيث"، ١/١٢٦، "منهج النقد"، ص ٢٨٦)
(١) قوله: [والضعيف] الذي كان قبوله ورده متساويين بأن لا يُجزم بضغفه. ليس المراد بالضعيف ما فقد فيه جميع الشرائط بكماله وصار مردوداً قطعاً؛ لأنه لا يرتقي بتعدّد السند إلى حسن قط كما يفيد قوله: «وانجبر ضغفه». والله أعلم. (حواشي السعدي)
(٢) قوله: [وانجبر... إلخ] أي: صلح ضعفه وتدارك بأسانيد متنوّعة. (حواشي السعدي)
(٣) قوله: [حسناً لغيره] قال القاري ما حاصله: أن المقبول ينقسم إلى أربعة أنواع؛ لأن الحديث إما أنه يشتمل من صفات القبول كالعدل، والضبط على أعلى مراتب صفاته، أو لا يشتمل من صفات القبول على أعلاها، بل على أوسطها، أو أدناها، فالأول: أي المشتتمل على أعلاها هو الصحيح لذاته، والثاني: أي المشتتمل على الأوسط، والأدنى، إن وجد ما يعوّض ذلك القصور ككثرة الطرق فهو الصحيح أيضاً لكن لا لذاته، وحيث لا جبران أي لا مجاورة لذلك القصور، فهو الحسن لذاته، وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه من جهة إسناده، بأن يكون ضعيفاً في نفسه، لكن كثرت طرقه، أو اعتضد بحديث صحيح فهو الحسن أيضاً لكن لا لذاته بل لقيام قرينة خارجة عن حسنه. والحاصل: أن الحسن لغيره هو الحديث الذي فيه ضعف غير شديد كأن يكون راويه ضعيفاً لا ينزل عن رتبة من يعتبر به، أو مدلساً لم يُصرّح بالسماع، أو كان سنده منقطعاً، وكل ذلك مشروط بأمرين: ألا يكون الحديث شاذاً، وأن يروى من وجه آخر مثله أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه. (شرح النزهة للقاري، ص ٢٤٤، منهج النقد، ص ٢٧٠)
(٤) قوله: [في الصحيح] من الاتصال والعدالة والضبط وعدم العلة والشذوذ. (حواشي السعدي)

ناقصاً في الحسن، لكنَّ التحقيق أنَّ النقصان الذي اعتُبر في الحسن إنما هو لذاته. ^١ كما صرَّح به الحافظ في "شرح النخبة". ^٢ من صفات الصحيح. ^٣ لذاته. ^٤ بخفة الضبط ^(١) وباقي الصفات ^(٢) بحالها ^(٣). ^٤ للاتصال والعدالة.

شرح شروط الصحة

العدالة

و«العدالة» ^(٤) ملكة ^(٥) في الشخص تحمله على ملازمة ^(٦) التقوى ^(٧) والمروءة ^(٨). ^١ لغة: كمال الرجولية. ^٢ التي تكون في العدل. ^٣ تبعه.

- (١) قوله: [بخفة الضبط] أي: لقلة الضبط، بأن لا يكون الراوي تامّ الضبط. (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [وباقي الصفات] من الاتصال والعدالة وعدم الشذوذ والعلة مشروطة في الحسن لذاته كما تكون في الصحيح. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [باقي الصفات بحالها] أي: إنَّ الحديث يكون حسناً إذا كان فيه نقصان من حيث الضبط، وإذا كان فيه نقصان من حيث العدالة والاتصال وغيرهما فلا يكون الحديث حسناً بل يكون ضعيفاً. [علمية]
- (٤) قوله: [والعدالة] هي قوة باطنية ناشئة عن معرفة الله تعالى. (حواشي السعدي)
- (٥) قوله: [ملكة] هي صفة راسخة في النفس، وتحقيقه أنه تحصل للنفس هيئة بسبب فعل من الأفعال، ويقال لتلك الهيئة كيفية نفسانية، وتسمّى حالة ما دامت سريعة الزوال، فإذا تكررت ومارستها النفس حتى رسخت تلك الكيفية فيها، وصارت بطيئة الزوال فتصير ملكة. ("التعريفات"، ص ١٦٠، الرقم: ١٤٧٨)
- (٦) قوله: [ملازمة] «الملازمة» التعلّق بالشيء وعدم مفارقتها. (حواشي السعدي)
- (٧) قوله: [التقوى] أصله: «تقياً»، وقيل: «وقوى» اسم من «الاتقاء». لغة: جعل النفس في وقاية ممّا يخاف. وشرعاً: امتثال الأوامر واجتناب النّواهي. وعند الصوفية: التبرُّؤ ممّا سوى الله، ومُجملها: الاحتراز عمّا يُذمّ به شرعاً. (حواشي السعدي)
- (٨) قوله: [والمروءة] مُجملها: الاحتراز عمّا يُذمّ عرفاً. (حواشي السعدي)

والمراد بـ«التقوى» اجتنابُ الأعمال السيئة^(١) من الشُّرك^(٢) والفِسق^(٣) والبدعة، وفي الاجتناب عن الصغيرة خلاف^(٤)، والمختار عدمُ اشتراطه لخروجه^(٥) عن الطاقة^(٦) إلا^(٧) الإصرار^(٨) عليها لكونه كبيرة^(٩).
 هاهنا. نقيض الحسنّة. بيان الأعمال السيئة. في تعريف التقوى. خلاف الكبيرة. الاجتناب عن الصغائر. المختار عدم اشتراطه. على الصغيرة. الإصرار، تعليل الاستثناء.

- (١) قوله: [اجتنابُ الأعمال السيئة] اعلم أن المعاصي على مراتب: أعلاها: الإثم، ثم السيئات، ثم الخطايا، ثم الذُّنوب. (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [من الشُّرك] بالله جلياً أو خفياً، و«الفِسق» بفعل الحرام وترك الواجب، و«البدعة» أي: المُكفّرة أو الداعية من صاحبها إلى مذهبه الفاسد. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [خلاف] فبعضهم اشتراطوا في التقوى الاجتنابَ عن الصغائر أيضاً، وبعضهم لم يشترطوا. (حواشي السعدي)
- (٤) قوله: [لخروجه] أي: لخروج الاجتناب عن الصغيرة عن الطاقة البشرية. (حواشي السعدي)
- (٥) قوله: [عن الطاقة] وما كان خارجاً عن الطاقة لا يكلف الله نفساً. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٦) قوله: [إلا] استثناء من قوله: «والمختار عدمُ اشتراطه»، أي: لا يشترط في التقوى الاجتنابُ عن الصغائر، نعم! الاجتنابُ عن الإصرار عليها مشروط فيها. (حواشي السعدي)
- (٧) قوله: [الإصرار] هو الثبات وعدم الإقلاع. قال ابن الكمال: إن الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بالإصرار وكذا بالغلبة. ذكره في "الدر المختار". (حواشي السعدي)
- (٨) قوله: [لكونه كبيرة] اختلف الروايات في الكبائر، وذلك من تسعة إلى سبع مائة، وعند البعض: إضافي، قال ابن حجر الهيتمي المكي: والأصح أنها كلّ ما كان شنيعاً بين المسلمين وفيه هتكُ حرمة الله تعالى والدين. كذا في "شرح الملتقى". وأجود التأليفات في بيان الكبائر "الزواجر" لابن حجر المكي رحمه الله. (حواشي السعدي بحذف)

المُرُوءَة

في تعريف العدالة. ➔ التباعد. ➔ الرذائل. ➔ الخصائل الدنيّة. ➔ أي: النقيصة. ➔ هي العزم القوي. ➔ كمال الرجولية. ➔

والمراد بـ«المُرُوءَة»^(١): التَّنَزُّهُ عن بعض الخسائس والنِّقائِص التي هي خلاف مقتضى الهمة^(٢) والمُرُوءَة، مثل^(٣) بعض المباحات الدنيّة^(٤) كالأكل والشُّرب في السُّوق والبُول في الطَّرِيق وأمثال ذلك^(٥).

عدل الرواية أعم من عدل الشهادة

الذي تُقْبَلُ به روايته. ➔ تفصيل قوله: أعم. ➔

وينبغي^(٦) أن يُعْلَمَ أَنَّ عدْلَ الرَّوَايةِ أعمُّ^(٧) من عدْلِ الشَّهَادَةِ، فَإِنَّ عدْلَ

(١) قوله: [والمُراد بالمُرُوءَة] كسُهُوْلَة، وفي "المصباح": «هي آداب نفسانية تحمّل مراعاتها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل الشيم». قال القاري: «هو كمال الإنسان من صدق اللسان واحتمال عثرات الإخوان وبذل الإحسان إلى أهل الرّمان وكف الأذى عن الجيران». وقيل: «المروءة» التخلُّق بأخلاق أمثاله وأقرانه في لبسه ومشيه وحرّكاته وسكّنته وسائر صفاته، انتهى. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [الهِمَّة] قوة راسخة في النفس طالبة أوالي الأمور، هاربة من خسائسها. وقال العكبري: "الهمة" اعتناء القلب بالشيء. ("التوقيف على مهمات التعاريف"، ص ٣٤٤)

(٣) قوله: [مثل] بيان لقوله: «هي خلاف مقتضى الهمة». (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [بعض المباحات الدنيّة] أي: ما تُعدّ من المباحات عرفاً خلاف المروءة البشرية، ويُعدُّ مرتكبها حقيراً؛ ليتنزّه عنها أهل العلم والفضل، ويُذمّ عندهم. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [وأمثال ذلك] كالمشي مكشوف الرأس وحافي الرّجلين وإكثار حكايات مُضحكة. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [وينبغي] شروع في بيان الفرق بين عدل الرواية والشهادة، وبسطه السيوطي في "تدريب الراوي" إلى أحد وعشرين فرقاً. (حواشي السعدي)

(٧) قوله: [أعم] المراد بـ«الأعم» العموم والخصوص من وجه؛ لأنّ بعض عدل الشهادة -

الشهادة^(١) مخصوص بالحر^(٢)^(٣)، وعدل الرواية يشمل الحر والعبد^(٤).

الضبط

في قوله: تامّ الضبط. من شيخه الراوي باسمه. أي: الفساد. والمراد بـ«الضبط»^(٥) حفظ المسموع وتثبيته من الفوات والاختلال. بـيقلر. إتيان المسموع. بحيث يتمكن من استحضاره^(٦). وهو قسمان: ضبط الصدر، وضبط الكتاب. فضبط^(٧) الصدر^(٨).

- كالمبتدع غير الخطائية - ليس بعدل الرواية مع أنه عدل الشهادة. وإنما قال هاهنا: «أعم»؛ اعتباراً بقوله: «فإن عدل الشهادة... إلخ». والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (١) قوله: [عدل الشهادة] الذي تُقبل شهادته عند القاضي. (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [بالحر] لأنهم اشترطوا في الشهادة الولاية، وهي مخصوصة بالحر. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [عدل الشهادة مخصوص بالحر] تفرق العدالة في الشهادة والعدالة في الرواية في اشتراط الحرية؛ فإنها ليست شرطاً في عدالة الرواية بلا خلاف بين أهل العلم. ("التقييد والإيضاح"، ص ١١٣)
- (٤) قوله: [والعبد] فرواية العبد مقبولة كرواية الأحرار. (حواشي السعدي)
- (٥) قوله: [والمراد بالضبط] ويُعرف الضبط بأن تُعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط، فإن وافقهم غالباً وكانت المخالفة لهم نادرة: عُرف كونه ضابطاً ثباً. قاله السيد السند. (حواشي السعدي)
- (٦) قوله: [يتمكن من استحضاره] أي: لا يكفي مطلق الحفظ، بل يشترط فيه القدرة على استحضاره متى شاء بلا نقص ولا فساد ولا خلل. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٧) قوله: [فضبط] قال الحافظ: و«الضبط» ضبط صدر، وهو أن يُثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب، وهو صيانتها لديه منذ سمع فيه وصحّحه إلى أن يؤدّي منه. انتهى. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٨) قوله: [الصدر] أي: ما يكون بإتقان الحديث بالقلب وجمعه فيه. (حواشي السعدي)

بوقاية الكتابة. بحفظ القلب وروغيه^{(١)(٢)}. وضبط الكتاب بصيانيته^(٣) عنده إلى وقت الأداء. له أي: جمع المروي في القلب. عند الراوي. إلى تلاميذه.

فصل [في وجوه الطعن المتعلقة بالعدالة]

أما العدالة^(٤) فوجوه^(٥) الطعن المتعلقة بها خمس: الأول بالكذب، والثاني باتهامه بالكذب، والثالث بالفسق، والرابع بالجهالة^(٦)، والخامس بالبدعة. بإظهار الفسق.

١- الكذب

في قوله: بالكذب. والمراد بكذب الراوي أنه ثبت كذبه في الحديث النبوي^(٧) صلى الله

(١) قوله: [ووعيه] الوعي: حفظ القلب الشيء، و"وعى الشيء" حفظه وفهمه وقبله فهو واع، و"فلان أوعى من فلان" أي: أحفظ وأفهم. ("لسان العرب"، ٢/٤٣٢٠)

(٢) قوله: [ووعيه] اعلم أن أكثر الصحابة والتابعين، بل وأكثر من بعدهم من المحدثين يروون بالحفظ، وكان اعتمادهم على حفظ الصدر دون حفظ الكتاب والمسطور، وقل اعتماد المتأخرين على الحفظ منذ شاعت الكتابة وتدوين كتب الحديث. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [بصيانته] أي: حفظ الكتاب لديه من غير أن يغيره، حيث لا أمن من تغيير المستعير، فلا يضر وضعه أمانة عند غيره. (شرح النزهة للقاري، ص ٢٤٩)

(٤) قوله: [أما العدالة] شروع في ذكر الأمور المناقضة للعدالة. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [فوجوه] أي: الأمور التي إذا كان في الرجل واحد منها أو جميعها لا يكون عدلاً. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [بالجهالة] بأن لا يُعرف فيه تعديل ولا تجريح معين. (حواشي السعدي)

(٧) قوله: [كذبه في الحديث النبوي] وهو أقبح أسباب الطعن، حتى يُكفر ذلك الراوي، كيف لا؟! وقد قال صلى الله عليه وسلم: ((من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار))، وهو حديث متواتر، رواه العشرة وكثير من الصحابة. والله أعلم. (حواشي السعدي)

عليه وسلم، إما بإقرار^(١) الواضع^(٢) أو بغير ذلك من القرائن^(٣)^(٤).

(١) قوله: [إما بإقرار] كقول عمر بن صُبْح: «أنا وضعتُ خطبة النبي صلى الله عليه وسلم» التي نسبها إليه البخاري في "تاريخه الأوسط". وكالحديث الطويل عن أبي بن كعب في فضائل سور القرآن، اعترف راويه بالوضع. ذكره الخطيب. كذا في "شرح النزهة". ومنه ما روي عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم أنه قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة؟ فقال: إني رأيتُ الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق، فوضعتُ هذه الأحاديث حسبةً. وقد أخطأ المفسرون - كالزمخشري والبيضاوي - في إيداعها في تفاسيرهم إلا من عصمه الله، كحافظ الدين النسفي الحنفي صاحب "المدارك" و"الكنز" و"المنار". والله أعلم. ثم الإقرار على قسمين: أحدهما صريحاً كما مرّ، والثاني حكماً، كأن يحدث بحديث عن شيخ مصرحاً بسماعه عنه، ثم يُسأل عن مولد نفسه، فيذكر تاريخاً علم وفاء الشيخ قبله، ولا يوجد ذلك الحديث إلاّ عنده، فهذا لم يعترف بوضعه ولكن اعترفه بما يدل على وفاة شيخه قبل مولده يتنزل منزلة إقراره بالوضع. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [الواضع] هو المُفترى والمتقول عليه صلى الله عليه وسلم ما لم يقله، كاذباً مختلقاً متعمداً، والوضّاعون على سبعة أصناف. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [من القرائن] قد بسط تلك القرائن العلامة القاري في خاتمة كتابه "الموضوعات الكبير". والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [القرائن] التي تدل على كذبه، ومنها ما يؤخذ من حال الراوي. كما وقع للمأمون بن أحمد أنه ذكر بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أو لا، فساق في الحال إسناداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: سمع الحسن من أبي هريرة. ومنها ما يؤخذ من حال المروي، كأن يكون مناقضاً لنص القرآن، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، أو صريح العقل؛ حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل. ("نزهة النظر"، ص ٨٩)

الموضوع

أي: الراوي المطعون.

وحديث المَطْعُون^(١) بالكذب يسمَّى «مَوْضُوعاً»^(٢).

حكم متعمد الكذب في الحديث

وَمَنْ ثَبِتَ عَنْهُ تَعَمُّدُ الْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ وَإِنْ كَانَ وَقُوعُهُ فِي الْعُمُرِ مَرَّةً
وَإِنْ تَابَ^(٣) مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُقْبَلْ حَدِيثُهُ أَبَدًا^{(٤)(٥)}، بخلاف شاهد الزور إذا تاب^(٦).

المراد بالموضوع

الذي ذكرتُ.

فالمراد بالحديث الموضوع في اصطلاح المحدثين هذا^(٧)، لا أنه ثبت

- (١) قوله: [وحديث المَطْعُون] أي: حديث الراوي الذي طعن بالكذب في الحديث النبوي وإن ثبت كذبه في حديث واحد، ولا يشترط بوجوده في حديث بخصوصه. (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [مَوْضُوعاً] لا تحلّ رواية الموضوع للعالم بحاله - سواء كان في الأحكام أو الترغيب والترهيب - إلاّ مقروناً ببيان وضعه، ولا يؤخذ به في شيء قط. والله أعلم. وليعلم أنه فرق بين قولهم: «موضوع» وقولهم: «لا يصح»؛ فإنّ الأوّل مردود قطعاً، والثاني يحتمل أن يكون حسناً وضعيفاً. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [وإن تاب] «التوبة» شرعاً: الندم على معصية مع عزم أن لا يعود إليها. (حواشي السعدي)
- (٤) قوله: [أبداً] في وقت من الأوقات، بل يُردّ سائر مروياته المخصوصة. (حواشي السعدي)
- (٥) قوله: [لم يقبل حديثه أبداً] والسبب في عدم قبوله الزجر والتغليظ، والمبالغة في الاحتياط للحديث كما أن الشريعة غلظت حرمة أعراض الناس فردت شهادة القاذف ولو تاب بعد ذلك على ما ذهب إليه كثير من العلماء. (منهج النقد، ص ٨٢)

- (٦) قوله: [إذا تاب] فإنّ قوله يقبل بعد التوبة وحصول أمارّة الصّلاح. (حواشي السعدي)
- (٧) قوله: [هذا] أي: حديث المَطْعُون بالكذب يسمّى «مَوْضُوعاً». ولا يشترط أن يثبت الكذب

كَذِبُهُ، وَعُلِمَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِخُصُوصِهِ.
لذلك الواضح. أي: وضعه.

مسألة الحكم بالوضع ظنية

والمسألة^(١) ظنية، والحكم بالوضع والافتراء بحكم الظنّ الغالب وليس^(٢) إلى القطع واليقين بذلك سبيل^(٣)، فإنّ الكذوب قد يصدّق^(٤)، وبهذا يندفع
الحزم. بالوضع. طريق. مبالغة الكاذب. أي: بقولنا: «والحكم... إلخ».

في نفس الحديث الذي نحكم عليه بالوضع، بل إن ثبت الكذب مرة واحدة في الحديث
عُدَّت جميع أحاديثه موضوعة. [علمية]

(١) قوله: [والمسألة] أي: مسألة الوضع بالإقرار والقرائن. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [وليس] علة لكون الوضع على الظن الغالب. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [وليس إلى القطع واليقين بذلك سبيل] لكن لأهل العلم بالحديث مهارة علمية قويّة
يُمَيِّزُون بها الموضوعَ من غيره، والكذب من الصدق. وإنما يقوم بالحكم على الحديث بأنّه
موضوع من المحدثين مَنْ يكون اطلاعه كاملاً في معرفة الأسانيد، ومعرفة رجال الحديث،
ودهنه مضيئاً بتنوير قلبه، وشرح صدره، وفهمه قويا مستقيماً، ومعرفته بالقرائن الدالة على
كون الحديث موضوعاً ثابتة راسخة. قال الدارقطني: يا أهل "بغداد" لا تظنّوا أن أحداً يقدر
أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حيّ. (شرح الزهدة للقمي، ص ٤٣٦)

(٤) قوله: [قد يصدّق] دليل لقوله: «وليس إلى القطع واليقين بذلك سبيل»؛ توضيحه: أن ذلك
الواضع حدّث الأحاديث عنه صلى الله عليه وسلم أولاً، ثم ثبت عنه الافتراء والكذب عليه
صلى الله عليه وسلم في بعض الأحاديث، إما بإقراره أو بالقرائن ثانياً، فيحتمل أن يكون
كاذباً في بعض ما حدّث وصادقاً في بعض ما حدّث، ولكن الكاذب قد يكون صادقاً في
بعض أقواله، فإذا جاء الاحتمال زال الحزم والإيقان، وإنها صارت مظنونة الكذب؛ فالحكم
بالوضع باعتبار هذا الظن الغالب. والله أعلم. (حواشي السعدي)

ما قيل في معرفة الوضع بإقرار الواضع^(١): إنه يجوز أن يكون كاذباً في هذا
 الإقرار، فإنه يُعرف صدقه بغالب الظن، ولولا^(٢) ذلك لما^(٣) ساغ قتل المقرِّ
 بالقتل، ولا رجمُ المُعترفِ بالزنا، فافهم^(٤).

٢- اتِّهام الراوي بالكذب والحديث المتروك

وأما اتِّهام الراوي بالكذب فبأن يكون مشهوراً بالكذب ومعروفاً به في
 كلام الناس، ولم يثبت كذبه في الحديث النبوي. وفي حكمه^(٥) رواية ما
 يخالف قواعد معلومة ضرورية في الشرع، كذا قيل^(٦). ويسمَّى هذا القسم

(١) قوله: [ما قيل في معرفة الوضع بإقرار الواضع] قائله ابن دقيق العيد، قال: لكن لا يُقطع
 بذلك، لاحتمال أن يكون كَذَبَ في ذلك الإقرار، انتهى. وفهم منه بعضهم أنه لا يعمل
 بذلك الإقرار أصلاً، وليس ذلك مُرادَه، وإنما نفَى القطع بذلك، ولا يلزم من نفَى القطع
 نفَى الحكم؛ لأن الحكم يقع بالظنِّ الغالب، وهو هنا كذلك، ولولا ذلك لما ساغ قتلُ
 المقرِّ بالقتل، ولا رجمُ المُعترفِ بالزنا؛ لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به. ("نزهة
 النظر"، ص ٨٩)

(٢) قوله: [ولو لا] أي: ولو لم يكن الحكم بالظن الغالب. (حواشي السعدي)
 (٣) قوله: [لما] نافية، أي: لما جاز قتلُ المقرِّ بالقتل ورجمُ المُعترفِ بالزنا؛ لاحتمال كذبهما
 في الإقرار، وقد نطق الشرع بالقتل والرجم. (حواشي السعدي)
 (٤) قوله: [فافهم] إشارة إلى دقة المبحث، وقد أطال الشيخ البحث في هذا المقام في مقدِّمة
 "شرح سفر السَّعادة". (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [وفي حكمه] أي: حكم اتِّهام الراوي بالكذب رواية ما يخالف... إلخ. (حواشي السعدي)
 (٦) قوله: [كذا قيل] إشارة إلى ضعف كون رواية ما يخالف القواعد في حكم المتروك. قلت:

← بتعيين اسمه.

«متروكاً»^(١) كما يقال: حديثه متروك^(٢)، وفلان متروك الحديث.
← بعد ذكر الراوي الكاذب.

حكم المتهم بالكذب

← علامات الصدق.

وهذا الرجل^(٣) إن تاب وصحَّت توبته^(٤) وظهرت أمارات الصدق منه،
← والتحديث عنه.
جاز^(٥) سماع الحديث منه.

فيه أنه إن أريد بها القواعدُ المعلومةُ التي كونُها في الشرع ضرورة - كما هو المصرَّح -
فالحديث موضوعٌ لا متروك؛ لأنَّ المخالفةَ لبعض القرآن أو للأُمور المتواترة والضرورية
البدئية كونُها في الدين: من قرائن كون الحديث موضوعاً، كما هو مقرر عندهم. وإن
أريد بها القواعد المعلومة عند أهل الأثر في شأن الرواة: فذلك داخل في «المتروك»، فلم
أحصل تمريضه بقوله: «كذا قيل». اللهم إلا أن يقال: إنَّ المراد بالمخالفة هو أن يخالف
من هو أوثق منه بالقواعد الشرعية الضرورية؛ فإنه داخل في الشاذ أو المنكر أو المتروك،
فيصح تمريضه بقوله: «كذا قيل»، وفيه ما فيه. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [متروكاً] هو الحديث الذي يرويه من يُتهم بالكذب، ولا يُعرف ذلك الحديث إلا
من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عُرف بالكذب في كلامه، وإن لم
يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي. وهذا النوع يسمى متروكاً ولم يسم موضوعاً،
لأن مجرد الاتهام بالكذب لا يُسوِّغ الحكم بالوضع. وقد يطلق عليه بعض المحدثين
المنكر. ("منهج النقد"، ص ٢٩٩)

(٢) قوله: [حديثه متروك] في "التقريب": إذا قالوا: متروك الحديث أو واهيه أو كذاب فهو ساقط
لا يُكتب حديثه. انتهى. وفي "التدريب": ولا يعتبر به ولا يُستشهد. والله أعلم. (حواشي السعدي)
(٣) قوله: [هذا الرجل] أي: الذي اشتهر بالكذب في كلامه لا في حديث النبي صلى الله عليه
وسلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [وصحَّت توبته] بأن لم يرتكب تلك المعصية بعد التوبة. (حواشي السعدي)
(٥) قوله: [جاز] في "التقريب": «تقبل رواية التائب من الفسق». وفي "التدريب": «والتائب

حكم من يكذب في كلامه نادراً

والذي يقع منه الكذب أحياناً نادراً في كلامه غير الحديث النبوي فذلك غير مؤثر^(١) في تسمية حديثه بالموضوع أو المتروك، وإن كانت معصية^{الواو وصليّة}.

٣- الفسق

أي: دون الفسق الاعتقادي. ^م
وأما^(٢) الفسق^(٣)، فالمراد به الفسق في العمل دون الاعتقاد، فإن ذلك داخل في البدعة، وأكثر ما يستعمل البدعة في الاعتقاد. ^{التي يأتي بيّانها}
والكذب^(٤) وإن كان داخلياً في الفسق^(٥)، لكنّ المحدثين^م، لكنّهم عدّوه أصلاً على حدة^م، أي: مستقلاً. ^{من جميع الفسوق}

من الكذب في غير الحديث النبوي». (حواشي السعدي)

(١) قوله: [غير مؤثر] أي: وقوع الكذب أحياناً نادراً في كلامه غير مؤثر في تسمية حديثه بالموضوع أو المتروك لأنه لم يثبت منه الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يشتهر ولم يعرف بالكذب في كلام الناس. [علمية]

(٢) قوله: [وأما] الوجه الثالث من وجوه الطعن في العدالة. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [الفسق] هو «الخروج عن طريق الحق والصّلاح» لغةً، وفي الاصطلاح: «من يرتكب الكبائر، ويصير على الصّغائر». فلا تقبل روايته؛ لعدم حصول الأمن من أن يكذب إلا إذا تاب فيقبل روايته. وفي مقدمة «شرح سِفَر السعادة»: «وحديث مطعون بفسق را منكر گویند... وتسمیه این بمنکر بقول کسی است که در منکر قید مخالفت شرط نمی کند». (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [والكذب] سواء كان في الحديث النبوي أو في كلام نفسه. دفع دخل مقدّر، تقريره: أن الفسق يشمل الكذب وغيره، فـ«الموضوع» و«المتروك» داخلان فيه، فما وجه إفرادهما؟ فدفعه بأنهما اختصا بالكذب، والقدح به أشدّ في هذا الفن. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [داخلياً في الفسق] فسق الراوي وبين كذبه عموم وخصوص مطلقاً، لأن الفسق يصدق على كل ما صدق عليه الكذب، دون العكس. (شرح النزاهة للقمي، ص ٤٣٢، بتصرف)

لكون الطعن به أشدّ وأغلظ.

٤- جهالة الراوي والراوي المُبهم

من العدالة وغيرها.

وأما جهالة^(١) الراوي، فإنه أيضاً سبب للطعن في الحديث؛ لأنه لما لم يُعرف اسمه وذاته لم يُعرف حاله وأنه ثقة أو غير ثقة كما يقول: «حدثني رجل» أو «أخبرني شيخ». ويسمى هذا^(٢) «مبهماً»^(٣).

(١) قوله: [وأما جهالة... إلخ] الوجه الرابع من وجوه الطعن في العدالة. اعلم أن «الجهالة» إما أن يكون بعدم تسمية الراوي، كـ «أخبرني رجل»، فهو «المبهم»، وإما أن يسمى ولكن يكون مقلّلاً فلا يكثر الأخذ عنه، وصنّفوا فيه "الوحدان"؛ وهو من لم يرو عنه إلا واحد ولو سمي، جمعه مسلّم في كتابه "المنفردات والوحدان". فإن سُمّي الراوي وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين، ولا يقبل حديثه إلا أن يوثّق غير من انفرد عنه على الأصحّ. وإن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثّق فهو مجهول الحال، وهو المستور، وقد قبل روايته جماعة -منهم الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى- إذ العدل عنده من لا يُعرف فيه الجرح، والناس في أحوالهم على الصّلاح. قلت: هذا في تلك القرون الفاضلة لا في زماننا. ولذا قال بعض علمائنا الحنفيّين رحمهم الله: في زماننا المستور لا تقبل روايته؛ لكثرة الفساد وقلة الرّشاد. والله أعلم. ثم مجهول العدالة ظاهراً وباطناً عند الجمهور لا يقبل حديثه، كما قال ابن الصّلاح. والثاني: مجهول العدالة باطناً لا ظاهراً، وحكمه القبول عند أكثر العلماء. وقال النووي: «ثم من أقسام الجهالة أن الراوي قد تكثّر نُعوته من اسم أو كنية أو لقب أو حرفة فيشتهر بشيء منها فيذكر بغير ما اشتهر؛ لغرض من الأغراض، فيُظنّ أنه آخر فيحصل الجهل بحاله. وصنّفوا في هذا النوع: "الموضح لأوهام الجمع والتفريق"، وأجاد فيه الخطيب». والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [ويسمى هذا] أي: المذكور باللفظ العام. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [مبهماً] لغة: هو اسم مفعول من الإبهام ضد الإيضاح. اصطلاحاً: هو من أبهم اسمه

حكم حديث المبهّم

وحديث المبهّم غير مقبول^(١) إلاّ أن يكون صحابيّاً؛ لأنهم عدول^(٢)،
وإن جاء^(٤) المبهّم بلفظ التعديل، كما يقول: «أخبرني عدل» أو «حدّثني ثقة»

في المتن أو الإسناد من الرواة أو ممن له علاقة بالرواية. ("تيسير مصطلح الحديث"، ص ١٦٢) مثال المبهّم: قال حدّثنا صاحب لنا عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ((لا يعدي شيء شيئاً)). ("جامع الترمذي"، كتاب القدر، باب ما جاء لأعدوى ولا هامة ولا صفر، ٥٦/٤، الحديث: ٢١٥٠)، فقوله: "صاحب لنا" مبهم، وهذا مبهم في السند، والإبهام في السند يخل بقبول الحديث. وقد يقع في المتن: كحديث «أن رجلاً قال: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم! الحج كل عام»، هذا الرجل هو الأقرع بن حابس. ("حاشية نزهة النظر" للعتري، ص ١٠٠)

(١) قوله: [غير مقبول] لأنّ من شرائط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تعرّف عينه فكيف عدالته؟! ثم عدم القبول بسببه منحصر فيما لم يسمّ في طريق آخر، ولم يكن المبهّم صحابياً. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [لأنهم عدول] ليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف البحث عن أسباب العدالة والتركية، قاله السخاوي؛ لأنّ العدالة قد تطلّق على التجنّب عن تعمد الكذب في الرواية، والانحراف فيها بارتكاب ما يوجب عدم قبولها، وهو مراد المحدثين بقولهم: الصحابة كلّهم عدول. والله أعلم. (السعدي)

(٣) قوله: [عدل] وقد اختص الله الصحابة رضي الله عنهم بخصيصة ليست لطبقة من الناس غير طبقتهم، وهي أنهم لا يسأل عن عدالة أحد منهم، فهم جميعهم عدول ثبتت عدالتهم بأقوى ما تثبت به عدالة أحد، فقد ثبتت بالكتاب والسنة وبالإجماع، والمعقول. ("منهج النقد"، ص ١٢١)

(٤) قوله: [وإن جاء... إلخ] أي: إن عدل ووثق المبهّم المبهّم. (حواشي السعدي)

هـ- البدعة

فالمُرَاد به: اعتقادُ أمرٍ^(١) مُحدَثٍ على خلاف ما عُرف في الدين^(٢) وما جاء
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بنوع شبهة^(٣) وتأويل، لا
 بطريق جُحودٍ وإنكارٍ؛ فإن ذلك كفر.
 متعلّق باعتقاد. ١٠

حكم حديث المبتدع

أي: لا يُقبل.

وحديث المبتدع^(٤) مردود

- «ليس» لما دخلت على قوله عليه الصلاة والسلام: ((منه)) أو ((أمرنا)): لزم أن يكون الأمرُ الذي يخبر عنه لفظة «منه» أو «أمرنا» موجوداً في زمنه عليه السلام بمثله أو نحوه فيدخل عليه السلب. فمعنى الحديث: «أن من أحدث في أمرنا هذا ما نُهيينا عنه، أو خالف أموراً معلومة كونها في الدين فهو ردٌّ؛ فإحداث المحرمات والممنوعات هي البدعات، ولا ريب في كونها ضلالات. انتهى تقريره. على هذا لا يخالف قوله عليه السلام: ((مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَمَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَلَيْهِ وَزُرْهَا وَوزر من عمل بها)). وقول ابن مسعود رضي الله عنه: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن». (حواشي السعدي بحذف)
- (١) قوله: [اعتقادُ أمرٍ... إلخ] يُشعر إلى أن البدعة هاهنا البدع العقدية، لا البدع الإضافية في أبواب الفروع. (تحرير علوم الحديث لعبد الله الجديع) [علمية]
- (٢) قوله: [عُرف في الدين] مشهوراً ومعروفاً في الدين. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [بنوع شبهة] أي: دليل باطل، سمي بشبهة لأنه يُشبهه الثابت وليس بثابت؛ لأن أدلة المبتدعة كلها مدخول فيها، وإن كان الكل يستدلون بالقرآن، لكن كما قال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]. (شرح الزهدة للقمي "ص ٤٣٤) وقال الشيخ عتر: أي دليل قد يحسبه المبتدع قويا أو صحيحا وهو ليس كذلك كقول المعتزلة: «يجب على الله فعل الأصلح» خلطوا بين كونه رؤوفاً رحيماً بخلقه وبين الوجوب. (حاشيتُ شرح النخبة، ص ٨٨)
- (٤) قوله: [المبتدع] أي: معتقد أمر محدث كذلك. (حواشي السعدي)

عند الجمهور^(١)، وعند البعض إن كان متصفاً بصدق اللهجة وصيانة اللسان^(٢)
 كالبخاري ومسلم. [→] أي: وقاية اللسان عن الكذب. [→] المبتدع. [→] رجحه الحافظ في "النهضة". [→] أي: بصدق في الرواية.
 قبل، وقال بعضهم: إن كان منكراً^(٣) لأمر متواتر في الشرع^(٤) وقد علم
 بالضرورة^(٥) كونه من الدين فهو مردود، وإن لم يكن بهذه الصفة^(٦) يُقبل
 - وإن كفره المخالفون^(٧) - مع وجود ضبط وورع وتقوى واحتياط وصيانة^(٨).
[→] فحديث ذلك المبتدع. [→] ذلك المبتدع. [→] أي: كون ذلك الأمر المتواتر. [→] في غير ضروريات الدين.

(١) قوله: [عند الجمهور] نقله الآمدي عن الأكثرين وبه جزم ابن الحاجب. (حواشي السعدي)
 (٢) قوله: [بصدق اللهجة... إلخ] أي: هو صادق في أقواله، ولا يجوز الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يكذب عليه ولا هو متهم فيه، ولا هو معروف بالكذب في أقوال الناس قبل حديثه. وعلى هذا احتج البخاري ومسلم في صحيحهما بكثير من المبتدعة. ("حواشي السعدي" بتصرف، ص ٩٥)

(٣) قوله: [منكراً] بتأويل وشبهة لا بطريق إنكار؛ فإنه كفر. (حواشي السعدي)
 (٤) قوله: [في الشرع] كالصلوات الخمس وختم النبوة عليه صلى الله عليه وسلم. (حواشي السعدي)
 (٥) قوله: [بالضرورة] أي: مما يعلم بطريق اليقين؛ لاشتهاره بين الخاص والعام بكونه من الدين، لا أنه يعلم ببداهة العقل. ومنكر ضروريات الدين كافر باتفاق الفقهاء. (لا مبتدع). (حواشي السعدي بتصرف)

(٦) قوله: [بهذه الصفة] أي: منكراً لأمر متواتر معلوم من الدين بالضرورة. (حواشي السعدي)
 (٧) قوله: [وإن كفره المخالفون] لأن كل طائفة تدعي أن مخالفها مبتدعة، وقد تبلغ فتكفر مخالفها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف إلا أن يكون التكفير بإنكار ضروريات الدين، فهو كفر من غير شبهة اتفاقاً، كتكفير القادياني الشقي؛ فإنه ينكر ختم النبوة على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ويدعي النبوة لنفسه. نعوذ بالله من ذلك. (حواشي السعدي)

(٨) قوله: [وصيانة] أي: يُقبل حديثه إذا كان ضابطاً ورعاً محتاطاً فيما سوى هذه البدعة. (حواشي السعدي)

والمختار^(١) أنه إن كان داعياً إلى بدعته ومروّجاً له ردّ^(٣)، وإن لم يكن^(٤) كذلك قبل، إلا أن يروي شيئاً يُقوي به بدعته فهو مردود قطعاً.

وبالجملة الأئمة مختلفون في أخذ الحديث من أهل البدع والأهواء^(٥) المتقنون من المجتهدين والمحدثين. جمع البدعة. المائلة عن الحق. وأرباب المذاهب الزائغة، وقال صاحب^(٦).....

(١) قوله: [والمختار] رجّحه الحافظ وغيره. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [والمختار] قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: البدعة إما أن تكون بمكفر: كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، أو بمفسق. فالأول: لا يقبل صاحبها الجمهور. وقيل: يقبل مطلقاً. والتحقيق أنه لا يرُدُّ كُلُّ مُكْفَرٍ ببدعة؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها مبتدعة، وقد تُبالغ فتكفر مخالفتها، فلو أُخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف. فالمعتمد أن الذي تُردُّ روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله. والثاني: وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً، وقد اختلف أيضاً في قبوله وردّه، وقيل: يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته؛ لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وهذا في الأصح. ("نزهة النظر" ص ١٠٢-١٠٣، ملخصاً)

(٣) قوله: [ردّ] لا يقبل حديث ذلك الراوي. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [وإن لم يكن] ذلك المبتدع داعياً إلى بدعته ومروّجاً له يقبل إلا أن يروي... إلخ. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [والأهواء] «الهوى» إرادة النفس، قد غلب على غير محمود. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [صاحب] المبارك بن محمد بن محمد، المعروف بابن الأثير، مجد الدين: المحدث اللغوي. ولد سنة ٥٤٤هـ، وتوفي ٦٠٦هـ، من كتبه "النهاية" في غريب الحديث. ("سير أعلام النبلاء"، ٤٧/١٦، "الأعلام"، ٢٧٢/٥)

"جامع الأصول" ^(١)^(٢): أَخَذَ جَمَاعَةً مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ مِنْ فِرْقَةِ الْخَوَارِجِ ^(٣)
وَالْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْقَدَرِ ^(٤) وَالتَّشِيعِ ^(٥) وَالرَّفْضِ ^(٦) وَسَائِرِ أَصْحَابِ الْبِدْعِ
وَالْأَهْوَاءِ ^(٧)، وَقَدْ احْتِطَاطَ جَمَاعَةُ آخَرُونَ ^(٨)، وَتَوَرَّعُوا مِنْ أَخْذِ حَدِيثٍ مِنْ
هَذِهِ الْفِرَقِ، وَلِكُلِّ مِنْهُمْ نِيَّاتٌ ^(٩). انتهى.

- (١) قوله: [جامع الأصول] أي: "جامع الأصول في أحاديث الرسول"، وقال هذا الكلام:
في الفرع الأول في صفة الراوي وشرائطه، ٥٤/١. [علمية]
- (٢) قوله: ["جامع الأصول"] جَمَعَ فِيهِ أَحَادِيثَ الصَّحَاحِ السِّتِ، وَاخْتَارَ "الموطأ" بدل "ابن
ماجه"، وَجَمَعَ فِيهِ كِتَابَ رَزِينِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [الخوارج] هم الذين تَرَكُوا عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ التَّحْكِيمِ وَخَرَجُوا عَلَيْهِ، قَاتَلُوهُ
وَسَبُّوهُ، وَكَفَرُوا عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَكَانَ رَأْسُهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبِ الرَّاسِبِيِّ،
نَشَأُوا سَنَةَ ٣٦ هـ. (حواشي السعدي)
- (٤) قوله: [وَالْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْقَدَرِ] أي الْقَدَرِيَّةُ، وَهُمْ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ كُلَّ عَبْدٍ خَالَقٌ لِفَعْلِهِ،
وَلَا يَرَوْنَ الْكُفْرَ وَالْمَعَاصِي بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى. ("التعريفات"، ص ٢٢٢)
- (٥) قوله: [وَالْتَّشِيعِ] هم الذين رَأَوْا تَقْدِيمَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالُوا: إِنَّ عَلِيًّا أَفْضَلُ الْخَلْقِ
بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (حواشي السعدي بحدت)
- (٦) قوله: [وَالرَّفْضِ] وَهُمْ الَّذِينَ سَبُّوا الشَّيْخَيْنِ وَعَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، وَأَبْغَضُوهُمْ
وْغَيْرَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَأَعْوَانَهُ، وَقَالُوا: إِنَّ الشَّيْخَيْنِ وَعَثْمَانَ
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا غَضَبُوا حَقَّه رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. (حواشي السعدي)
- (٧) قوله: [وسائر أصحاب البدع والأهواء] تفصيل تلك المذاهب في كتاب "المِلَل والنحل"
للشَّهْرَسْتَانِي، وَ"شرح المواقف" وَغَيْرَهُمَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [علمية]
- (٨) قوله: [آخرون] كمالك وأتباعه والباقلاني وأتباعه. (حواشي السعدي)
- (٩) قوله: [ولكل منهم نيات] أما الفرقة الأولى فإنهم نووا إشاعة أمر الدين وإن كان من أهل

ولا شكَّ أنَّ أخذ الحديث من هذه الفرق يكون بعد التَّحرِّيِّ ^{← المبتدعة.}
 والاستِصْوَاب^(١)، ومع ذلك^(٢) الاحتياطُ في عدم الأخذ؛ لأنَّه قد ثبت أنَّ
 هؤلاء الفرق كانوا يضعون الأحاديث لِتَرْوِجَ مذاهِبهم، وكانوا يُقرُّون به ^{← المبتدعة.} ^{← الزائغة.} ^{← بوضعهم الأحاديث.} ^(٣)
 بعد التوبة والرجوع. والله أعلم.

البدعة إذا لم يثبت عنهم الكذب. أما الثانية فإنهم نواوا الذَّبَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم بعدم الرواية عنهم، وكلَّهم مأجورون على ما نواوا من الخير؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: ((إنما الأعمال بالنيات)). والله أعلم. (حواشي السعدي)

- (١) قوله: [الاستِصْوَاب] أي: طلب ما هو الحق والصَّواب. (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [ومع ذلك] أي: مع جواز الأخذ عنهم بعد التحري والاستصواب الاحتياط في عدم الأخذ عنهم لأنه قد ثبت أنَّ هؤلاء الفرق... إلخ. [علمية]
- (٣) قوله: [يقرُّون به] كما روى الحاكم بسنده عن المحاملي، قال: سمعت أبا العيَّاء يقول: أنا والجاحظ وضعنا حديث فَدَك، وأدخلناه على الشُّيوخ بـ"بغداد"، فقبلوه إلا ابن شيبه. وروى الخطيب بسنده عن حمَّاد بن سلمة، قال: أخبرني شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث. وروى ابن أبي حاتم عن شيخ من الخوارج أنه كان يقول بعد ما تاب: انظروا عمن تأخذون دينكم؟ فإننا كنا إذا هَوينا أمراً صيرناه حديثاً. زاد غيره في رواية: ونحتسب الخير في إضلالكم. ملتقطاً من "التدريب" و"شرح النزهة". والله أعلم. (حواشي السعدي)

فصل [في وجوه الطعن المتعلقة بالضبط]

وَأَمَّا وَجُوهُ الطَّعْنِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالضَّبْطِ فَهِيَ أَيْضاً خَمْسَةٌ: أَحَدُهَا: فَرَطُ الْغَفْلَةِ^(١)، وَثَانِيهَا: كَثْرَةُ الْغَلَطِ^(٢)، وَثَالِثُهَا: مُخَالَفَةُ الثَّقَاتِ^(٣)، وَرَابِعُهَا: الْوَهْمُ^(٤)^(٥)، وَخَامِسُهَا: سُوءُ الْحِفْظِ^(٦).

فرط الغفلة وكثرة الغلط

أَمَّا فَرَطُ الْغَفْلَةِ وَكَثْرَةُ الْغَلَطِ^(٧) فَمُتَقَارِبَانِ، فَالْغَفْلَةُ^(٨) فِي السَّمَاعِ وَتَحْمُلُ

(١) قوله: [فرط الغفلة] إنما قال: «فرط الغفلة»؛ لأنَّ مجرد الغفلة ليس سبباً للطعن؛ لقلة مَنْ يعافيه الله تعالى من الغفلة، بل السبب كثرتها بأن تكون غفلته أكثر من حفظه أو يتساويان. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [كثرة الغلط] بأن يكون خطؤه أكثر من صوابه، أو يتساويان. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [مخالفة الثقات] أي: مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه إن كان ثقةً، وإلا فالثقات مطلقاً، بأن يروي زيادةً لم يروها غيره. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [الوهم] هو تمثيل الشيء وتخيُّله على خلاف ما هو في الحقيقة. (السعدي)

(٥) قوله: [الوهم] أي: الشك أو التردد أو الظن بأن يروي على سبيل التوهم، أي: بناءً على الطرف المرجوح من الشك. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [سوء الحفظ] وهي عبارة عن أن لا يكون غلطه أقل من إصابته، سواءً كان متساوياً أو أكثر، وأما إذا كان غلطه أقل من إصابته، أو قليلاً بالنسبة إليها، فهو مقبول. (حواشي السعدي)

(٧) قوله: [وكثرة الغلط] في "النزهة": «فمن فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه فحديثه منكراً». (حواشي السعدي)

(٨) قوله: [فالغفلة] الغفلة تستعمل في الذهول الذي يقع عند سماع الحديث بنفسه عن

الحديث، والغلط في الإسماع^(١) والأداء^(٢)^(٣).
 ← يكون.

مخالفة الثقات

← الوجه الثالث.

تلك المخالفة. →

ومخالفة الثقات في الإسناد أو المتن يكون على أنحاء متعددة^(٤)، تكون

شيخه وعند تحمّل الحديث أي: تلقي الحديث وأخذه عن الشيوخ. [علمية]

(١) قوله: [في الإسماع] أي: إسماعُ الراوي تلميذه وإلقائه عليه. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [الأداء] أداء الحديث: هو تبليغه، وإلقاؤه للطلاب بصورة من صور الأداء،

بصيغة تدل على كيفية تحمّله. ("منهج النقد"، ص ٢٢٢، ملخصاً)

(٣) قوله: [والأداء] اعلم أن صيغ الأداء على ثمان مراتب: الأولى: سمعتُ، وحدثني.

والثانية: أخبرني، وقرأت عليه. والثالثة: قرئ عليه وأنا أسمع. والرابعة: أنبأني. والخامسة:

ناولني. والسادسة: شافهني. والسابعة: كتب إليّ. والثامنة: «عن» ونحوها من الصيغ

المحمّلة للسّماع والإجازة ولعدم السّماع أيضاً. والإنباء بمعنى الإخبار، إلّا في عُرف

المتأخّرين فهو للإجازة. وأطلقوا «المشافهة» في الإجازة المتلفّظ بها، و«المكاتبة» في

الإجازة المكتوب بها. واشتروطوا في «المناول» -أي: بلا عطاء- اقترانها بالإذن بالرواية،

وكذا اشتروطوا في «الوجدادة» أو «الوصية بالكتاب» أو «الإعلام» الإذن، وإلّا فلا عبرة

بذلك، كالإجازة العامة للمجهول أو للمعدوم على الأصح. صرّح به الحافظ في "النزهة".

والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [على أنحاء متعددة] قال الحافظ: «ثم المخالفة إن كانت بسبب تغيير السياق

فالواقع فيه ذلك التغيير هو مُدرّج الإسناد أو بدمج موقوفٍ بمرفوعٍ فهذا مدرّج المتن،

أو بتقديم وتأخير فهو المقلوب، أو بزيادة راوٍ فهذا هو المزيد في متّصل الأسانيد، أو

بإبداله ولا مُرَجَّح فهذا هو «المُضطرب» وقد يقع الإبدال عمداً امتحاناً، أو بتغيير حرف

أو حروف مع بقاء صورة الخطّ في السياق فـ«المُصحّف»، هذا بالنسبة إلى النّقط، وإن كان

بالنسبة إلى الشكل (أي الحركات) فـ«المُحرّف». انتهى ما في "النخبة" والله أعلم. (السعدي)

موجبةً للشذوذ، وجعله^(١) من وجوه الطعن المتعلقة بالضبط من جهة أن
 الباعث على مخالفة الثقات إنما هو عدم الضبط والحفظ وعدم الصيانة

عن التغيير والتبديل.

الوجه الرابع من وجوه الطعن في الضبط.

الوهم

والطعن من جهة الوهم والنسيان الذين أخطأ بهما وروى على سبيل
 التوهم^(٢)، إن حصل^(٣) الاطلاع^(٤) على ذلك بقرائن دالة.....

(١) قوله: [وجعله] دفع دخل، تقريره: أنه ما هو وجه عدّ المخالفة في وجوه الطعن بالضبط؟
 فدفعه بأن جعله... إلخ. فأصل الدفع بأنه إنما عدّ ههنا في وجوه الطعن؛ لأن سبب
 المخالفة هو عدم الضبط، فصار سبباً للطعن في الضبط. والله أعلم. (حواشي السعدي)
 (٢) قوله: [على سبيل التوهم] قال القاري: «وذلك (الوهم) قد يقع في الإسناد - وهو
 الأكثر - وقد يقع في المتن، مثل إدخال حديث في حديث آخر. والأول قد يقدح في
 صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما في التعليل بالإرسال واشتباه الضعيف بالثقة، مثل
 أن يجيء الحديث بإسناد موصول، ويجيء أيضاً بإسناد منقطع أقوى من الإسناد
 الموصول. وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن» انتهى.
 والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [إن حصل] ويحصل الاطلاع بكثرة التتبع والنظر في رجال الأسانيد، واختلاف
 المتون، وجمع الأسانيد المشتملة على المتون، واستقصائها من المجامع والمسانيد،
 والنظر في اختلاف رواة كل حديث، وضبطهم وإتقانهم، فيحصل الترجيح بذلك،
 ويُعلم أنه موصول أو مُرسَل أو نحوهما، ورواية غيرهم على سبيل التوهم. "شرح
 النزهة". (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [الاطلاع] وأما إن لم يطلع عليه فهو مقبول، وكذلك جميع أسباب الطعن

على وجوه علل^(١) وأسباب قاذحة كان الحديث «معللاً»^(٢)، وهذا^(٣) أغمضُ
 أي: أخفاها دركاً. ← عطف تفسيري. ← يعلم هذا الفن. ← ثاقباً. ← شاملاً للأسانيد والمُتون.
 علوم الحديث وأدقها^(٤)، ولا يقوم به إلا من رُزِقَ فهماً وحِفْظاً واسعاً ومعرفةً
 من الضبط والعدالة وغيرها. ← من الله تعالى. ←
 تامةً بمراتب الرواة وأحوال الأسانيد والمُتون كالمُتقدمين^(٥) من أرباب هذا
 أي: فن الحديث. ← من اختلافها واستقصائها. ←
 الفن^(٦) إلى أن انتهى إلى الدارِ قُطني^(٧)، ويقال: لم يأت بعده مثله في هذا
 فن علل الحديث. ←

مشتركة في أنه متى لم يطلع عليه فهو مقبول، فبالاطلاع يُجعل موجباً للطعن. والله
 أعلم. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [على وجوه علل... إلخ] كإيصال المرسل والمنقطع، وإرسال موصول، أو

وقف مرفوع، وإدخال حديث في حديث ونحو ذلك. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [معللاً] أحسن الحدود أن يقال فيه: «حديث ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد

التفتيش على قاذح». وفيه تصانيف، صنف فيه ابن أبي شيبة وابن المديني وابن أبي

حاتم والإمام مسلم والحاكم والدار قطني وغيرهم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [وهذا] أي: الاطلاع على علل الحديث. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [أغمضُ علوم الحديث وأدقها] التي هي خمسة وستون فناً، على ما ذكره ابن

الصَّلاح، وتبعه النووي والعراقي، وزاد السيوطي في "ألفيته": أربعة وعشرين فناً، فعنده

تسعة وثمانون فناً. وقال الحازمي: إن علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة،

كل منها علمٌ مستقلٌّ، لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته. والله أعلم. (السعدي)

(٥) قوله: [كالمُتقدمين] كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن أبي

شيبه وأبي حاتم والدار قطني وغيرهم. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [من أرباب هذا الفن] أصحاب هذا الفن ومهرته وأئمة من المحدثين. (السعدي)

(٧) قوله: [الدار قطني] بفتح راء، وضَمَّ قاف، منسوب إلى دار القطن: محلة كانت

بـ"بغداد" قديماً. في "الإكمال": «هو أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني الشافعي،

الأمر. والله أعلم.

علم الحديث والمعرفة بعلمه.

سوء الحفظ

الوجه الخامس من وجوه الطعن في الضبط.

وأما سوء الحفظ فقالوا: إنَّ المراد به أن لا يكون إصابته أغلبَ على خطئه، وحفظه وإتقانه أكثرَ من سهوه ونسيانه. يعني^(١): إن كان خطؤه ونسيانه أغلب أو مُساوياً لصوابه وإتقانه كان داخلاً في سوء الحفظ، فالمُعتمد عليه^(٢) صوابه وإتقانه وكثرتهما^(٣).

الحافظ الإمام العلامة، انتهى إليه علم الحديث والمعرفة بعلمه وأسماء الرجال ومعرفة الرواة مع الصدق والأمانة وصحة الاعتقاد وسلامة المذهب، والقيام بعلوم أخرى سوى الحديث، منها: علم القرآن، ومعرفة مذاهب الفقهاء. مات ٣٨٥هـ. انتهى. والله أعلم. من تصانيفه كتاب "السنن"، أما جرحه على سيدنا الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه فمن الأباطيل. (حواشي السعدي بحذف)

(١) قوله: [يعني] أي: معنى قوله: «أن لا يكون إصابته... إلخ» أن سيئ الحفظ إن كان خطؤه ونسيانه أزيد أو مُساوياً لصوابه كان حديثه داخلاً في حكم حديث سيئ الحفظ، وإن لم يكن كذلك بل كان خطؤه أقل من صوابه لا يعتد به، ولا يكون حديثه داخلاً في حكم سيئ الحفظ. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [فالمُعتمد عليه] تفريع على الغاية السابقة، أي: فالذي يُعتمد عليه في روايته ولا تُردّ، هو من كان صوابه... إلخ. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [وكثرتهما] أي من كثر وزاد صوابه وإتقانه من خطئه ونسيانه؛ فإن السهو أحياناً لا يُقدح. (حواشي السعدي بحذف)

حكم سيء الحفظ

وسوء الحفظ^(١) إن كان^(٢) لازم حاله في جميع الأوقات ومدة عمره لا
غير منفك عنه. ذلك السيء الحفظ. أي: من أول عمره إلى آخره. يُعتبر بحديثه^(٣)، وعند بعض المحدثين^(٤) هذا^(٥) أيضاً داخل في الشاذ.

المختلط

وإن طرأ سوء الحفظ لعارض، مثل اختلال في الحافظة بسبب كبر سنه^(٦)، أو ذهاب بصره^(٧)، أو فوات كُتبه^(٨)، فهذا^(٩) يُسمى مختلطاً^(١٠).

- (١) قوله: [وسوء الحفظ] شروع في بيان حكم (حديث) سيء الحفظ. (السعدي)
- (٢) قوله: [إن كان... إلخ] أي: سوء الحفظ على قسمين: لازم أو غير لازم، فالأول: هو الشاذ على رأي. والثاني: هو المختلط، فالأول مردود مطلقاً، وفي الثاني التفصيل، كما سيأتي. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [لا يُعتبر بحديثه] أي: لا يُقبل حديثه وتُرد رواياته. (حواشي السعدي)
- (٤) قوله: [وعند بعض المحدثين] الذين لم يشترطوا في الشاذ المخالفة. (السعدي)
- (٥) قوله: [هذا] أي: رواية من كان سوء حفظه لازماً. (حواشي السعدي)
- (٦) قوله: [كبر سنه] أي: لطول عمره، كإسماعيل بن عيَّاش. (حواشي السعدي)
- (٧) قوله: [ذهاب بصره] وقد كان متعوداً بعود النظر في محفوظه إلى أصله. (السعدي)
- (٨) قوله: [فوات كُتبه] بالاحتراق والاستراق، وقد كان يحدث عن حفظ معتمداً على كتبه، فساء (حفظه) بعد فواتها. (حواشي السعدي)
- (٩) قوله: [فهذا يُسمى... إلخ] أي: يسمى من طرأ عليه سوء الحفظ مختلطاً. (السعدي)
- (١٠) قوله: [مختلطاً] بكسر اللام، حقيقة فساد العقل وعدم انتظام القول والفعل، إما بخرف أو ضرر أو مرض من نحو موت ابن أو سرقة مال كالمسعودي، أو ذهاب كُتب كابتان لهيعة، واحتراقها كابتان الملقن. قال ابن الصلاح: وهذا فن عظيم، عزيز،

حكم حديث المختلط

فما روى قبل الاختلاط^(١) والاختلال متميزاً عما رواه بعد هذه الحال
 قبل^(٢)، وإن لم يتميَّز تُوقَّف^(٣)، وإن اشْتَبَه^(٤) فكذلك، وإن وُجد لهذا القسم
 متابعات وشواهد ترقى من مرتبة الردِّ إلى القبول والرجحان^(٥)، وهذا^(٦) حكم

مهم، لا أعلم أحداً أفردَه بالتصنيف، أو اعتنى به مع كونه حقيقةً بذلك جداً. انتهى.
 قال السخاوي: وأفرد الحافظ الحازمي كتاباً للمختلطين حسبما ذكره في تصنيفه
 "تحفة المستفيد". وفائدة ضبطهم: تمييز المقبول من غيره. قلت: وأشمل في هذا
 الفن كتاب الحلبي، سمّاه: "الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط" ذكر فيه أزيد من مائة من
 المختلطين. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [قبل الاختلاط] الاحتمالات هناك أربعة: العلم بتحدثه قبل الاختلاط فقط، أو
 بعده فقط، أو في الحالتين أو لم يعلم زمان تحدثه أصلاً. والأول مقبول بلا اشتباه،
 والثاني مردود بلا امتراء، والرابع موقوف عن القبول، والثالث إما أن تميز ما حدث
 قبل الاختلاط عما بعده أو لم يتميَّز، فالأول ملحق بالأول، والثاني بالراجع. والله أعلم.
 (حواشي السعدي بتصرف)

(٢) قوله: [قبل] ما روى قبل الاختلاط.

(٣) قوله: [تُوقَّف] بأن لا يُجزَم بالردِّ ولا بالقبول، ولا يُحتجَّ به حتَّى يترجَّح أحد الجانبين.
 (٤) قوله: [اشْتَبَه] أي اشتبه أنه مختلط أم لا، (وإنما يعرف ذلك) أي ما ذكر من الاختلاط
 والتمييز والاشتباه، (باعتبار الآخذين) أي تتبّع المتحمّلين (عنه) أي عن المختلط بلا
 واسطة، ليعلم أنهم متى أخذوا، وأين أخذوا، وكيف أخذوا. (شرح الزهدة للقاري)
 (٥) قوله: [والرَّجْحَان] أي: تُقبَل الروايات المردودة من ذلك المختلط بتلك المتابعات
 والشواهد. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [وهذا] أي: كما يقبل حديث سبيء الحفظ المتوقَّف إذا جاءت من المعترين

أحاديث المستور^(١) والمدلس والمرسل.

فصل [في الغريب والعزیز والمشهور والمتواتر]

الغريب

الحديث^(٢) الصحيح إن كان رآويه واحداً يسمّى «غريباً»^{(٣)(٤)}.

فيه رواية موافقة، كذلك إن وُجد للمستور أو المدلس أو المرسل متابعات وشواهد يقبل ويرجح، ومع ذلك منقطع عن رتبة الحسن لذاته. قاله الحافظ. والله أعلم. (السعدي)
(١) قوله: [المستور] في "قفو الأثر": المستور عندنا من كان عدلاً في الظاهر ولم تعرف عدالته في الباطن مطلقاً، سواء انفرد بالرواية عنه واحداً أم روى عنه اثنان فصاعداً، فحكم حديثه الانقطاع الباطن وعدم القبول إلا في الصدر الأول. انتهى. وهذا إذا لم توجد له متابعات وشواهد. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [الحديث] أعلم أن الحديث على قسمين: المتواتر والآحاد. أما الآحاد هو لغة: ما يرويه واحد. واصطلاحاً: ما لم يجمع فيه شروط التواتر الآتية، وهو يشتمل على الغريب والعزیز والمشهور والمستفيض، وفيها صحاح وحسان وضعاف، وفيها: المقبول، وهو ما يجب العمل به عند الجمهور، وفيها المردود، وهو الذي لم يرحح صدق المخبر به. وإنما قسم الشيخ رحمه الله الحديث الصحيح إليها مع أن بعضها قد يكون ضعيفاً؛ لأنه اعتنى هاهنا به لا بالضعيف. وأيضاً ليدرج فيه المتواتر، ولا يكون المتواتر ضعيفاً قط بل هو يفيد العلم اليقيني. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [غريباً] وإنما سمي به تشبيهاً بالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه. والغربة كما تكون في السند كذلك قد تكون في المتن، إما في جميع المتن أو في بعضه. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [غريباً] قال ابن حجر رحمه الله: الغريب: ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند. ("نزهة النظر"، ص ٥٠)

العزیز

وإن كان ^(١) اثنين يسمّى «عزیزاً» ^(٢)(٣).

المشهور

وإن كانوا أكثر ^(٤) يسمّى «مشهوراً» ^(٥)(٦)

(١) قوله: [وإن كان] أي: رواته لا تقلّ من اثنين في كلّ موضع من السند، وإن زاد في بعض المواضع. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: «عزیزاً» سمي به لقلة وجوده، وكون الحديث عزیزاً ليس شرطاً لصحة الحديث، خلافاً للجبائي؛ لأنّ الصحيح ما وجد له إسنادٌ صحيحٌ ولو كان واحداً على الصحيح. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [عزیزاً] العزيز يطلق على قسمين: أحدهما ما كان راويه اثنين في موضع واحد من السند، وقد كثر إطلاق المحدثين اسم العزيز على هذا القسم، وأمثله كثيرة. وثانيهما ما كان راويه اثنين عن اثنين في جميع مواضع من السند، من أوّله إلى آخره، ولكن هذا القسم لم يعرف وجوده. وقال ابن حبان رحمه الله: "إنّ رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا يوجد أصلاً"، ولذا قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله في تعريف العزيز: "وهو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين". ("نزهة النظر"، ص ٤٧-٤٩)

(٤) قوله: [أكثر] رواته أكثر من اثنين (في كلّ موضع من السند) بأن كانوا ثلاثة أو أزيد، ولا يجتمع فيه شروط التواتر. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [مشهوراً] المشهور: ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين. فقوله: "له طرق محصورة" يخرج به المتواتر، لأن المتواتر لا يضبط بعدد معين. وقوله: "أكثر من اثنين" يخرج به الحديث الغريب والعزیز. والحاصل أن الحديث المشهور هو ما رواه جماعة عن جماعة، ولم يبلغ حد التواتر. ("منهج النقد"، ص ٤٠٩)

(٦) قوله: [مشهوراً] عرّفه الأصوليون -منهم البزدوي وغيره- بما كان من آحاد الأصل

و«مستفيضاً»^(١).
 ← عند الفقهاء.

المتواتر

يُجْعَلُ الْعَادَةُ مُحَالاً. ^ن
 وإن بلغت رُواته في الكثرة^(٢) إلى أن يحيل^(٣) العادة تَواطُؤهم على
 الكذب^(٤)، يسمّى «متواتراً»^(٥).
 أي: اتفاقهم. ^أ

ن: يستحيل في العادة.

ثم انتشر فصار ينقله قومٌ لا يُتصوّر تَواطُؤهم على الكذب. وهو مقابل للمتواتر. وعند
 الجصاص «المشهور» قسم من المتواتر. أما عند المحدثين فتارةً يطلق على ما عرّف به
 الشيخ رحمه الله تعالى هاهنا، وتارةً يطلق على ما شاع عند المحدثين خاصةً، بأن نقله
 رواة كثيرون كحديث القنوت شهراً، وتارةً يطلق على ما اشتهر عندهم وعند غيرهم
 من الفقهاء والأصوليين كحديث: ((إنما الأعمال بالنيات))، وتارةً يطلق على ما شاع
 عند غيرهم خاصةً كالفقهاء والعوام، سواءً كان له إسناده واحد فصاعداً أو ليس له إسناده
 أصلاً، كحديث: ((الوضوء على الوضوء نورٌ على نور)). والله أعلم. (حواشي السعدي)
 (١) قوله: [مستفيضاً] أي: يسمى مستفيضاً، قال العسقلاني رحمه الله: سمي بذلك
 لانتشاره، من «فاض الماء يفيض فيضاً» وعلى ما ذكره المصنف رحمه الله أن المشهور
 والمستفيض كليهما مترادفان في الاصطلاح، ومنهم من غاير بينهما بأنّ المستفيض
 يكون في ابتدائه وانتهائه سواءً، والمشهور أعمّ من ذلك. ("نزهة النظر" ص ٦٤)

(٢) قوله: [في الكثرة] من غير لحاظ عدد معين، كما هو المحقق. (حواشي السعدي)
 (٣) قوله: [يحيل] المدار الأصلي في التواتر على الإحالة والإفادة دون اعتبار العدد والعدالة.
 والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [تواطؤهم على الكذب] قال الإمام أحمد رضا: لا يعتبر في المتواتر عدد معين
 على ما هو الصحيح، فإن ذلك مما يختلف بحسب الوقائع. والضابط مبلغ يقع معه
 اليقين فإذا حصل اليقين، فقد تمّ العدد. ("المخطوطة في علم الحديث" ص ٩٠)
 (٥) قوله: [«متواتراً»] اعلم أن للمتواتر أربعة شروط: الأول: كثرة الرواة بلا لحاظ عددٍ.

الفرد النسبي والفرد المطلق

ويسمى الغريب^(١) «فرداً» أيضاً^(٢). والمراد^(٣) بكون راويه واحداً كونه

والثاني: استحالة تواطئهم على الكذب. والثالث: دوام الكثرة والاستحالة في جميع الأزمنة، وأوله كآخره، ووسطه كطرفيه. والرابع: كون مستند انتهائهم الحس كالتسماع إن كان من المسموعات، والرؤية إن كان من المبصرات. وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم اليقيني لسامعه، فإذا وجدت هذه الأمور في رواية فهو «المتواتر»، فإن تخلف العلم اليقيني لنقص بعض الشروط فهو «المشهور»، فبينهما عموم وخصوص مطلقاً. والله أعلم. (حواشي السعدي) اعلم أن له قسمين: لفظي ومعنوي. المتواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه. مثل حديث: ((من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)). (صحيح البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي، ٥٧/١، الحديث: ١١٠) رواه بضع وسبعون صحابياً. المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه. مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث، كل حديث منها فيه أنه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينهما وهو الرفع بالدعاء تواتر باعتبار مجموع الطرق. ("تيسير"، ص ١٤١)

(١) قوله: [ويسمى الغريب] أي: قد يطلق «الفرد» على «الغريب»، فهما مترادفان لغة واصطلاحاً. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [«فرداً» أيضاً] الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقتلته، فالفرد أكثر ما يُطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يُطلقونه على الفرد النسبي. ("نزهة النظر"، ص ٥٧)

(٣) قوله: [والمَراد] توضيح لقوله في حد الغريب: «إن كان راويه واحداً». (السعدي)

كذلك ولو في موضع واحد^(١) من الإسناد^(٢) لكنه يسمّى «فرداً نسبياً»^(٣).
 الراوي واحداً. من السند. ذلك الغريب.
 وإن كان في كل موضع منه يسمّى «فرداً مطلقاً»^(٤).

الأقل حاكم على الأكثر

والمراد بكونهما اثنين^(٥) أن يكونا في كل موضع كذلك^(٦)، فإن كان
 في موضع واحد^(٧) مثلاً لم يكن الحديث عزيزاً، بل غريباً،
 اسم كان.

(١) قوله: [ولو في موضع واحد] فوحدة الراوي في جميع الإسناد من أوله إلى آخره لم
 تشترط في الغريب. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [موضع واحد من الإسناد] سواء كان في المواضع الأخرى اثنان فصاعداً يسمّى
 هذا النوع فرداً نسبياً، لأنه أصبح فرداً وغريباً بالنسبة إلى ذلك الموضع فقط. [علمية]
 (٣) قوله: «فرداً نسبياً» أي: لكن الحديث الذي يكون روايه واحداً في بعض
 المواضع لا في جميعها يسمّى ذلك الغريب: «فرداً نسبياً»؛ لكون التفرد فيه حصل
 بالنسبة إلى بعض الأشخاص. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: «فرداً مطلقاً» قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: الغرابة: إما أن تكون في أصل
 السند، أي: في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه،
 وهو طرفه الذي فيه الصحابي، أو لا يكون كذلك، بأن يكون التفرد في أثنائه، كأن
 يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد.
 فالأول: الفرد المطلق. الثاني: الفرد النسبي. ("نزهة النظر"، ص ٥٥-٥٧)

(٥) قوله: [بكونهما اثنين] بكون الراويين اثنين في تعريف العزيز. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [كذلك] من السند اثنين، أي: لا يقلّ منه. (حواشي السعدي)

(٧) قوله: [واحد] وفي باقي المواضع اثنين. (حواشي السعدي)

(٨) قوله: [في موضع واحد] يعني إن كان راوي الحديث اثنين في سائر المواضع مع

وعلى هذا القياس^(١) معنى اعتبار الكثرة في المشهور أن يكون في كل موضع أكثر من اثنين^(٢)^(٣)، وهذا^(٤) معنى قولهم: إِنَّ الْأَقْلَّ حَاكِمٌ^(٥) على الأكثر^(٦) في هذا الفن، فافهم.

لا تنافي بين الغرابة والصحة

من تعريف الغرابة والصحة.

وعلم مما ذكر أَنَّ الغرابة لا تنافي الصحة^(٧)، ويجوز أن يكون الحديث

كونه واحدا في موضع أو أكثر لم يكن الحديث عزيزا في اصطلاح المحدثين بل يكون غريبا. [علمية]

(١) قوله: [وعلى هذا القياس] أي: كما ذكر في الغريب والعزيز. (أي فالأقلّ يحكم على الأكثر). (حواشي السعدي بزيادة)

(٢) قوله: [أكثر من اثنين] فلا يقلّ من ثلاثة وإن زاد. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [أكثر من اثنين] وإن لم يوجد أكثر من اثنين ولو في موضع واحد فقط، بل وجد فيه اثنان مع وجود الكثرة في سائر المواضع فلا يحكم عليه بأنه مشهور باعتبار سائر المواضع. [علمية]

(٤) قوله: [وهذا] إشارة إلى (مفهوم) قوله: «والمراد بكون راويه... إلخ». (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [إِنَّ الْأَقْلَّ حَاكِمٌ] الحكم بالغرابة والتفرد على حديث يكون باعتبار موضع واحد، بدون اعتبار سائر المواضع، فالعبرة لجانب القلة لا الكثرة. يعني يُنظر إلى أقل عدد في أيّ موضع من السند ويُحكم على السند بناءً عليه بأنه غريب أو عزيز أو مشهور. [علمية]

(٦) قوله: [على الأكثر] فإذا رواه أربعة عن اثنين عن أربعة، (فالعبرة للاثنتين) فلا يقال له: مشهور بل عزيز، وكذا إذا رواه عشرة عن عشرة عن واحد عن عشرة عن اثنين، (فالعبرة للواحد) فلا يقال: إنه عزيز، بل غريب. (حواشي السعدي)

(٧) قوله: [لا تنافي الصحة] لأنّ الغرابة هو تفرد الراوي في رواية الحديث سواء كان

صحيحاً غريباً بأن يكون كل واحدٍ من رجاله ثقةً.

الغريب بمعنى الشاذ

والغريب قد يقع ^١ قليلاً. بمعنى الشاذ ^(٢) ^(٣)، أي: شذوذاً هو من أقسام الطعن في الحديث ^(٤)، وهذا ^(٥) هو المراد من قول صاحب "المصايح" ^(٦) من قوله ^(٧): «هذا حديث غريب» لما قال ^(٨) بطريق الطعن.

صحيحاً أو ضعيفاً. [علمية]

(١) قوله: [قد يقع] أي: الغالب أن الغريب معناه تفرّد الراوي مطلقاً، وربما يقع بمعنى

الشاذ المطعون. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [بمعنى الشاذ] وهو ما رُوي مخالفاً لما رواه الثقات. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [الشاذ] ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه. [علمية]

(٤) قوله: [الطعن في الحديث] إنما صرّح به هاهنا لكون الشاذ يطلق أيضاً على ما تفرّد

به الراوي من غير مخالفة، كما سيصرّح به. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [وهذا] أي: غريب بمعنى الشاذ المطعون. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [صاحب "المصايح"] هو أبو محمد الحسين بن مسعود المعروف بالفراء

البغوي. كان رحمه الله إماماً في الفقه والحديث، متورعاً ثبتاً حجةً صحيح العقيدة،

توفي ٥١٠ هـ. من تصانيفه: "معالم التنزيل" المعروف بتفسير البغوي، و"مصايح السنة"

جمع فيه طائفة من الأحاديث محذوفة الأسانيد مما أورده الأئمة في كتبهم، وقد اعتمده

الخطيب التبريزي، وزاد عليه، وهذبه في كتابه "مشكاة المصابيح". ("سير أعلام النبلاء"،

٣٨٩/١٤، "الأعلام"، ٢٥٩/٢، بزيادة).

(٧) قوله: [من قوله] في "المصايح" بعد ذكر حديث ضعيف.

(٨) قوله: [لما قال] أي: بسبب أنه قال هذا بطريق الطعن. (حواشي السعدي) والذي يظهر

الشاذ بمعنى الغريب

أي: الشذوذ الذي يطلق. م بما رواه الواحد وتفرّد به. ^(١) وبعض الناس يفسّرون الشاذّ بمفرد الراوي ^(٢) من غير اعتبار ^(٣) مخالفته للثقات، كما سبق ^(٤)، ويقولون: «صحيح شاذّ»، و«صحيح غير شاذّ» ^(٥)، فالشذوذ بهذا المعنى ^(٦) أيضاً لا يُنافي الصحة ^(٧) كالغربة ^(٨)، والذي يُذكر في مقام الطعن هو مخالف للثقات ^(٩).

- لنا أن الأنسب «لما». كما في بعض النسخ المطبوعة. [علمية]
- (١) قوله: [وبعض الناس] كالحاكم، ونسبه النووي إلى الجماعة. (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [بمفرد الراوي] أي: لم يخالف ما رواه الثقات، بل لم يوجد له أصل موافق ومعاخذ. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [بمفرد الراوي] يعني الشاذ قد يقع بمعنى الغريب كما يقع الغريب بمعنى الشاذ. [علمية]
- (٤) قوله: [كما سبق] عند تعريف الشاذ بقوله: ما رواه الثقة، وتفرّد به، ولا يوجد له أصل موافق ومعاخذ له، وهذا صادق على فرد ثقة صحيح. [علمية]
- (٥) قوله: [«صحيح غير شاذّ»] غير غريب بل عزيز أو مشهور. (حواشي السعدي)
- (٦) قوله: [بهذا المعنى] أي: بمعنى مفرد الراوي. (حواشي السعدي)
- (٧) قوله: [لا يُنافي الصحة] لا يُباين الصحة؛ لأن الغريب والشاذ بهذا المعنى واحد. (السعدي)
- (٨) قوله: [كالغربة] أي: كما أن الغربة بمعنى تفرّد الراوي لا تنافي الصحة، كذلك الشاذ بمعنى مجرد التفرّد أيضاً لا يُنافي الصحة. [علمية]

- (٩) قوله: [مخالف للثقات] أما في غير موضع الطعن فبمعنى مفرد الراوي. (حواشي السعدي)

فصل [في الضعيف ومراتب الصحيح والحسن]

الضعيف

الحديث الضعيف^(١): هو الذي فُقد فيه الشرائط^(٢) المعتبرة في الصّحة والحسن كلاً أو بعضاً^(٣)، ويُذمُّ^(٤) راويه بشذوذ أو نكارة أو علة. وبهذا الاعتبار^(٥) يتعدّد^(٦) أقسام الضعيف، ويكثر أفراداً وتركيباً^(٧).

- (١) قوله: [الحديث الضعيف] كرّر بحث الضعيف؛ لبيّن تعدّد أقسامه وأقسام ضده.
- (٢) قوله: [الشرائط] وهي ستّة للصحيح: الاتّصال والعدالة والضبط والمتابعة في المسّطور وعدم العلة والشذوذ. وخمسة منها للحسن، أي: سوى الضبط. والله أعلم. (السعدي)
- (٣) قوله: [كلاً أو بعضاً] أي: سواء فقد جميع تلك الشروط أو وُجد بعضها أو فقد بعضها. (حواشي السعدي)
- (٤) قوله: [ويُذمُّ] أي: يُعاب راوي ذلك الحديث بأنه روى شاذاً أو منكراً أو معلولاً، وإنما صرّح به -وقد اندرج في قوله: «ما فقد... إلخ»- لمزيد توضيح. والله أعلم. (السعدي)
- (٥) قوله: [وبهذا الاعتبار] أي: بفقدان شرائط الصّحة أو الحسن كلاً أو بعضاً يكثر أقسام الضعيف. (حواشي السعدي)
- (٦) قوله: [يتعدّد] قال ابن الصّلاح: وأطنب أبو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه وبلغ به خمسين إلّا واحداً. انتهى. وذكر الحافظ العراقي هاهنا بسطاً حسناً لأقسام الضعيف، وبلغ به باعتبار الوجه إلى اثنين وأربعين، بسطته في "تعليقاتي"، وقسمه باعتبار إمكان الوجود وباعتبار الاجتماع والانفراد شرف الدين المناوي إلى مائة وتسعة وعشرين قسمًا. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٧) قوله: [إفراداً وتركيباً] أي: يكثر أقسام الضعيف باعتبار فقد الشرائط واحداً أو مجتمعاً. (حواشي السعدي)

تفاوت مراتب الصحيح والحسن

ومراتب الصحيح والحسن لذاتهما ولغيرهما^(١) أيضاً^(٢) متفاوتة^(٣) بتفاوت^{مفهوم الصحيح والحسن} المراتب والدرجات في كمال الصفات المُعتَبَرة المأخوذة في مفهوميهما مع وجود الاشتراك^(٤) في أصل الصَّحَّة والحسن^(٥)، والقوم^(٦) ضبطوا مراتب

- (١) قوله: [ولغيرهما] الصحيح لذاته والحسن لذاته والصحيح لغيره والحسن لغيره. (السعدي)
- (٢) قوله: [أيضاً] أي: كما تتفاوت درجات الضعيف بحسب بُعدِه عن شرائط الصَّحَّة، كذلك تعدد درجات الصحيح والحسن بحسب كمال صفاتها ونقصها. (السعدي)
- (٣) قوله: [متفاوتة] أي: تتفاوت رُتَب الصحيح بسبب تفاوت هذه الصفات المُقتَضية للتصحيح في القوَّة؛ فإنها لما كانت مفيدةً لغلبة الظن الذي عليه مدارُ الصَّحَّة اقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور المقويَّة، وإذا كان كذلك فما تكون رُوائه في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصحَّ مما دونه، فمن المراتب العليا في ذلك ما أطلق عليه بعضُ الأئمة: أنه أصحُّ الأسانيد. قاله الحافظ. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٤) قوله: [مع وجود الاشتراك... إلخ] مع كون سائر مراتب الصَّحاح مشتركةً في الصَّحَّة، وكذا سائر مراتب الحسان مشتركةً في الحسن. (حواشي السعدي)
- (٥) قوله: [أصل الصَّحَّة والحسن] يعني أن الحديث إذا توفَّر فيه أصل شروط الصَّحَّة يكون صحيحاً، فكلما زاد وجودها زيادة على الأصل يزداد صحته. [علمية]
- (٦) قوله: [والقوم] قال الحاكم في "المدخل": «الحديث الصحيح ينقسم إلى عشرة أقسام... إلخ». والتفصيل في "التدريب". وجعل العراقي سبعة أقسام، وسيأتي ذكرها في المتن. ثم اعلم أن قسماً من هذه الأقسام السبعة لو رُجِّح على ما فوقه بأمر فإنه يقدَّم على ما فوقه، مثلاً: ما كان مشهوراً عند مسلم يقدَّم على ما كان فرداً عند البخاري. والله أعلم. (حواشي السعدي)

بيانية.

في العدالة والضبط.

من غير تقييد. →

أَوِ الْوُسْطَىٰ أَوِ السُّفْلَىٰ. (حواشي السعدي)

(۲) قوله: [ولكن بعضها فوق بعض] فإن

(٣) قوله: [أصح الأسانيد] أي: أصحّ سند

(۴) قوله: [على سندٍ مخصوص] کمالک

(٥) قوله: [على الإطلاق] أي: بدون قيد ببلد

(٦) قوله: [ففيه اختلاف] ذكر جميع الأقوال

"التدريب"، ونظّمها في "ألفيته"، وذكر
والله أعلم. (حواشي السعدي)

(۷) قوله: [زَيْنُ الْعَابِدِينَ] هو ابنُ ابنِ بنتِ

علي بن الحسين علي نبينا وعليهم الص

بـ«زَيْن العابدين»، مِنْ أَكابر السَّادات،

مات رضى الله عنه سنة ٩٤ هـ وهو ابن

كما ألحقني به نسباً. آمين. (حواشي السبع)

(٨) قوله: [عن أبيه] هو سيّدنا الإمام الحسن

عن جدّه^(١)، وقيل: مالك عن نافع^(٢) عن ابن عمر، وقيل: الزُّهري^(٣) عن
 رضي الله عنهم أجمعين. ^١مر ترجمته. ^٢جزم بهذا القول أحمد وابن راهويّة. ^٣عن
 سالم^(٤).....

والسلام، كُنِيَتْهُ أَبُو عبد الله، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته وسيد
 شباب أهل الجنة رضي الله عنه، وُلِدَ سنة ٤هـ، وقُتِلَ شهيداً يوم الجمعة يوم عاشوراء
 سنة ٦١هـ بـ"كربلاء"، وقُتِلَ معه من ولده وأخواته وعترته ثلاثة وعشرون رجلاً. لعن
 الله على من قتل الإمام وأعوانه إلى يوم القيامة. وروى الإمام عن جدّه صلى الله عليه
 وسلم ثمانية أحاديث. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [عن جدّه] هو صاحب المعالي والمناقب سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
 رضي الله عنه، يُكْنَى أبا الحسن، وأبا تراب، زوج بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم،
 وهو أول من أسلم من الغلمان، وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم في المشاهد كلها،
 سوى تبوك، استخلف يوم قتل سيدنا عثمان رضي الله عنه سنة ٣٥هـ، وضربه عبد
 الرحمن بن ملجم المُرادي، لعنه الله تعالى، بـ"الكوفة" في صبيحة يوم الجمعة لسبع
 عشرة ليلة خلت من رمضان سنة ٤٠هـ، وتُوفِّي رضي الله عنه بعد ثلاث ليالٍ، وله من
 العمر ٦٣، وله خمس مائة حديث وستة وثمانون حديثاً، اتفقاً على عشرين، وانفرد
 البخاري بتسعة، ومسلم بخمسة عشر. والله أعلم. (السعدي بتصرف)

(٢) قوله: [نافع] هو نافع بن سرجس الديلمي، مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما،
 من كبار التابعين، مات ١١٧هـ. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [الزُّهري] منسوب إلى زهرة، هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن
 عبد الله بن شهاب الزُّهري، أحد الأعلام من التابعين بـ"المدينة". توفي رحمه الله سنة
 ١٢٤هـ، والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [سالم] هو سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم، أحد فقهاء المدينة، من
 سادات التابعين. مات بالمدينة سنة ١٠٦هـ، والله أعلم. (حواشي السعدي)

عن ابن عمر^{(١)(٢)}، والحق^(٣) أَنَّ الحكمَ على إسنَادٍ مخصوص بالأصْحَةِ
 أي: غير أَنَّ في الصَّحَّة... إلخ.
 على الإطلاق غيرُ جائز^(٤)، إِلَّا أَنَّ في الصَّحَّة^(٥) مراتبُ عُليا^(٦)، وعدّة من
 بالبلد أو المسألة أو الباب.
 الأسانيد يدخل فيها، ولو قُيد بقيد بأن يقال^(٧): أصحُّ أسانيد^(٨).....

(١) قوله: [عن ابن عمر] هو سيّدنا عبد الله بن عمر القرشي العدوي رضي الله عنهما،
 أسلم مع أبيه بمكة، كان من أهل الورع والعلم والزهد، شديد التحري والاحتياط،
 توفي رضي الله عنه سنة ٧٣هـ، وله ٨٤ سنة، له ألف وستمئة حديث وثلاثون حديثاً.
 والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [عُمَر] هو سيّدنا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، يُكنى أبا حفص، العدوي،
 رضي الله عنه، أسلم سنة ست (للهجرة)، وظهر الإسلام يوم إسلامه، وسُمي الفاروق،
 وشهد المشاهد كلها، قام بالأمر بعد وفاة سيّدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه،
 خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وطعنه اللّعين أبو لؤلؤ غرّة المحرم سنة ٢٣هـ،
 له خمسمائة و(تسعة و) ثلاثون حديثاً. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [والحق] أي: والمختار أنه لا يُجزم بإسنَادٍ أنه أصحُّ الأسانيد مطلقاً. (السعدي)
 (٤) قوله: [غير جائز] فإنّ تفاوت مراتب الصَّحَّة مرتب على تمكن الإسناد من شروط
 الصَّحَّة، ويُعزّ وجود أعلى درجات القبول في كلّ واحدٍ واحدٍ من رجال الإسناد
 الكائنين في ترجمة واحدة، ولهذا اضطرب من خاض في ذلك. والله أعلم. (السعدي)
 (٥) قوله: [في الصَّحَّة] أي: أن للأسانيد بالنظر إلى صحتها مراتب عُليا كما أن لها مراتب
 وسطى وأدنى بالنظر إلى صحتها. [علمية]

(٦) قوله: [مراتب عُليا... إلخ] فلا شك أنها مرجّحة على غيرها، وطائفة من الأسانيد
 التي يطلقون عليها «أصحُّ الأسانيد» داخلّة في تلك المرتبة. (حواشي السعدي)

(٧) قوله: [بأن يقال] أصحُّ الأسانيد على ذلك السند المخصوص. (حواشي السعدي)

(٨) قوله: [أصحُّ أسانيد] قال الحاكم في "علوم الحديث": ينبغي تخصيص القول في

البلد الفلاني^{(١)(٢)}، أو في الباب الفلاني^(٣)، أو في المسألة الفلانية^(٤)، يصح،
والله أعلم.

فصل [في بعض اصطلاحات الترمذي]

من عادة الترمذي^(٥) أن يقول^(٦) في جامعه^(٧): «حديث حسن صحيح»^{فتارة يقول.}

«أصح الأسانيد» بصحابي أو بلدٍ مخصوص، بأن يقال: أصحَّ إسناد فلان، أو الفلانيين كذا، ولا يُعم. انتهى. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [البلد الفلاني] مثلاً يقول: أصحَّ أسانيد أهل المدينة: «إسماعيل عن عبيدة عن أبي هريرة». (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [البلد الفلاني] ينبغي تخصيص القول في أصحَّ الأسانيد بصحابي أو بلدٍ مخصوص ومن أمثلة ذلك قول الحاكم: أصحَّ أسانيد المكِّيِّين: سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه. وأصحَّ أسانيد اليمانيِّين: معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه. وأصحَّ أسانيد عبد الله بن مسعود: سفيان بن سعيد الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة بن قيس النخعي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. (معرفة علوم الحديث، ص ٥٥)

(٣) قوله: [في الباب الفلاني] أي: أحاديث الباب الفلاني. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [في المسألة الفلانية] أي: في أحاديث المسألة الفلانية. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [الترمذي] هو أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي رحمه الله، وهو أحد العلماء والحُفَّاظ الأعلام، ولد سنة ٢٠٩هـ، وتوفي سنة ٢٧٩هـ، رحمه الله تعالى. (السعدي)

(٦) قوله: [أن يقول] أي: كثيراً ما يقول بعد ذكر أحاديث "جامعه" حاكماً على سنِّه جامعاً بين الصحَّة والحسن والغرابة، وقد يجمع اثنين وقد يُفردهما. (حواشي السعدي)

(٧) قوله: [جامعه] أي: "الجامع الصحيح" للترمذي، وقد يقال له: "السنن"، والأوَّل أكثر، وهو ثالث الكتب الستَّة، وقيل: خامسها. قال ابن الأثير: وكتابه أحسن الكتب وأكثرها

«حديث غريب حسن»^(١)، «حديث حسن غريب صحيح»، ولا شبهة^(٢) في جواز اجتماع الحسن والصحة بأن يكون حسناً لذاته، وصحيحاً لغيره^(٣)، وكذلك في اجتماع الغرابة والصحة كما أسلفنا. ^{وتارة يقول.} ^{لا شبهة.} ^{وهو قوله: إن الغرابة لا تُنافي الصحة... إلخ.}

إشكال اجتماع الغرابة والحسن

في قوله: هذا حديث غريب حسن. ^{أي: يعدّونه مشككاً.} وأما اجتماع الغرابة والحسن، فيستشكلونه بأن الترمذي اعتبر^(٤) في

فائدة وأحسنها ترتيباً وأقلّها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره "كتاب العلل". والله أعلم. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [غريب حسن] إن الترمذي ربما قال: «حسن غريب»، وفي بعض المواضع قال: «غريب حسن» فالمقدّم هو المهتمّ بشأنه. قاله ابن سيّد الناس. (حواشي السعدي)
(٢) قوله: [ولا شبهة] دفع دخل، أي: الصحيح والحسن متقابلان فكيف يصح اجتماعهما؟ فأجاب: لا مريّة في اجتماعهما؛ لأنّ الحسن لذاته هو الصحيح لغيره إذا تعدّدت طرقه. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [صحيحاً لغيره] وأجابوا بأجوبة أخر، الأول: أنه بتقدير الواو، قاله السيد السند، كأنه ظن أنه رواه بإسنادين. والثاني: المراد بالحسن معناه اللغوي، قاله ابن الصّلاح. والثالث: أنه بتقدير «أو»، قاله ابن حجر، كأنه ظن أنه تردّد. الرابع: أنه مرتبة بينهما. قاله ابن كثير. وعندي كلّها لا يخلو عن شيء. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [اعتبر... إلخ] كما قال في "كتاب العلل": وما ذكرنا في هذا الكتاب: «حديث حسن» فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كلّ حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا «حديث حسن». انتهى. (حواشي السعدي، كتاب العلل ملحق بجامع الترمذي، ١/٧٦)

الحسن تعدّد الطرق فكيف يكون غريباً؟

جواب الإشكال

بحيث يشمل ما جمّع فيه من الغرابة والحسن.

ويُجيبون بأنّ اعتبار تعدّد الطرق في الحسن ليس على الإطلاق^(١) بل في قسمٍ منه^(٢)، وحيث حكم باجتماع الحسن والغرابة، فالمراد به قسم آخر^(٣).

اختاره السيد السند.

وقال بعضهم: إنه أشار بذلك إلى اختلاف الطرق^(٤)، بأن^(٥) جاء في بتقدير الواو في قوله: «حسن غريب» أي: «حسن وغريب».

(١) قوله: [ليس على الإطلاق] إن الترمذي لم يُعرّف الحسن مطلقاً، وإنما عرفه بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه: حسن، من غير صفة أخرى، وذلك لأنه يقول في بعض الأحاديث: حسن، وفي بعضها: صحيح، وفي بعضها: غريب، وفي بعضها: حسن صحيح، وفي بعضها: حسن غريب، وفي بعضها: صحيح غريب، وفي بعضها: حسن صحيح غريب. وتعريفه إنما وقع على الأول فقط، وعبارته ترشد إلى ذلك حيث قال في آخر كتابه "الجامع" وما قلنا في كتابنا: «حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا». ففي هذا تصريح بأنه إنما أراد حسن الإسناد، فانتفى أن يريد حسن اللفظ الذي ادعاه بعضهم وحمل كلامه عليه. ("اليواقيت والدرر"، ٤٠٤/١)

(٢) قوله: [في قسمٍ منه] وهو الحسن لغيره، وهو المراد حيث أفرد بيان حسنه. (السعدي)

(٣) قوله: [قسم آخر] وهو الحسن لذاته، ولا يعتبر فيه التعدّد. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [اختلاف الطرق] وإلى هذا الجواب أشار ابن رجب رحمه الله في شرح "العلل"

فقال: أن يكون إسناده غريباً بحيث لا يعرف بذلك الإسناد إلا من هذا الوجه، ومتنه

حسناً بحيث روي من وجهين وأكثر، كما يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، فيكون

لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن، وإن كان إسناده غريباً. ("شرح علل الترمذي"، ٣٩٢/١)

(٥) قوله: [بأن] هذا هو الجواب الثاني، مُجمّله: أنه قال: «حسن غريب» باعتبار الإسنادين،

أحدهما يقتضي الحسن، والثاني يقتضي الغرابة. وفيه: أنه لا يجري في بعض المواضع؛

بعض الطرق غريباً، وفي بعضها حسناً.

الوجه الثالث: وبه قال ابن عبد البر. أي الترمذي. قلت: التردد من المصنّف بعيد. والله أعلم.
وقيل: الواو بمعنى «أو»^(١) بأنه يشكّ ويتردد في أنه غريب أو حسن،

الوجه الرابع من الوجوه، قائله ابن الصّلاح.
لعدم معرفته جزمًا. وقيل: المراد بالحسن هاهنا ليس معناه الاصطلاح،
الذي عرف به المحدثون. بل اللغوي بمعنى: ما يميل إليه الطّبع، وهذا القول بعيدٌ جدًّا^(٢).

فصل [في الاحتجاج بالصحيح والحسن والضعيف]

الاحتجاج بالصحيح والحسن

الاحتجاج^(٣) في الأحكام.....

حيث لم يُرو ذلك الحديث إلّا من وجه واحد، وحكم فيه بالحسن والغربة. فافهم.
(حواشي السعدي)

(١) قوله: [الواو بمعنى «أو»] ولا إشكال في أنّ الواو تستعمل بمعنى «أو» مجازاً، حين امتناع الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، ولكن المشكل هو أنّ الإمام الترمذي لم يأت بالواو بين الحسن والغريب، وقد ذكر مصطلح "حسن غريب" حوالي ٦٢٠ مرة في كتابه ولم يجمع بينهما بالعطف في أيّ موضع من المواضع، فلعله أراد أنّ الترمذي قد حذف الواو العاطفة التي هي بمعنى «أو»، ولكن يكفي أن يقال إنّ الترمذي حذف «أو» التي تدل على الشك والتردد. (حواشي السعدي بزيادة)

(٢) قوله: [جدًّا] لأنه على هذا يمكن أن يطّلق على الحديث الضعيف والموضوع إذا كان حسن اللفظ: أنه حسن، وذلك لا يقوله أحدٌ من المحدثين إذا جروا على اصطلاحهم. قاله ابن دقيق العيد. وأيضاً يلزم أنّ كلّ حديث - كيفما كان - يوصف بصفة الحسن؛ فإنّ كلّ الأحاديث حسنة الألفاظ. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [الاحتجاج] أي: إتيان الحجّة والدليل لذي مذهبٍ على مذهبه من الأحكام

بالخبر الصحيح^(١) مجمع عليه، وكذلك بالحسن لذاته عند عامة العلماء^(٢)،
 أي: الحسن لذاته. أي: جميع الفقهاء وأكثر المحدثين.

وهو ملحق بالصحيح في باب الاحتجاج^(٣) وإن كان دونه في المرتبة^(٤)^(٥).

والحديث الضعيف^(٦)

إذا كان متأهلاً له، بحيث يكون عالماً بمضمون الحديث وله ملكة يقوى بها على معرفة المطلوب منه بالحديث الصحيح، سواء كان صحيحاً لذاته أو لغيره متفق عليه بين المجتهدين والمحدثين وغيرهم. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [بالخبر الصحيح] أي: بالحديث الصحيح، سواء كان من مروياته أو مرويات غيره، وهو الحق. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [عند عامة العلماء] أي: كذلك الاحتجاج بالحسن لذاته مجمع عليه. (السعدي)

(٣) قوله: [في باب الاحتجاج] في كونه محتجاً به، خلافاً لأبي حاتم الرازي. (السعدي)

(٤) قوله: [دونه في المرتبة] لما فيه من نقصان يسير في الضبط والإتقان، قال ابن الصلاح:

الحسن يتقاصر عن الصحيح. قال الزركشي رحمه الله تعقيباً عليه: يعني من جهة الرتبة حتى لو تعارض حسن وصحيح قدّم الصحيح وإلا فهما مستويان في الاحتجاج بهما.

(النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، ١/٣١٨، الرقم: ٧٧)

(٥) قوله: [في المرتبة] فإنّ «الصحيح لذاته»: ما يكون جامعاً لجميع شرائط الصحة،

و«لغيره»: ما يقلّ فيه الضبط مع بقاء بقية الشروط، ولكن ينجبر بتعدد طرقه، بخلاف

«الحسن لذاته»؛ فإنه ما يقلّ فيه الضبط مع بقية الشروط من غير انجبار. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [والحديث الضعيف] أي: الحديث الذي قلّ فيه الشرائط المعتبرة في الصحيح

-سواء كانت القلة في جميعها أو بعضها- فصار قبوله ورده متساويين، فترجّح بتعدد

طرقه إلى جانب القبول فصار «حسناً لغيره»، أي: لتعدد طرقه؛ لأنّ للمجموع قوة

ما ليس للواحد، وليس المراد ما فقد فيه جميع الشرائط فهو مردود قطعاً وإن تعدّد

طرقه، إلا أنّ التعدّد يُشعر بوجود أصله، فاذا وجد له شاهد أو تابع أقوى منه يُقبل.

الذي بلغ^(١) بتعدد الطرق مرتبة الحسن لغيره أيضاً محتج به^{(٢)(٣)}.
أي: كالإجماع على حجية الحسن لذاته. → لـ: مجمع، مجتمع.

الاحتجاج بالضعيف

وما اشتهر^(٤) أن الحديث الضعيف^(٥) معتبر^(٦)

والله أعلم. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [الذي بلغ... إلخ] لعلّه إشارة إلى أن بعض «الضعيف» يبلغ مرتبة «الحسن» مع تعدّد طرقه إذا اشتدّ ضعفاً. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [أيضاً محتج به] أي: كما أن العلماء أجمعوا على جواز الاحتجاج بالحديث الصحيح والحسن لذاته، كذلك الحديث الحسن لغيره حجة يعمل به أيضاً عند جماهير العلماء من المحدثين والأصوليين وغيرهم، لأنه وإن كان في الأصل ضعيفاً لكنه قد انجبر ضعفه وتقوى بوروده من طريق آخر، مع سلامته من أن يعارضه شيء، فزال بذلك ما نخشاه من سوء حفظ الراوي أو غفلته، وتحصل بالمجموع قوة تدل على أنه ضبط الحديث، وحسن الظن براويه أنه حفظه وأداه كما سمعه، لذلك سمي الحديث حسناً. ("منهج النقد"، ص ٢٧١)

(٣) قوله: [محتج به] أي: محتج (به) عند عامة العلماء حجية الحسن لذاته. في "الأشعة" مجتمع به. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [وما اشتهر] تفريع على قوله: «والحديث الضعيف الذي بلغ... إلخ». (السعدي)

(٥) قوله: [الحديث الضعيف] في "التقريب" للنووي: ويجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى والأحكام كالحلال والحرام وغيرهما ممّا لا تعلّق له بالعقائد والأحكام. انتهى. (حواشي السعدي)

(٦) قوله: [معتبر] أي: مقبول ومعمول به، وممن نصّ على قبول الحديث الضعيف في فضائل الأعمال: أحمد بن حنبل وغيره، واختاره جمع عظيم من المحدثين، وصرّح

في فضائل الأعمال^(١) لا في غيرها، المراد مفرداته^(٢) لا مجموعها^(٣)؛ لأنه
 بتعدد طرقه.^١ أئمة الحديث والفقهاء.^٢ صرح به^(٤) الأئمة.

به ابن سيّد الناس في "عيون الأثر"، وعليّ القاري في "الحظّ الأوفر"، والسيوطي في رسالة "التعظيم والمنّة"، والسّخاوي في "القول البديع"، والعراقي في "الألفية"، والنووي في "الأذكار" و"التقريب"، والسّخاوي في "شرح الألفية" وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والحافظ ابن حجر، والإمام ابن الهمام في "فتح القدير"، و"تحرير الأصول" وغيرهم ممن تقدّم وتأخّر. وحكاها السيوطي عن أبي داود، وعن ابن العربي خلافاً. والحقّ هو الأوّل. والله أعلم. وسمعتُ من شيخنا مولانا المحدث الفقيه الزاهد الشاه محمد إسماعيل البهاري قدس الله سرّه: أنّ معنى قولهم: «الضعيف معتبر في الفضائل» هو ترجيح العمل المباح بحديث ضعيف لإثبات العمل وتشريعه؛ فإنّ المباح فعله وتركه سواء، فلمّا ورد في فضله حديث ضعيف رجّح جانب فعله. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [في فضائل الأعمال] أي: في فضائل الأعمال الثابتة والمندوبات التي يُثاب فاعلها، ولا يُذمّ تاركها؛ فإنه إن كان صحيحاً فقد أعطي حقه، وإلاّ لم يترتب مفسدة. وهاهنا بحث أطنبته في "تعليقاتي" قريباً من عشرة صحائف وفي "الدر المختار": يُعمل بالضعيف في فضائل الأعمال، وشرط العمل بالضعيف عدم شدّة ضعفه، وأن يدخل تحت أصل عامّ، وأن لا يعتدّ سنيّة ذلك الحديث. وأما الموضوع فلا يجوز العمل به بحال. انتهى. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [مفرداته] أي: ما تفرّد به راويه ولم يتعدّد طرقه. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [لا مجموعها] أي: ليس المراد ما تعدّد طرقه؛ لأنه إذا تعدّد دخل في الحسن، ويُحتجّ به في الأحكام. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [صرّح به] بجواز العمل بالحديث الضعيف في إثبات الأحكام وغيره إذا انجبر ضعفه، وارتقى إلى درجة الحسن. [علمية]

أي: ضعف الحديث الضعيف.

وقال بعضهم^(١): إن كان الضعيف من جهة سوء حفظ أو اختلاط أو

صدق الراوي وديانته. حفظ الراوي أو اختلاطه أو تدليس. ضعفه.

تدليس^(٢) مع وجود الصدق والديانة ينجر بتعدد الطرق، وإن كان من جهة

الموجب للطعن. ويصير حسناً لغيره.

اتهام الكذب أو الشذوذ أو فحش الخطأ^(٣) لا ينجر بتعدد الطرق والحديث^(٤)

ضعفه ولا يكون حسناً لغيره.

محكوم عليه بالضعف^(٥) ومعمول به في فضائل الأعمال^(٦).

لا في الأحكام.

(١) قوله: [وقال بعضهم] منهم الإمام النووي يقول: إذا روي الحديث من وجوه ضعيفة

لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، وصار حسناً، وكذا إذا كان ضعفه بالإرسال زال بمجيئه من وجه آخر، وأما الضعف لفسق الراوي فلا يؤثر فيه موافقة غيره، والله أعلم.

("التقريب والتيسير"، ص ١١٠-١١١)

(٢) قوله: [أو تدليس] يعني إن كان ضعف الحديث من جهة سوء حفظ الراوي أو

اختلاطه، أو برواية المدلس بالنعنة مع وجود الصدق والديانة ينجر ضعف هذا

الحديث بتعدد الطرق، ويرتقي إلى درجة الحسن لغيره. [علمية]

(٣) قوله: [فحش الخطأ] أي: كثرته بأن يكون خطؤه أكثر من صوابه، أو يتساويان إذ

لا يخلو الإنسان من الغلط والنسيان. ("شرح نخبه الفكر"، ص ٤٣٢)

(٤) قوله: [والحديث... إلخ] كحديث: ((مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا...))، فقد

نقل النووي اتفاق الحفاظ على ضعفه مع كثرة طرقه، ولكن بكثرة طرقه ارتقى عن

مرتبة المردود إلى المقبول في الفضائل. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [محكوم عليه بالضعف] يعني الحديث الضعيف الذي لا ينجر ضعفه بتعدد

الطرق، ولا يرتقي من الضعيف إلى الحسن لغيره يُحكم عليه بالضعف. [علمية]

(٦) قوله: [في فضائل الأعمال] يستحب العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال من

المستحبات والمكروهات، وهو مذهب جماهير العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم،

وَعَلَى مِثْلِ هَذَا^(١) يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ مَا قِيلَ: «إِنَّ لِحُقُوقِ الضَّعِيفِ
بِالضَّعِيفِ لَا يُفِيدُ قُوَّةً» وَإِلَّا فَهَذَا الْقَوْلُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ، فَتَدَبَّرْ.
لَا لِأَنَّ لِلْمَجْمُوعِ قُوَّةً مَا لَيْسَ لِلْوَحِيدِ.

فصل [في مراتب الصحيح]

"صحيح البخاري" أعلى الصحاح

لَمَّا تَفَاوَتْ مَرَاتِبُ الصَّحِيحِ^(٢)، وَالصَّحَّاحُ بَعْضُهَا أَصَحُّ مِنْ بَعْضٍ،
فَاعْلَمْ أَنَّ الَّذِي تَقَرَّرَ عِنْدَ جُمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّ "صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ" مُقَدَّمٌ
عَلَى سَائِرِ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ^(٣) حَتَّى قَالُوا: أَصَحُّ الْكُتُبِ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى
"صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ"^(٤).

وَقَدْ وَجَّهَ الْحَافِظُ الْهَيْتَمِيُّ الْإِسْتِدْلَالَ لِلْعَمَلِ بِالضَّعِيفِ فِي فُضَائِلِ الْأَعْمَالِ فَقَالَ: «قَدْ
اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فُضَائِلِ الْأَعْمَالِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ
صَحِيحًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَقَدْ أُعْطِيَ حَقُّهُ مِنَ الْعَمَلِ بِهِ. وَإِلَّا لَمْ يَتَرْتَبِ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ
مُفْسَدَةٌ تَحْلِيلٌ وَلَا تَحْرِيمٌ وَلَا ضِيَاعٌ حَقٌّ لِلْغَيْرِ». ("منهج النقد"، ص ٢٩٣)

(١) قَوْلُهُ: [عَلَى مِثْلِ هَذَا] الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الضَّعِيفَ الشَّدِيدَ لَا يَنْجِبِرُ ضَعْفُهُ بِتَعَدُّدِ
الطَّرِيقِ وَلَا يَرْتَقِي إِلَى حَيْزِ الْقَبُولِ، فَيَقَالُ: الْمُرَادُ هُنَا بِالضَّعِيفِ الضَّعِيفِ الشَّدِيدِ. [عِلْمِيَّةٌ]
(٢) قَوْلُهُ: [تَفَاوَتْ مَرَاتِبُ الصَّحِيحِ] قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ دَرَجَاتُ
الصَّحِيحِ تَتَفَاوَتْ فِي الْقُوَّةِ بِحَسَبِ تَمَكُّنِ الْحَدِيثِ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي تَبْتَنِي
الصِّحَّةَ عَلَيْهَا. وَتَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ ذَلِكَ إِلَى أَقْسَامٍ يَسْتَعْصِي إِحْصَاؤُهَا عَلَى الْعَادِّ الْحَاصِرِ.
("مقدمة ابن الصلاح"، ص ٢٢٢)

(٣) قَوْلُهُ: [الْمُصَنَّفَةُ] احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ "الْمُصَنَّفَةُ" عَنِ الْكُتُبِ الْمُنْزَلَةِ مِنَ السَّمَاءِ. (السَّعْدِيُّ)
(٤) قَوْلُهُ: ["صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ"] وَمَا رَوَى عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ

وجه ترجيح "صحيح مسلم" عند بعض المغاربة

وبعض المغاربة^(١)^(٢) رجّحوا "صحيح مسلم"^(٣) على "صحيح البخاري"،

كتاباً أكثر صواباً من كتاب مالك»، فذلك قبل وجود الكتّابين للبخاري ومسلم. ذكره ابن الصّلاح. (حواشي السّعدي)

(١) قوله: [بعض المغاربة] أي: علماء العرب كأبي محمد بن حزم شيخ أبي علي النّيسابوري وغيره. (حواشي السّعدي)

(٢) قوله: [المغاربة] جمع مغربي أي: المنسوين إلى بلاد المغرب منهم أبو علي النّيسابوري قال الياقوت الحموي: المغرب: ضد المشرق، وهي بلاد واسعة كثيرة، حدّها من مدينة "مليانة"، وهي آخر حدود "إفريقية" إلى آخر بلاد "السّوس" التي وراءها البحر المحيط، وتدخل فيه جزيرة "الأندلس". (معجم البلدان، ٢٩١/٤)

(٣) قوله: ["صحيح مسلم"] إنّ صحيح مسلم يا قاري لبحر علم ما له مجاري سلسال ما سلسل من حديثه ألدّ من مكرّر البخاري هو أحد الصّحيحين اللّذين هما أصحّ الكتب بعد كتاب الله تعالى، والثاني من الأصول الستّة. قال مسلم رحمه الله تعالى: «ألّفتُ كتابي هذا من ثلاث مائة ألف حديثٍ مسموعةٍ». وقال: «لو أنّ أهل الأرض يكتبون الحديث مائتي سنة ما كان مدارهم إلّا على هذا المسند». وقال: «ما وضعتُ شيئاً من كتابي إلّا بحجّة، وما أسقطتُ إلّا بحجّة». وفيه بالمكرّرات سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً، وبحدّف المكرّرات أربعة آلاف حديث. فإنّ من تأمل ما أودّعه في أسانيده وحسن سياقه، وأنواع الورع التام، والتحري في الرواية، وتلخيص الطرُق واختصارها، وضبط طرقها علم أنه إمام لم يُسبق، وفارس لا يُلحق. وقال النووي: «وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة، وهي كونه أسهل متناولاً من حيث إنه جعل لكلّ حديث موضعاً واحداً يليق به، جمّع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها وأورد فيه أسانيده المتعدّدة، وألفاظه المختلّفة،

والجُمهور يقولون: إِنَّ هذا^(١) فيما يرجع إلى حُسْن البيان^(٢)، وجودةِ الوضع
لـ مجيبين عن قول المغاربة. لـ حسن السياق بين الأحاديث.
والترتيب^(٣)، ورعاية دقائق الإشارات^(٤) ومحاسن النكات في الأسانيد^(٥)،

فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها ويحصل له الثقة بجميع ما أورده
مسلم من طرقه بخلاف البخاري». انتهى. وهذا الذي جرّأ بعض المغاربة على ترجيح
"صحيح مسلم" على "صحيح البخاري". قلت: وإن امتاز الإمام مسلم بهذا، فلبخاري
في مقابلته من الفضل ما ضمنه في الباب (أي أبوابه) من التراجم التي حيّرت الأفكار.
والله أعلم. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [إِنَّ هذا] أي: قولكم بترجيح "صحيح مسلم". (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [حسَن البيان] يعني أن صحيح مسلم له مزية من حيث الجمع والترتيب، ومن
حيث مراعاة بعض الدقائق والنكات الحسنة في الأسانيد، لا من حيث زيادة الصحة
والقوة وما يتعلق بهما. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [وجودةِ الوضع والترتيب] بحيث جمع طرق الحديث في موضع واحدٍ بأسانيد
متعددة. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [ورعاية دقائق الإشارات... إلخ] بأنه يبتدئ بالمُجمل والمشكل والمنسوخ

والمعنن والمُبهم، ثم يُردف بالمبيّن والمصرّح والناسخ والمعين والمنسوب. (السعدي)

(٥) قوله: [ومحاسن النكات في الأسانيد] الإمام مسلم صنف كتابه في بلده بحضور أصوله

في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق، ولا يتصدّى

لما تصدّى له البخاري من استنباط الأحكام ليُبوّب عليها، ولزم من ذلك تقطيعه

للحديث في أبوابه، بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد. يعني أن هذا جعل

كتاب مسلم أيسر تناولا للوصول إلى الحديث فيه، وأنفع للفقهاء في التعرف على اختلاف

الرواة في بعض ألفاظ الحديث. ("هدي السامري"، ١/١٤، "منهج النقد"، ص ٢٥٧)

أي: الترجيح بحسن السِّيَاق وما ذُكِر. ^١، والكلام في الصَّحَّة والقوَّة وما يتعلَّق بهما،
 من الشرائط المعتبرة في الصحيح. ^٢ أي: في صحَّة الأحاديث وقوَّتها.
 وليس كتاب يساوي "صحيح البخاري" في هذا الباب ^٣ بدليل كمال الصِّفَات
 التي اعتُبرت في الصَّحَّة في رجاله ^٣.

(١) قوله: [وهذا خارج عن المبحث] لأننا لا نتكلم عن حسن الجمع والترتيب وما يتعلق بهما. والتحقيق أن الخلاف بين الفريقين سهل، وذلك أن جهة المفاضلة مختلفة بين الفريقين. فالجمهور رجَّحوا "صحيح البخاري" بالنظر إلى المقصد الأصلي عند المحدثين، وهو توفر الصَّحَّة، وهذا هو الحقُّ فإن البخاري أشدَّ اتصلاً وأتقن رجالاً من "صحيح مسلم"، وأما مذهب من فضَّل "صحيح مسلم" فوجهه ما اعتنى به مسلم من منهج التأليف في كتابه. ("منهج النقد"، ص ٢٥٦-٢٥٧، ملخصاً)

(٢) قوله: [في هذا الباب] أي: في باب الصَّحَّة والقوَّة، ويجب التنبيه إلى أن هذا التفضيل تفضيل إجمالي للصحيحين على بعضهما، وليس معناه أن كل حديث في البخاري أصحَّ من أيِّ حديث في مسلم، بل كثيراً ما يوجد في "صحيح مسلم" حديث أصحَّ من حديث في البخاري، ولكن جملة الصَّحَّة في البخاري أرجح من جملتها في مسلم، وهذا أمر يقع فيه اللبس كثيراً لطلبة العلم. ("منهج النقد" ص ٢٥٧-٢٥٨)

(٣) قوله: [في رجاله] فإنَّ شرطَ البخاري أن يخرج ما ثبت فيه اللَّقيُّ من الراوي والمروي عنه، ولم يكتفِ على المُعاصرة، ومسلم اكتفى عليها. وأيضاً شرط البخاري أن يخرج ما اتَّصلَ إسناده بالثِّقات الملازمين لِمَن أخذوا عنه مدَّةً طويلةً، وقد يخرج عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتقان والملازمة، ومسلم رحمه الله يخرج حديث هذه الطبقة الثانية، وقد يخرج حديث من لم يَسَلَم من غوائل الجرح. إنَّ الذين انفرد بهم البخاري دون مسلم أربع مائة وبِضْعَةٍ وثلاثون رجلاً، المتكلَّم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج (لهم) دون البخاري ستُّ مائة وعشرون رجلاً، المتكلَّم فيهم بالضعف منهم مائة وستُّون. وكذلك الأحاديث المنتقاة عليها

وبعضهم توقف^(١) في ترجيح أحدهما على الآخر، والحق هو الأول^(٢).
كما هو مذهب الجمهور. ^{له وإليه مال القرطبي.}

المتفق عليه

والحديث الذي اتفق البخاري ومسلم على تخريجه، يسمّى «متفقاً عليه»^(٣)، وقال الشيخ^{(٤)(٥)}: بشرط أن يكون عن صحابي واحد.
^{متن ما أخرجه.}

فيهما نحو مائتي حديثٍ وعشرة أحاديث، واختصَّ البخاري منها بأقلَّ من ثمانين ولا شكَّ أنَّ ما قلَّ الانتقادُ فيه أرجح ممَّا كثر. والله أعلم. (حواشي السعدي)
(١) قوله: [وبعضهم توقف] قال الإمام الزركشي رحمه الله: قول ثالث، أنهما سواء، حكاه بعض المتأخرين، وإليه ميل أبي العباس القرطبي في مختصر البخاري إذ قال: والأولى ألا يقال في أحدهما أولى بل هما فرسا رهان وليس لأحد بمسابقتهما يدان. ("النكت على ابن الصلاح"، ١/١٧٠)

(٢) قوله: [والحق هو الأول] أي: ترجيح "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم". وقال الحافظ المزي: فإن قيل ما فائدة هذا الخلاف مع أن كلاَّ منهما يلزم العمل به؟ قلت: يظهر فائدته في الترجيح عند التعارض فيُقَدَّم ما رواه البخاري على ما رواه مسلم إذا قلنا بأرجحيته. ("النكت على ابن الصلاح"، ١/١٧٠)

(٣) قوله: [متفقاً عليه] وترى هذه الجملة كثيراً في أحاديث الباب الأول من "المشكاة"، أي: ما أخرجه البخاري ومسلم متفقاً. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [وقال الشيخ] أي: الحافظ ابن حجر، كما صرَّح به (الشيخ عبد الحق) في مقدمة "شرح سفر السعادة" ونصَّ عليه السخاوي في "فتح المغيث". (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [قال الشيخ] أي: الإمام ابن حجر العسقلاني في نكته: جميع ما قدمنا الكلام عليه من المتفق هو: ما اتفقا على تخريجه من حديث صحابي واحد، أما إذا كان المتن الواحد عند أحدهما من حديث صحابي غير الصحابي الذي أخرجه عنه الآخر

عدد الأحاديث المتفق عليها

بين الشيخين.

وقالوا: مجموع الأحاديث المتفق عليها ألفان وثلاثمائة وستة وعشرون.

درجات الصحاح

وبالجملة:

- ١- ما اتفق عليه الشيخان مقدّم على غيره^(١).
- ٢- ثم ما تفرّد به البخاري. ^{يقدم} ولم يخرجّه مسلم.
- ٣- ثم ما تفرّد به مسلم. ^{بتخريجه دون البخاري}.
- ٤- ثم ما كان على شرط البخاري ومسلم. ^{صحيحاً} ولم يخرجاه وخبرهما من الأئمة.
- ٥- ثم ما هو على شرط البخاري. ^{فقط دون مسلم}.
- ٦- ثم ما هو على شرط مسلم. ^{دون البخاري}.
- ٧- ثم^(٢) ما رواه غيرهم من الأئمة الذين التزموا الصّحة^(٣)

مع اتفاق لفظ المتن أو معناه. فهل يقال في هذا أنه من المتفق؟ فيه نظر على طريقة

المحدثين. ("النكت على ابن الصلاح"، ١/ ٣٦٤)

(١) قوله: [مقدّم على غيره] اعلم أنّ التقدّم مختصّ بما لم ينتفده أحدٌ من الحفاظ مما

في الكتابين وبما لم يقع التخالف بين مدلوليه مما وقع فيهما حيث لا مرجح، وما عدا

ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحّته. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [ثم... إلخ] يقدم الصحيح الذي رواه غير الشيخين ومنّ نحا نحوهم كابن

خزيمة وابن الجارود وأصحاب السنّة ومالك وأحمد وغيرهم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [التزموا الصّحة... إلخ] أي: عهدوا بأنهم لا يذكرون إلا حديثاً صحيحاً

وصحَّحُوهُ^(١). فالأقسام سبعة.
 أي: أقسام الصحَّاح.

معنى شرط البخاري ومسلم

فيما مرَّ.
 والمراد بشرط^(٢) البخاري ومسلم أن يكون الرِّجال^(٣) متَّصِفِينَ بالصفات التي يتَّصف بها رجال البخاري ومسلم من الضبط والعدالة وعدم الشُّذوذ والنِّكَارَةِ والغفلة. وقيل^(٤): المراد بشرط البخاري ومسلم رجالهما أنفسُهُم^(٥).
 أي: فيما هو المراد بشرط الشيخين.
 والكلام في هذا طويل^(٦).....

- لديهم في كتبهم، وحكموا على ذلك الحديث بالصِّحَّة. [علمية]
- (١) قوله: [وصحَّحُوهُ] الواو بمعنى «أو»، أي: لم يلتزموا الصِّحَّة ولكن صحَّحوه كالترمذي. (حواشي السعدي)
- (٢) قوله: [والمراد بشرط... إلخ] اعلم أنه لم يصرِّح أحد من الشيخين بشرط في كتابه ولا في غيره كما جزم به غير واحد منهم النووي. قاله السَّخاوي، ولذا اختلف الأئمة في ذلك. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٣) قوله: [الرِّجال] أي: الرِّوَاة، سواء كانوا ممن أخرج لهم الشيخان أم لا. (السعدي)
- (٤) قوله: [وقيل] وإليه ذهب النووي وابن دَقِيق العِيد والذهبي والحاكِم وابن الصَّلَّاح. إنما ضَعَفَهُ لأنَّ الظاهر والأوفق عنده هو الأوَّل، كما صرَّح به في مقدمة "شرح سِفَر السَّعَادَةِ". (حواشي السعدي)
- (٥) قوله: [أنفسُهُم] أي: رجال البخاري ومسلم الذين أخرج لهم بعينهم، لا مَنْ لم يخرجوا لهم، وإن كانوا في الصفات مثل رجالهما. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (٦) قوله: [والكلام في هذا طويل] وقد اختلف في ذلك قال الحافظ جمال الدين المزي: اصطلاح المتقدمين إذا قالوا: «على شرط البخاري ومسلم» أن ذلك مخرج على نظير رجال الصحيحين. واصطلاح المتأخرين: إذا كان على رجال الصحيحين. وبهذا جزم

ذكرناه في مقدمة "شرح" ^(١) سفر السَّعادة ^(٢).

فصل [في كُتب الصَّحاح]

البخاري ومسلم لم يستوعبا الصَّحاح

الأحاديث الصحيحة لم تُنَحْصِر في صحيحي "البخاري" و"مسلم" ^(٣)،
ولم يستوعبا الصَّحاح كُلِّها، بل هما مُنَحْصِران في الصَّحاح ^(٤)، والصَّحاح

النووي وغيره فقال: المراد بقولهم: «على شرطهما» أن يكون رجال إسناده في كتابيهما مع بقاء شروط الصحة. ("النكت على ابن الصلاح للزركشي"، ٢٥٧/١)
(١) قوله: [شرح] لمصنّف هذه "المقدمة" الشيخ شيخ الهند المُرَوِّج علم الحديث في "الهند" المحدث المحقّق عبد الحق بن سيف الدّين الدهلوي المتوفى ١٠٥٢هـ، وهذا شرح في الفارسية، شَرَح فيه معنى الحديث وهُدَى النبي صلى الله عليه وسلم، وفاض في علم الإسناد وأبرز الحق، وانتصر مذهب الأحناف الذي أراد خُمُولَه صاحبُ المتن، وذكر في أوله مقدّمة في علم الإسناد، وتعبّ في آخر شرحه على صاحب المتن في ذكر الموضوعات، حيث حَكَم بالوضع لكثير من الأحاديث الثابتة تبعاً لابن الجوزي. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [سفر السَّعادة] للشيخ الإمام الأوحد، وحيد زمانه وأعجوبة عصره، محمد بن يعقوب، الشهير بالشيخ مجد الدّين الفيروز آبادي، اللغوي، صاحب "القاموس"، المتوفى ٨١٧هـ. (حواشي السعدي بحذف)

(٣) قوله: ["البخاري" و"مسلم"] بحيث لم يوجد حديث صحيح عند غيرهما من الكُتب المصنّفة في الحديث. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [في الصَّحاح] أي: جميع ما فيهما من الأحاديث صحاح، فالصحيحان محصوران في الأحاديث الصَّحاح، لا الصَّحاح محصورة فيهما. (حواشي السعدي)

التي عندهما وعلى شرطهما أيضاً لم يُورداها في كتابيهما^(١) فضلاً عما عند غيرهما^(٢).

استشهاد على قوله: «لم يُوردا». أي: "الصحيح الجامع" له.
 قال البخاري: ما أوردت في كتابي هذا إلا ما صح، ولقد تركت كثيراً من الصحاح. وقال مسلم: الذي أوردت في هذا الكتاب من الأحاديث صحيح، ولا أقول: إن ما تركت ضعيف^(٣).

ولا بد أن يكون في هذا الترك والإتيان^(٤) وجه تخصيص^(٥) الإيراد

(١) قوله: [كتابيهما] أي: كما لم يستوعبا جميع الصحاح كذلك لم يُوردا جميع ما عندهما. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [عند غيرهما] أي: فكيف بما لم يكن عندهما صحيح بل عند غيرهما، أي: لم يُوردا جميع ما عندهما من الصحاح، وكذلك لم يُوردا ما عند غيرهما من الصحاح. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [لا أقول: إن ما تركت ضعيف] أي: (لا أقول) إن ما لم أورد من الأحاديث في كتابي ضعيف بل تركت من الصحاح. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [الترك والإتيان] قال النووي: «إذا كان الحديث الذي تركاه أو أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر: أصلاً في بابه ولم يخرج له نظيراً ولا ما يقوم مقامه فالظاهر أنهما اطلعا فيه على علة، ويحتمل أنهما نسياه أو تركاه خشية الإطالة، أو رأيا أن غيره يسد مسدّه». انتهى. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [وجه تخصيص... إلخ] قال البخاري ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح مخافة الطول. وقال مسلم ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه. يريد ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم. ("تدريبات الراوي" ص ٥٦)

والترك^(١)، إمّا من جهة الصّحّة أو من جهة مقاصد آخر^(٢).

مستدرک الحاکم

➤ شروع في بيان أنه كيف يُعرف الصحيح الزائد. «الاستدراك» يافتن. ➤
والحاکم أبو عبد الله^(٣) النّيسابوري صنّف كتاباً سمّاه "المُستدرک"^(٤)

(١) قوله: [والترك] بأن ما تركاه يكون منحطاً عمّا اشترطاه في الإيراد، وإن كان صحيحاً في نفس الأمر أو عند غيرهما. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [مقاصد آخر] كَمَلال الطول، أو قيام غيره مقامه، والأوجه عندي مَلال؛ لما روى ابن الصّلاح عن البخاري أنه قال: «ما أدخلتُ في كتابي "الجامع" إلا ما صحّ، وتركتُ من الصّحاح لِمَلال الطول». والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [الحاکم أبو عبد الله] محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري الشهير بالحاکم، من أكابر حفاظ الحديث، توفي سنة ٤٠٥هـ. من كتبه: "معرفة علوم الحديث". ("الأعلام"، ٢٢٧/٦)

(٤) قوله: ["المُستدرک"] هو في الاصطلاح: ما زيد على الكتاب من الأشياء التي لم تُذكر فيه، وكانت جديرةً أن تُذكر.

١- و"الجامع": الذي يحتوي على ثمانية أشياء، وهي: سير وآداب وتفسير وعقائد وفتن وأحكام وأشراف ومناقب. والجامع هو: "البخاري" و"الترمذي"، أما "صحيح مسلم" فليس بجامع؛ لقلة التفسير فيه.

٢- و"السّنن": هي التي فيه الأحكامُ فقط على ترتيب أبواب الفقه كـ"سُنن أبي داود"، و"النسائي".

٣- و"المُسند": الذي يُذكر فيها الأحاديثُ من الصّحابة بحسب رِعاية ترتيبهم بدون ترتيب أبواب الفقه كـ"مسند الإمام أحمد".

٤- و"المُعجم": الذي يُذكر فيه أحاديث الشيوخ مرتبةً، كالترتيب في "المُسند" كـ"معجم الطبراني".

بمعنى أنّ ما تركه البخاري ومسلم من الصحاح أورده في هذا الكتاب ^{لوجه التسمية. أي: تدارك ما فاتهما.}
وتلافي^(١) واستدرك، بعضها على شرط الشيخين وبعضها على شرط أحدهما ^{أي: بعض الأحاديث فيها.}
وبعضها على غير شرطهما^(٢).

- ٥- و"الجزء": هو الذي يحتوي على أحاديث مسألة واحدة، كـ"جزء القراءة" للبخاري.
- ٦- و"المفرد": الذي يحتوي على أحاديث شخص واحد، مثل أحاديث أبي هريرة.
- ٧- و"العربية": التي فيها تفرّدات تلميذ واحد من شيوخه، لم تكن مروية عن غيره من تلامذة ذلك الشيخ.
- ٨- و"المستخرج": ما استخرج لإثبات أحاديث كتاب آخر مع رعاية ترتيبه ومُتُونه وطرق إسناده إلى شيخ ذلك المصنّف أو شيخ شيخه كـ"المستخرج" لأبي نُعيم على البخاري.
- ٩- و"الأربعين": ما يجمع فيه أربعون حديثاً في باب واحد أو شتّى بسند واحد أو بأسانيد متنوّعة، و"الأربعينات" كثيرة.
- ١٠- و"الأمالي": جمع إملاء، وهو أن يقعد العالم حوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيكلم العالم بما فتح الله تعالى عليه عن ظهر قلبه، وتكتبه التلامذة، كـ"أمالي" الحافظ ابن حجر.
- ١١- و"الأطراف": وهو ما جُمع فيه أطرافُ الأحاديث المخرّجة في كتاب معيّن، مع ذكر مَنْ روى عنه ذلك المخرّج، كـ"الأطراف" للمزي.
- ١٢- و"الرسالة": وهي ما يذكر فيه أحدُ الأمور الثمانية التي تكون في "الجامع".
- ١٣- و"الصحيح": ما التزم فيه أن يُورد الأحاديثُ الصحاحُ كـ"صحيح البخاري" و"مسلم" و"ابن خزيمة". فهذه أربعة عشر نوعاً لكُتُب الحديث. والله أعلم. (حواشي السعدي)
- (١) قوله: [تلافي] تلافي الشيء تداركه، ويقال: «تلافي التقصير»، و«هذا أمر لا يتلافي».
- «واستدرك» عطف تفسير. [علمية]

(٢) قوله: [وبعضها على غير شرطهما] يعني أن الحاكم قد ذكر في كتابه ثلاثة أقسام:

وقال: إن البخاري ومسلماً لم يحكما بأنه ليس أحاديث صحيحة غير
^١الحاكم في ابتداء "المستدرک".
 ما خرّجاه في هذين الكتّابين.

^٢أي الحاكم في وجه تدوين "المستدرک".
 وقال: قد حدث في عصرنا هذا فرقة من المبتدعة، أطالوا ألسنتهم
 بالطعن على أئمة الدين، بأن مجموع ما صحّ عندكم من الأحاديث لم يبلغ
^٣زهاء (١) عشرة آلاف.
 انتهى ما قال الحاكم.

ونقل عن البخاري أنه قال: «حفظت من الصّاح مائة ألف حديث،
 ومن غير الصّاح مائتي ألف». والظاهر^(٢) والله أعلم أنه يريد الصحيح
 على شرطه.

^٤أي: جميع ما أورد الحاكم في كتابه "المستدرک".
 ومبلغ ما أورد في هذا الكتاب مع التكرار سبعة آلاف ومائتان وخمسة
 وسبعون حديثاً، وبعد حذف التكرار أربعة آلاف.

١- ما توفّر فيه جميع الشروط المعتبرة لكون الحديث صحيحاً عند كلّ من البخاري
 ومسلم، فيكون صحيحاً عندهما جميعاً. ٢- ما توفّر فيه إما جميع شروط البخاري
 رحمه الله فقط، أو جميع شروط مسلم رحمه الله فقط، فيكون صحيحاً عند أيّ واحد
 منهما. ٣- ما لم يتوفّر فيه جميع شروط الشيخين بل توفّر فيه شروط الآخرين لكون
 الحديث صحيحاً عندهم. [علمية]

(١) قوله: [زهاء] أي قدرها تقريبا، زهاء الشيء مقداره، وما يقرب منه يقال: هم زهاء
 ألف. [علمية]

(٢) قوله: [والظاهر... إلخ] هذا مقولة الشيخ، أراد تفسير قول البخاري: «حفظت
 ... إلخ». (حواشي السعدي)

صحيح ابن خزيمة

في ضبط الصحيح الزائد على الصحيحين.

ولقد صنّف الآخرون من الأئمة صحاحاً، مثل "صحيح" ^(١) ابن خزيمة ^(٢) كذا في "طبقات الذهبي" ^(٣) أئمة الحديث ^(٤) كتباً في الصحاح من الأحاديث. الذي يقال له: إمام الأئمة، وهو شيخ ابن حبان ^(٣)، وقال ابن حبان في مدحه: ما رأيت على وجه الأرض أحداً أحسن في صناعة السنن، وأحفظ للألفاظ الصحيحة منه، كأن السنن والأحاديث كلها نُصِبَ عينه ^(٤).

صحيح ابن حبان

ومثل "صحيح ابن حبان" تلميذ ابن خزيمة، ثقة ^(٥) ثبت فاضل إمام فهام.

(١) قوله: [صحيح] قال السيوطي: "صحيح ابن خزيمة" أعلى مرتبة من "صحيح ابن حبان"؛ لشدة تحريه حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام (في الإسناد)، فيقول: إن صح الخبر أو إن ثبت كذا ونحو ذلك. وهو قريب من "صحيح مسلم" في الصحة. كذا في "التدريب". (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [ابن خزيمة] محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر النيسابوري الشافعي. يعرف بابن خزيمة، الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام، صاحب التصانيف. ولد سنة ٢٢٣هـ، وتوفي سنة ٣١١هـ. ("سير أعلام النبلاء"، ١١/٣٥٨)

(٣) قوله: [ابن حبان] هو أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي صاحب "الصحيح"، حافظ ثبت إمام حجة، وكان من أوعية العلم في الحديث والفقه واللغة والوعظ وغير ذلك حتى الطب والنجوم والكلام. وتوفي رحمه الله سنة ٣٥٤هـ. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [نُصِبَ عينه] «نُصِبَ العين» ما يكون أمام الرجل من مقصوده، أي: إنما كان مقصوده ومطلوبه طلب جميع الأحاديث والسنن. (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [ثقة] مرفوع على أن مبتدأه محذوف، أي: هو. (حواشي السعدي)

وقال الحاكم: كان ابن حبان من أوعية العلم واللغة والحديث والوعظ وكان من عَقلاء الرجال^(١).

صحيح الحاكم "المستدرک"

ومثل صحيح الحاكم أبي عبد الله النيسابوري الحافظ الثقة المسمّى بـ"المستدرک" وقد تطرّق في كتابه التسهّل^(٢)^(٣)، وأخذوا عليه^(٤) وقالوا:

(١) "تذكرة الحفاظ"، ٩٠/٣، الرقم: ٨٧٩.

(٢) قوله: [التسهّل] قال الحافظ: إنما وقع للحاكم التسهّل؛ لأنه سوّد الكتاب ليُنقّحه فأعجلته المنية. وقال: «قد وجدت قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من "المستدرک": «إلى هنا انتهى إملاء الحاكم... إلخ» والتسهّل في القدر المملّى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده». (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [التسهّل] قال الإمام ابن الصلاح: الحاكم واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به. فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن، يحتاج به، ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه. ("مقدمة ابن الصلاح"، ص ٢٨)

(٤) قوله: [وأخذوا عليه] قد لخص الحافظ الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ) "المستدرک"، وأبان ما فيه من ضعيف أو منكّر وهو كثير، وجمع جزءاً في الأحاديث التي فيه وهي موضوعة، وهي نحو مائة حديث. ولذا قالوا: لا نعتد على تصحيح الحاكم إلا بعد تصويب الذهبي. قال الماليني: طالعت "المستدرک" من أوّله إلى آخره، فلم أر حديثاً على شرطيهما. قال الذهبي: هذا إسرافٌ وغلوٌ من الماليني، وإلا ففيه جملة وافرة على شرطيهما، وجملة كثيرة على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب، وفيه نحو الربع مما صحّ سنّده، وفيه بعض الشيء، وما بقي -وهو نحو الربع- مناكير

ابن خزيمة وابن حبان أمكن وأقوى من الحاكم^(١)، وأحسن وألطف في
لشدّة تحرّيهما وقوّة شرطهما. أي: أرفع مكانة.
الأسانيد والامتون.

"المختارة" للمقدسي

ومثل "المختارة"^(٢) للحافظ ضياء الدين المقدسي^(٣) وهو أيضاً خرج
في "المختارة". قاله ابن كثير. للحاكم.
صحيحاً ليست في الصحيحين، وقالوا: كتابه أحسن من "المستدرک".

صحيح أخرى

ومثل "صحيح"^(٤)

واهيات لا تصحّ، وفي بعض ذلك موضوعات. انتهى. قال مُسنّد الوقت الشاه ولي الله
الدّهلوي: قد تتبعت ما استدركه فوجدته قد أصاب من وجهٍ ولم يُصب من وجهٍ.. إلخ.
والله أعلم. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [وأقوى من الحاكم] قال الحازمي: ابن حبان أمكن في الحديث من
الحاكم. وقال ابن كثير: إن ابن خزيمة وابن حبان التزما الصحة، وهما خير من
المستدرک بكثير، وأنظف أسانيد وامتونا. ("الشذائقيّاح"، ص ٩١)

(٢) قوله: ["المختارة"] في "كشف الظنون": «التزم فيه الصحة، فصحّ فيه أحاديث لم
يُسبَق إلى تصحيحها». قال ابن رجب: "المختارة": «.. خرّجها من مسموعاته، كتبَ
منها تسعين جزءاً، ولم تُكَمَل». كذا في "شذرات الذهب". (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [ضياء الدين المقدسي] وهو محمد بن عبد الواحد بن أحمد، أبو عبد الله،
ضياء الدين المقدسي، الحافظ، القدوة، صاحب التصانيف، ولد سنة ٥٤٩هـ، وتوفي
سنة ٦٤٣هـ. ("سير أعلام النبلاء"، ٣٩٧/١٦، "تذكرة الحفاظ"، ١٣٣/٤)

(٤) قوله: [صحيح] أورد فيه أسانيد "صحيح مسلم" مع إزدياد طرق أخرى عليه، وأورد

أبي عوانة^(١) و"ابن السَّكَن"^{(٢)(٣)} و"الْمُنْتَقَى"^(٤) لابن الجارود^(٥) وهذه
 المذكورة من الصحيحين وغيرها. بالأحاديث الصحاح. من المحدثين.
 الكتب كلها مُختَصَّة بالصَّحاح ولكن جماعة انتقدوا عليها^(٦) تعصُّباً^(٧) أو
 فانتقدوا على الضَّعاف فقط.
 إنصافاً، وفوق كلِّ ذي علمٍ عليمٌ^(٨) والله أعلم.

فيه صحاحاً ليست في "صحيح مسلم"؛ ولذا صار كتاباً على حِدة، وسُمِّي "صحيح
 أبي عوانة"، وإلاَّ فهو في الحقيقة مستخرَج على "مسلم"، ولخصه الذهبي وسمَّاه:
 "الْمُنْتَقَى". (حواشي السعدي)

(١) قوله: [صحيح أبي عوانة] هو "المسند الصحيح المُخرَج على صحيح مُسلم" وأبو
 عوانة: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري ثم الإسفراييني، من أكابر حفاظ
 الحديث، توفي سنة ٣١٦هـ. ("تاريخ دمشق"، ١٤٥/٧٤-١٤٦، "الأعلام"، ١٩٦/٨)

(٢) قوله: [ابن السَّكَن] أي: "صحيح ابن السَّكَن"، وسمَّاه "الصحيح المُنتَقَى". (السعدي)
 (٣) قوله: [ابن السكَن] وهو سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي، أبو علي،
 الحافظ، توفي سنة ٣٥٣هـ. ("تذكرة الحفاظ"، ١٠٠/٣، "الأعلام"، ٩٨/٣)

(٤) قوله: ["الْمُنْتَقَى"] هو مستخرَجٌ على "صحيح ابن خُزَيْمة"، واكتفى فيه على
 الأحاديث، ولذا سمي بـ"الْمُنْتَقَى". (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [ابن الجارود] وهو عبد الله بن علي بن الجارود، أبو محمد، النيسابوري
 المجاور "بمكة"، من حفاظ الحديث، توفي سنة ٣٠٧هـ. ("تذكرة الحفاظ"، ١٢/٣،
 "الأعلام"، ١٠٤/٤)

(٦) قوله: [انتقدوا عليها] أي: تعقبوا على أحاديث تلك الكتب وأظهروا ما فيها من العِلل،
 فسلك بعضهم في الانتقاد مَسْلَك الإنصاف، وبعضهم طريق التعصُّب والانحراف.
 (حواشي السعدي)

(٧) قوله: [تعصُّباً] فانتقدوا على الصَّحاح كما انتقدوا على الضَّعاف. (حواشي السعدي)

(٨) قوله: [وفوق كلِّ ذي علمٍ عليمٌ] أي: الانتقاد ليس ببَعيد؛ لقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ

فصل [في الكتب الستة المشهورة]

الكتب الستة المشهورة المقررة في الإسلام التي يقال لها: «الصحاح الستة»^{(١)(٢)} هي: "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم" و"الجامع للترمذي" و"السنن لأبي داود"^(٣)

ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ ﴿[يوسف: ٧٦]﴾. (حواشي السعدي)

(١) قوله: «الصحاح الستة» وهي التي خُصَّت بمزيد الصحة والشُّهرة والقبول، تلقَّتها الأمة المَرْحُومة جميعاً من السلف والخلف تلقياً لا يُحوَّل، وعليها اقتصرُوا في قراءة كتب الحديث وتدريسه، وبها اكتفوا في تحصيل سند هذا العلم وتأسيسه. سمعتُ من شيخنا البحر بحر العلوم مولانا مشتاق أحمد الكانفوري: أنه قال: قال السَّدي: من أراد المطالب العلميَّة فـ"صحيح البخاري"، ومن أراد سرِّد الروايات فـ"صحيح مسلم"، ومن أراد كثرة الأحكام: فعليه بـ"أبي داود"، ومن أراد الاطِّلاع على الفنون الحديثية: فـ"الترمذي"، ومن أراد علوَّ المطالب مع حُسْن السَّرِّد ومع خُلوص الأحكام: فـ"النسائي"، ومن أراد ما اشتمل على المتون الكثيرة التي انفرد بها عن غيره من الكتب: فـ"ابن ماجه"، وإن نظر إلى جلاله المصنَّف وإمامته فـ"الموطأ" للإمام مالك، وإن أراد جمعَ كتاب دُونَ في الإسلام مع جلاله مؤلِّفه فـ"مسند الإمام أحمد" رحمه الله. (السعدي)

(٢) قوله: [الصحاح الستة] هكذا وجدنا في النسخ القديمة والمحققة التي بين أيدينا بتذكير كلمة "الست"، والقياس "الستة" (كما في نسخة مطبوعة) لأن معدودها الصحاح، ومفردتها الصحيح، وهو مذكر. والقاعدة تقول: ينظر في تأنيث الثلاثة وأخواتها إلى واحد المعدود إن كان المعدود جمعاً لا إلى لفظ المعدود. وهناك قائل يقول: أجاز بعض النحاة اعتبار حال الجمع. ("شرح الرضي على الكافية"، ٢٩١/٣، "أخطاء اللغة العربية"، ص ١٢٦)

(٣) قوله: ["السنن لأبي داود"] قال الخطَّابي: «إنَّ "كتاب السنن" لأبي داود كتابٌ

و"النسائي" (١) و"سنن ابن ماجه" (٢). وعند البعض "الموطأ" (٣)
أي: عند كثير من المحققين المتأخرين. لـ معدود في الصحاح.

شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رُزِقَ القبول من كافة الناس». قال أبو داود: كتبتُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث، فانتخبتُ منه أربعة آلاف حديثٍ وثمان مائة، ضممتُها هذا الكتاب، ذكرتُ الصحيح وما يُشبهه ويُقاربه. وقال: ما أخرجتُ في كتابي إلا ما هو صالح للعمل. (حواشي السعدي)

(١) قوله: ["النسائي"] أي: "السنن" المسماة بـ"المجتبى"، صرح به السبكي، وهو الأشهر، أو بـ"المجتبى" قاله السيوطي. صنف النسائي أولاً "سننه الكبرى" وخرج فيها عن كل شخص لم يجمع على تركه، فأهداها إلى أمير الرملة، فقال: أكل ما فيها صحيح؟ فقال: فيها الصحيح والحسن وما يقاربهما. فقال: ميز لي الصحيح، فصنف له "السنن الصغرى" وسماه "المجتبى" وهذا كتابه أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها ترصيفاً، وكأنه جامع بين طريقتي البخاري ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل، وهو أقل الكتب بعد الصحيحين ضعيفاً أو رجلاً مجروحاً. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: ["سنن ابن ماجه"] قال الحافظ ابن حجر: "كتاب السنن لابن ماجه جامع جيد كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جداً، بلغني أن السري يقول: «مهما انفرد بتخريجه فهو ضعيف غالباً». قال: وليس الأمر كذلك على إطلاقه باستقرائي. وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكورة. انتهى. وكتابه هذا لا يُعدّ من الأصول عند كثير من المحققين، وأول من أضافه إليها أبو الفضل بن طاهر المقدسي، ثم الحافظ عبد الغني في "الكامل". والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: ["الموطأ"] وهو الأول وأم الصحيحين الذي تقدمهما وضعاً ولم يتأخر عنهما رتبةً، وهو أول كتاب صنف في الأبواب، ممزوجة بآثار الصحابة والتابعين، وكان وضع فيه زهاء عشرة آلاف حديث، ثم لم يزل ينزل فيها حتى بقي منه هذا القدر مما رآه أنه أصلح للمسلمين، وعرضه على سبعين فقيهاً من فقهاء "المدينة"، فكلهم واطؤوه،

بدل "ابن ماجه" ^(١)، وصاحب "جامع الأصول" اختار "الموطأ".
أي: ابن الأثير. ^ج في كتابه "جامع الأصول".

أحاديث الكتب الأربعة

وفي هذه الكتب الأربعة ^(٢) أقسامٌ من الأحاديث من الصّحاح ^{بيانته} والحسان والضّعاف، وتسميُها بـ«الصّحاح الستّ» بطريق التغليب ^(٣).

اصطلاح البغوي

وسمّى صاحب "المصابيح" أحاديثَ غيرِ الشيخين بالحِسان ^(٤)، وهو

قال: فسمّيته "الموطأ". قال أبو زُرعة: لو حلف رجل بالطلاق على أحاديث مالك التي في "الموطأ" أنها صحاح كلّها: لم يحنث. والله أعلم. (حواشي السعدي)
(١) قوله: ["ابن ماجه"] وقد اعتبر هذا الكتاب رابع السنن، ومتمم الكتب الستة، وكان المتقدمون يعدّونها خمسة، ثم جعل بعضهم "الموطأ" سادسها، ولما رأى بعض الحفاظ "سنن ابن ماجه" كتاباً مفيداً قوياً النفع أدرجه في الأصول. وإنما قدّم "سنن ابن ماجه" على "الموطأ" لكثرة زوائده على الكتب الخمسة، والمقصود بالزوائد: الأحاديث المرفوعة. وأما من خالف فاعتبر "الموطأ" هو سادس الكتب الستة، فلاجل أن غالب ما ينفرد به ابن ماجه هو من الأحاديث الضعيفة. ("منهج النقد"، ص ٢٧٨، "مناهج المحدثين"، ص ٢٢٦-٢٢٧)

(٢) قوله: [الكتب الأربعة] أي: "الجامع" للترمذي و"السنن" للنسائي و"أبي داود" و"ابن ماجه". (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [بطريق التغليب] هو ترجيح أحد الشيئين فصاعداً على الآخر في السّمة، كتسمية الشمس والقمر بـ«القمرين». (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [بالحسان] قال الإمام النووي وأما تقسيم البغوي أحاديث المصابيح إلى حسان

قريب من هذا الوجه^(١)، قريب من المعنى اللغوي أو هو اصطلاح جديد منه.
 أي: بطريق التغليب. → هو ما يميل إليه الطبع. → من صاحب "المصاييح". → بدل من قوله: هو قريب.

كتاب الدارمي

وقال بعضهم^(٢): "كتاب الدارمي"^(٣) أخرى وألّيق بجعله سادس الكتب؛
 لأنّ رجاله أقلّ ضعفاً، ووجود الأحاديث المنكرة والشاذّة فيه نادر، وله
 أسانيد عالية^(٤).....

وصحاح مريداً بالصحاح ما في الصحيحين، وبالحسن ما في السنن فليس بصواب؛
 لأنّ في السنن الصحيح والحسن والضعيف والمنكر. ("التقريب والتيسير"، ص ٣٠)
 (١) قوله: [قريب من هذا الوجه] أي: قريب من وجه التغليب، حيث أطلق اسم الحسان
 بحيث يعم الصحاح والضعاف، وقال المصنف رحمه الله: "قريب من هذا الوجه"
 ولم يقل "من هذا الوجه"، لأنّ التغليب عادةً يكون بإطلاق الأكثر بحيث يعم القليل،
 أو إطلاق الأفضل بحيث يعم المفضول، ولذا لا يوجد تغليب المؤنث على المذكر،
 فكان الأوفق تغليب الصحاح على الحسان لا العكس، لأنّ الصحاح هو الأكثر في
 هذه الكتب الأربعة، وأنّ الصحاح هو الأفضل من الحسان. [علمية]

(٢) قوله: [وقال بعضهم] كالحافظ صلاح الدين العلائي وتبعه ابن حجر.
 (٣) قوله: [كتاب الدارمي] هو الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن التميمي
 الدارمي صاحب "المُسند"، المتوفى سنة ٢٥٥هـ. وكتابه كتاب قديم مبارك مرّتب
 على الأبواب، جامعٌ للأحاديث النبويّة والآثار، وحقّه أن يسمّى بـ "السنن" دون
 "المُسند"، لكن اشتهر بـ "المُسند" على خلاف اصطلاح المحدثين، وبعضهم سمّاه
 بـ "الصحيح" كما رآه مُعلّطاي بخطّ المنذري. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [أسانيد عالية] اعلم أنّ علوَّ الإسناد على قسمين: أحدهما: العلوّ المطلق، وهو
 ما قلّ عددُ رجال السند المُنتهي إليه صلى الله عليه وسلم، مثلاً: ثنائيات مالِك، وثلاثيات

وُثُلَاتِيَّاهُ^(١) أَكْثَرُ مِنْ ثُلَاتِيَّاتِ الْبُخَارِيِّ، وَهَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ مِنَ الْكُتُبِ^(٣)

لـ ثُلَاتِيَّاتِ "الدَّارِمِيِّ".

أَشْهَرُ الْكُتُبِ، وَغَيْرُهَا مِنَ الْكُتُبِ كَثِيرَةٌ شَهِيرَةٌ^(٤) (٥).

البخاري والدارمي، ورُباعيات مسلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى. والثاني: العُلُوُّ النَّسَبِي، وهو ما يَنْتَهِي إلى إمام من أئمة الحديث ذي صفة عَلِيَّة، كَشُعْبَةَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ وَغَيْرِهِمْ. (حواشي السعدي بحذف)

(١) قوله: [وُثُلَاتِيَّاهُ] هو ما كان بين الراوي وبينه صلى الله عليه وسلم ثلاثة رُؤَاةٍ فَقَط. واعلم أن للبخاري اثنين وعشرين ثُلَاتِيَّاهُ، وللدارمي خمسة عشر ثُلَاتِيَّاهُ، كما ذكره الشيخ رحمه الله، في مقدّمة "الأشعة" فلم أحصل قوله: «وُثُلَاتِيَّاهُ أَكْثَرُ مِنْ ثُلَاتِيَّاتِ الْبُخَارِيِّ»، اللهم إلا أن يقال في جميع مروياتيهما، لا في كتابيهما. والله أعلم. (السعدي)

(٢) قوله: [ثُلَاتِيَّاهُ] مثل: حديث الدارمي قال: أخبرنا أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث يوم عاشوراء رجلا من أسلم إن اليوم يوم عاشوراء فمن كان أكل أو شرب فليتم بقية يومه، ومن لم يكن أكل وشرب فليصمه. ("سنن الدارمي"، كتاب الصوم، باب في صيام يوم عاشوراء، ٣٦/٢، الحديث: ١٧٦١)

(٣) قوله: [من الكتب] أي: من الصّحاح و"الموطأ" و"صحيح ابن خزيمة" و"ابن حبان" و"الحاكم" و"ابن السكن" و"ابن الجارود" و"أبي عوانة" و"الدارمي". (حواشي السعدي)

(٤) قوله: [كثيرة شهيرة] كـ "مسند الإمام أحمد" و"الطّيالسي" و"عمر بن عبد العزيز" و"سنن الدار قطني" و"مصنّف ابن أبي شيبة" و"عبد الرزاق" و"مسند البزار" و"معجم الطبراني"، و"سنن البيهقي" وغيرها. راجع "كشف الظنون" و"بستان المحدثين" و"إتحاف النبلاء". (حواشي السعدي)

(٥) قوله: [كثيرة شهيرة] يعني أن هناك كثيرا من كتب الأحاديث الشهيرة، فأما المذكورات هاهنا هو الأشهر منها. [علمية]

مصادر السيوطي في "جمع الجوامع"

ولقد أوردَ السيوطي^(١) في كتاب "جمع الجوامع"^(٢) من كتب كثيرة يتجاوز خمسين مُشتملةً على الصَّاح والِحِسان والضعاف، وقال: ما أوردتُ^{السيوطي} فيها حديثاً موسوماً بالوضع^(٣) اتفق المحدثون على تركه وردّه. والله أعلم.^{صفة لقوله: كتب. [ن: تتجاوز] صفة لقوله: حديثاً. معروفاً.}

جماعة من الأئمة المُتقنين

وذكر صاحب^(٤)

(١) قوله: [السيوطي] عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ أديب، توفي سنة ٩١١هـ. صاحب التصانيف الكثيرة، له نحو ٦٠٠ مصنف. ("الأعلام"، ٣/٣٠١)

(٢) قوله: ["جمع الجوامع"] أراد فيه -رحمه الله- جمع الأحاديث النبوية بأسرها، كما قال في "الجامع الصغير"، وهذا بحسب ما اطلع عليه المؤلف، لا باعتبار نفس الأمر؛ لتعذره. قال المناوي: قد اختَرَمَتِه المنية قبل إتمامه. انتهى. وجه تعذره ما قال الإمام أحمد: صحَّ من الحديث سبعمائة ألفٍ وكسر. وقال أبو زرعة: كان أحمد رحمه الله يحفظ ألفَ ألفٍ حديثٍ. قلت: لم يُردِّ رحمه الله الاستيعاب حقيقةً، وإنما أراد الكثرة وجمع جميع ما يوجد. والله أعلم. وقد هذب ترتيبه علاء الدين علي بن حُسام الدين الهندي -المتوفى سنة ٩٧٥هـ، بـ"مكة المكرمة"- في كتابه "كنز العمال". والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [حديثاً موسوماً بالوضع] قال في ديباجته: "بالغتُ في تحرير التخريج، فتركت القشر وأخذت الباب، وصنَّته عما تفرَّد به وضاع أو كذاب" يعني أن الإمام السيوطي رحمه الله قد وعد في مقدمة كتابه بأنه لا يذكر فيه الأحاديث التي اتفق الحفاظ على أنها موضوعة أو متروكة. ("جمع الجوامع"، ديباجة الجامع الصغير، ١/١٧)

(٤) قوله: [صاحب "المشكاة"] محمد بن عبد الله أبو عبد الله ولي الدين، الخطيب

"المشكاة" (١) في دِيباجة كتابه: جماعة من الأئمة المُتَقِين وهم البخاريُّ ومُسلم والإمام مالك والإمام الشافعيُّ والإمام أحمد بن حنبل (٢) والترمذي (٣) وأبو داود (٤) والنسائي (٥)

التبريزي، توفي سنة ٧٤١ هـ من تصانيفه: "مشكاة المصابيح". (الأعلام، ٦/٢٣٤)

(١) قوله: ["المشكاة"] هذا الكتاب تهذيب وتكميل "مصابيح السنة" للإمام البغوي؛

لأنه سلك فيه مسلك الاختصار، وحذف الأسانيد، وذكر فيه أربعة آلاف وأربع مائة

وأربعة وثلاثين حديثاً. فالصَّحاح منها ألفان وأربعة وثلاثون، والحِسان منها ألفان

وخمسون، وأراد بالصَّحاح: ما في "الصحيحين"، وبالْحِسان: ما في غيرهما من "السنن

الأربعة" وغيرها. فكمَّلها الخطيبُ وذيل أبوابها، فذكر الصحابي الذي روى الحديث

والكتاب الذي أخرجه، وزاد على كل باب من الصَّحاح والحِسان فصلاً ثالثاً عدا

بعض الأبواب، فجاء كتاباً حافلاً مفيداً سمَّاه: "مشكاة المصابيح". (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [الإمام أحمد بن حنبل] "كتاب المسند" له كتابٌ حافل في بابه، وعُدَّة نَافِعَةٌ

لمن اقتَحَم في عِبابه، وجعل رضي الله عنه القِسطاسَ المستقيم، يعرف به الصحيحُ

من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من السَّقيم، والمُخْتَلَق المُفْتَرى مما له

أصل يؤثّر ويُروى. قال أبو عبد العزيز: ما ضَعُف من أحاديثه فإنها أحسن حالاً مما

يصحِّحه كثيرٌ من المتأخِّرين. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(٣) قوله: [الترمذي] محمد بن عيسى بن سورة، أبو عيسى الترمذي، محدثٌ، حافظٌ،

فقيهٌ. ولد سنة ٢٠٩ هـ وتوفي سنة ٢٧٩ هـ. من تصانيفه: "جامع الترمذي". (هدية

العارفين، ٦/١٩، "الأعلام"، ٦/٣٢٢)

(٤) قوله: [أبو داود] سليمان بن الأشعث بن إسحاق، أبو داود، السجستاني، إمام في

الحديث في زمانه، توفي سنة ٢٧٥ هـ. من تصانيفه: "دلائل النبوة"، و"السنن" في

الحديث. (هدية العارفين، ٥/٣٩٥، "الأعلام"، ٣/١٢٢)

(٥) قوله: [النسائي] منسوب إلى "نسا" - بالفتح والقصر - مدينة بـ "خراسان"، والقياس

وابْنُ ماجَه^(١) والدارمي^(٢) والدار قطني^(٣) والبيهقي^(٤) ورزين^(٥)

نَسَوِي، و«النَّسَائِي» بفتح النون والمُهْمَلَة والقَصْر والهمزة، قاله السيوطي، وبإثبات الألف، قاله في «المغني». وهو الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب القاضي النَّسَائِي، كان إماماً من أئمة المسلمين بلا مدافعة، بذلك شهد له مشايخ "مصر" و"تبريز" في زمانه بالتقدم، وكانوا يصفونه من اجتهاده في العبادة بالليل والنهار ومواظبته على الحج والجهاد وإقامة السنن المأثورة واحترازه عن مجالس السلطان، وإن ذلك لم يزل دأبه إلى أن مات شهيداً، رحمه الله، سنة ٣٠٣ هـ. والله أعلم. (حواشي السعدي)

(١) قوله: [ابن ماجه] «ماجه» اسم فارسي. وهو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني، ثقة كبير متفق عليه، محتج به، له حفظ ومعرفة. وفي "إنجاح الحاجة" و"اليانعة الجني": أن «ماجه» لقب أبيه لا لقب جدّه، ولا اسم أبيه على ما ذكر المجدد في "قاموسه" والنووي في "تهذيب الأسماء" والرافعي في "تاريخه". وفي "الحطة": الصحيح أنه اسم أمّه. والله أعلم. وعندى الحق هو الأول. والله أعلم. توفي رحمه الله سنة ٢٧٣ هـ، من تصانيفه: "سنن ابن ماجه" و"تفسير القرآن". والله أعلم. (حواشي السعدي بزيادة)

(٢) قوله: [الدارمي] عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل أبو محمد الدارمي، من حفاظ الحديث، ولد سنة ١٨١ هـ، وتوفي سنة ٢٥٥ هـ، من تصانيفه: "الجامع الصحيح" ويسمى "سنن الدارمي". (سير أعلام النبلاء، ١٠/١٧٣، الأعلام، ٤/٩٥)

(٣) قوله: [البيهقي] هو أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي، كان أوحَد دهره في الحديث ومعرفة الفقه، كان من كبار أصحاب الحاكم. توفي رحمه الله سنة ٤٥٨ هـ، ومن تصانيفه: "شعب الإيمان". (حواشي السعدي بزيادة)

(٤) قوله: [رزين] رزين بن معاوية بن عمار العبّادري الأندلسي، أبو الحسن: إمام الحرمين، وتوفي سنة ٥٣٥ هـ، ومن تصانيفه: "تجريد الصحاح" جمع فيه بين الصحاح. (سير أعلام النبلاء، ١٥/٣٣، الأعلام، ٣/٢٠، الرسالة المستطرفة، ٩/٢٥)

وأَجْمَلَ^(١) في ذكر غيرهم، وكتبنا أحوالهم في كتاب مفردٍ مسمًى بـ"الإكمال
بذكر أسماء الرجال"^(٢)، ومن الله التوفيق، وهو المُستعان في المبدأ والمآل.

(١) قوله: [أَجْمَلَ] أي: لم يفصل ذكر غيرهم من الأئمة. (حواشي السعدي)

(٢) قوله: [الإكمال بذكر... إلخ] أي: "الإكمال في أسماء رجال مشكاة المصابيح"،
للشيخ المصنّف شيخ الهند عبد الحق المحدث الدهلوي، كما قال في رسالة تأليف كتابه:
"فهرست التّوَاليف": منها: "أسماء الرجال والرّواة المذكورين في كتاب المشكاة" اثنا عشر
ألف بيتٍ وكسر. انتهى. ورأيتُ بخطّ العلامة المحدث عبد الله الصّفاوي على هامش
"إتحاف النبلاء": "الإكمال في أسماء الرجال"، أي: رجال المشكاة، للشيخ عبد الحق
الدهلوي، والآن نُسخَتان منها عندي، إحداهما بخطّ المؤلّف، والحمد لله. انتهى.
لا كما ظنّ بعضُ الناس أنّ المراد به "الإكمال" لصاحب "المشكاة"، فإنه ياباه قوله:
«كتبنا». وقال الشيخ في مقدّمة "الأشعة": «وذكر إمام أجَلّ اعظم أبو حنيفة كوفي درين كتاب
متروك گشت، ودر كتاب أسماء الرجال آنرا بوجه اتمّ واکمل ذکر کرده ایم» انتهى. والله أعلم.
سبحانك اللهم لا علم لنا إلّا ما علّمتنا، إنك أنتَ العليم الحكيم، ربّ زدني علماً بجاهِ
النبي الرّءوف الرحيم. اللهم وفقنا لما تُحبُّ وترضى. اللهم إياك نعبد وإياك نستعين،
أعنا على ذكرك وشكرك، وأحسن عاقبتنا في الأمور كلّها. آمين. اللهم إني أسألك أن
تجعل هذه الرسالة وتعليقاتي خالصةً لوجهك الكريم، وتُنفِع بها عبادك بإحسانك العظيم،
وأن تجعلنا من متّبعي الشريعة المصطفوية النبوية، وتُسلِّك بنا سبيلك المرضية، بجاهِ
صاحبها عليه وعلى آله وأصحابه أفضلُ الصلاة والتحية. وكان الفراغ منه ليلة السابع
والعشرين من شعبان سنة ستٍّ وخمسين بعد الألف وثلاثمائة من هجرة مَنْ لولاه لَمّا
كان وجود الكونين عليه وعلى آله وصحبه صلاة ربّ المشرقين.

محمد عميم الإحسان المجددي البركتي السعدي

غفر الله له ولوالديه ولمشايعه ولسائر المسلمين والمسلمات.

التكملة في بيان بعض أئمة الحديث وكتبهم^(١)

الإمام مالك بن أنس

هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، إمام دار الهجرة.

يقول فيه ابن الأثير^(٢) هو شيخ العلم وأستاذ الأئمة، ولد سنة خمس وتسعين من الهجرة، ومات بالمدينة سنة تسعة وسبعين ومائة، وله أربع وثمانون سنة. وقال الواقدي: مات وله تسعون سنة.

وهو إمام الحجاز بل إمام الناس في الفقه والحديث، وكفاه فخراً أن الشافعي من أصحابه.

وكان أبوه أنس راويةً للحديث، وكان مقعداً يحترف صناعة النبل (للسهام)، وأمه من فضليات النساء الصالحات، وهي التي وجهته إلى طلب العلم، ولقد عممته حين بلغ سن التعليم، وقالت له: «اذهب فاكتب حديث رسول الله». وجدّه مالك من كبار التابعين، أخذ العلم عن عمر وعثمان وعائشة وأبي هريرة (رضي الله عنهم)، وكان ممن كتبوا المصحف الشريف زمن عثمان، وهو أول من وفد من "اليمن" إلى "الحجاز" من هذه الأسرة المباركة.

وكان مالك طويلاً جسيماً عظيم الهامة أصلع واسع العينين كبير اللحية ذات طول وعرض، تبلغ صدره، يلبس الثياب المدنية الجياد، وكان لا يغير

(١) من إضافة "المدينة العلمية" وهي مأخوذة من "المنهل اللطيف في أصول الحديث الشريف" للسيد محمد بن علوي المالكي رحمه الله.

(٢) "جامع الأصول" لابن الأثير، ١/١٠٤.

شبيه بالخضاب ويأخذ أطراف شاربه، ولا يحلقه ولا يحفيه^(١) ويعيب حلقه ويراه من المثلة.

يصفه مصعب الزبيري فيقول: «كان مالك من أحسن الناس وجهاً وأحلام عيناً وأنقاهم بياضاً وأتمهم طولاً في جودة بدنه».

وقد عُرف من صغره بحبه لطلب العلم، وشدة حرصه على جمعه والتبذل إليه، فكان يأتي شيخه أبا بكر عبد الله بن يزيد المعروف بـ«ابن هرمز» بكراً ولا يفارق بيته حتى الليل وقد لازمه سبع أو ثمان سنين.

وكان قوي الحافظة يقول: «كنت أجيء سعيد بن المسيب وعروة والقاسم وأبا سلمة وحميداً وسالماً وذكر جماعة فأدور عليهم أسمع من كل واحد من الخمسين حديثاً إلى المائة ثم أنصرف وقد حفظته كله من غير أن أخلط حديث هذا بحديث هذا».

وكان إلى جانب ذلك ثاقب الفكر، نافذ النظر، دقيق الاستنباط من الكتاب والسنة، جيد التفقه، مصيباً في تطبيق النصوص على أغراض التشريع من مراعاة المصالح، وسدّ ذرائع الفتن والفساد، حاذقاً في تفصيل الأحكام المنطوية تحت الأصول والكلييات المشار إليها بالعلل المنقولة أو المقبولة.

وكان صحيح التحري في رواية الحديث، مدققاً في ذلك كل التدقيق، فلا ينقل إلا عن الأثبات الثقات، وكان إذا شك في الحديث طرحه كله، وكان يقول: عن نفسه: «ربما وردت عليّ المسألة فأسهر فيها عامة ليلتي».

(١) «حفا شاربه حفا وأحفاه» بالغ في أخذه.

كتاب "الموطأ"

كتاب "الموطأ" للإمام مالك استغرق في تأليفه أربعين سنة. قيل في سبب تسميته "الموطأ": لأنه تجنّب فيه شذائد ابن عمر ورخص ابن عباس ووطأه للناس، كما أشار عليه المنصور، فسماه "الموطأ". وذكر السيوطي في سبب تسميته: روي عن مالك أنه قال: عرضتُ كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلّهم واطأني عليه فسميّه "الموطأ". والإمام مالك في تأليفه "الموطأ" أسّس منهجاً في جمع الحديث وتأليفه، وخطا بالتأليف خطوةً فعالةً منهجية. لها أثرها في كيان تصنيف الحديث، فقد كان التدوين قبل مالك غير مبوبٍ على أبواب العلم الجامعة، كما فعل محمد بن مسلم بن شهاب الزهري سنة ١٣٤هـ في بدء التدوين الرسمي بأمر عمر بن عبد العزيز، فجمع بغير تبويب على أبواب العلم، ثم نهض التأليف في الجيل الذي يلي الزهري فكان أوّل من ألف الحديث ورّبه على الأبواب مالك بن أنس بـ"المدينة"، وابن جريج بـ"مكة" ومن جرى على نهجهم. وقد بين ولي الله الدهلوي مكانة "الموطأ" ودرجته فجعله في الدرجة الأولى في الصحّة من كتب الحديث مع الصحيحين. يقول: وكتب الحديث على طبقات وهي باعتبار الصحّة والشهرة على أربع طبقات.

١- فالطبقة الأولى منحصرة في ثلاثة كتب: "الموطأ" و"صحيح البخاري" و"صحيح مسلم".

وقال الشافعي: «ما تحت أديم السماء بعد كتاب الله تعالى أصحّ من كتاب مالك». واتفق أهل الحديث على أنّ جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه. أما على رأي غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا وقد اتصل سنده من طريق أخرى، فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه.

أحمد بن حنبل

هو الإمام الجليل أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، صاحب المذهب الصابر على المحنة، الناصر للسنة، وشيخ العصابة وقوة الطائفة. أصله من "مرو"، وكان أبوه من "سرجس"، ومولده في "بغداد" في ربيع الأول عام ١٦٤هـ ودرس بها حتى عام ١٨٣هـ، ثم رحل بعد ذلك لطلب العلم في مدائنه، فرحل إلى "الكوفة" و"البصرة" و"مكة" و"المدينة" و"اليمن" و"الشام" و"الجزيرة".

وكان شديد العناية في هذه الأسفار بطلب الحديث، فأخذ عن هشيم وسفيان بن عيينه وإبراهيم بن سعد وجريز بن عبد الحميد ويحيى القطان ووكيع وعبد الرحمن بن المهدي وغيرهم من جلة الشيوخ وجهابذة المحدثين.

ثم عاد إلى "مستقط" رأسه والتقى بالإمام الشافعي وحضر دروسه في الفقه والأصول من سنة ١٩٥ إلى سنة ١٩٧هـ.

وحينما رحل الشافعي من "بغداد" إلى "مصر" قال: «خرجتُ من "بغداد" وما خلفتُ بها أفقه ولا أروع ولا أزهد ولا أعلم من أحمد».

وقد وصفه غير الشافعي من العلماء بالعلم والورع والحفظ مما تحلت

به سيرته في كتب التراجم قال إبراهيم الحربي: «رأيت كأن الله قد جمع له علم الأولين والآخرين».

وقال الخلال: سمعتُ أبا القاسم الجبلي - وكفاك به - يقول: «أكثر الناس يظنون أن أحمد إذا سئل كأن علم الدنيا بين عينيه».

وقال أحمد بن سعيد الرازي: «ما رأيتُ أسود الرأس أحفظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أعلم بفقهه وما فيه من أحمد بن حنبل».

وقال العباس بن الوليد البيروتي بسنده: قيل لأبي مسهر: هل تعرف أحداً يحفظ على هذه الأمة أمر دينها؟، قال: لا أعلمه إلا شاباً في ناحية المشرق يعني أحمد بن حنبل.

وقال ابن العماد الحنبلي عنه: «وكان إماماً في السنة ودقائقها إماماً في الورع وغوامضه، إماماً في الزهد وحقائقه».

وتوفي في "بغداد" ضحوة يوم الجمعة ١٢ من ربيع الأول سنة ٢٤١هـ.

مسند الإمام أحمد

وكان يحفظ ألف ألف حديث، ومسنده هذا يشتمل على ثمانية عشر مسنداً، أولها مسند العشرة وما معه، وفيه من زيادات ولده عبد الله ويسير من زيادات أبي بكر القطيعي الراوي عن عبد الله، وقد اشتهر عند كثير من الناس أنه أربعون ألف حديث.

قال أبو موسى المدني: «لم أزل أسمع ذلك من الناس حتى قرأته على أبي منصور بن رزيق» اهـ.

وكذا صرّح بذلك الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني في
"التذكرة" فقال: عدة أحاديثه أربعون ألفاً بالمكرّر.

وقال ابن المنادي: أنه ثلاثون ألفاً، والاعتماد على قوله دون غيره وقد
انتفاه من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألف حديث ولم يدخل فيه إلا ما
يحتج به عنده.

درجة أحاديثه

للعلماء في درجة أحاديثه أقوال:

الأول: إنّ ما فيه من الأحاديث حجّة فأطلق عليه اسم الصّحة.

الثاني: إنّ فيه الصحيح والضعيف والموضوع.

الثالث: إنّ فيه الصحيح والضعيف الذي يقرب من الحسن وليس فيه
موضوع.

والحقّ أنّ فيه الصحيح والضعيف الذي يقرب من الحسن وما هو أقلّ من
ذلك وأنّ ما حكم عليه بالوضع من أحاديث المسند فهي مما زاده أبو بكر
القطيعي أو عبد الله بن أحمد بن حنبل.

الإمام البخاري

وهو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه^(١)، الجعفي
ولاء البخاري مولداً، والجعفي نسبة إلى اليمان الجعفي الذي شرف الله جدّه

(١) «بردزبه» فارسي، معناه بالعربية: الزارع أو البستاني.

المغيرة بالإسلام على يده فانتمى إليه بولاء الإسلام، وسرى منه إلى سلالته، ومنهم إمامنا البخاري.

ولد يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة ١٩٤ هـ في بيت مبارك عطره والده إسماعيل بالعلم والتقوى، فقد كان كما يقول الذهبي^(١) من العلماء العاملين والنبلاء الورعين.

وقد رحل البخاري في طلب العلم إلى كثير من مشاهير المحدثين في عصره في "الحجاز" و"الشام" و"مصر" و"العراق".

وتوفي ليلة الثلاثاء سنة ستة وخمسين ومائتين وعمره اثنان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوماً، ولم يعقب ذكراً.

كتاب صحيح البخاري

هو الكتاب الذي قال فيه العلماء: إنه أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالى. والاسم الكامل الذي سمي به البخاري كتابه هذا هو "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"^(٢).

موضوعه

وموضوع "الجامع الصحيح" هو الحديث الصحيح المجرد وقد استبان موضوعه هذا في ضوء ما قيل في شرطه أنه اشترط فيه الصحة وأنه لا يدخل فيه إلا حديثاً صحيحاً.

(١) "سير الأعلام النبلاء" للذهبي.

(٢) وفي بعض الكتب باختلاف الألفاظ والترتيب أيضاً كما سيأتي.

قال ابن الصلاح والنووي وابن حجر والنصّ له: وهذا أصل موضوعه وهو مستفاد من تسميته إياه بـ"الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"، والمراد بـ"المسند" المتصل الأسناد كما بين ابن حجر بأن موضوعه الأصلي تخريج الأحاديث التي اتصل إسنادها ببعض الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء أ كان قولاً أو فعلاً أو تقريراً، وأن ما وقع في الكتاب مما يخالف ذلك، إنما وقع فيه تبعاً وعرضاً لا أصلاً ولا مقصوداً كالمعلقات والموقوفات.

ويقول ابن الصلاح: ويرجع إلى هذا الخصوص قول البخاري: «ما أدخلت في الجامع إلا ما صحَّ».

وكذلك يطلق قول الحافظ أبي نصر الوايلي السجزي: أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم على أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قد صحَّ عنه فإنه لا شك في أنه لا يحث، والمرأة بحالها في حبالته، وكذلك ما نقله الحفاظ والأئمة عن البخاري أنه قال عن كتابه: «جعلته فيما بيني وبين الله تعالى».

وكذلك ما ذكره أبو عبد الله الحميدي في كتابه "الجمع بين الصحيحين" من قوله: لم نجد من الأئمة الماضين رضي الله عنهم أجمعين من أفصح في جمع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين (الشيخين) فإنما المراد بكل ذلك مقاصد الكتاب وموضوعه متون الأبواب دون التراجم ونحوها، وهذا بالنسبة إلى شرط الاتصال بالصحة، فالمقصود من موضوع الجامع إنما هو الصحيح

وليس معنى ذلك أن كله كذلك، فقد ذكر تبعاً واستثناساً المعلقات والموقوفات فلا يُخرجه ذلك عن أصل موضوعه.

منهج البخاري في حديث الصحيح وشرطه

من أمتع ما قيل في هذا المعنى وأدقّه قول الحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ هـ في مقدمة كتاب النكت^(١): "مختصر فتح البخاري" فقد استخلص منهج البخاري في شرطه من طريقين:

الأول في تسمية البخاري نفسه لكتابه.

الثاني من الاستقراء من تصرّفه.

فإنه سمّاه "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه"، فعرفنا بقوله: «الجامع» أنه لم يختصّ بصنف دون صنف، ولهذا أورد فيه الأحكام والفضائل والأخبار المحضة عن الأمور الماضية وعن الأمور الآتية وغير ذلك من الآداب والرفاق.

وبقوله: «الصحيح» أنه ليس منه شيء ضعيف عنده، ويصرّح بذلك قوله: «ما أدخلت في الجامع إلا ما صح».

وبقوله: «المسند» أن الأصل تخريج الأحاديث التي اتصل أسنادها ببعض الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء أ كان من قوله أو فعله أو تقريره، وأن ما وقع في الكتاب مما يخالف ذلك إنما وقع فيه تبعاً وعرضاً لا أصلاً

(١) "النكت" لابن حجر وهو مخطوط بـ "مكتبة الأزهر" وصل فيه إلى كتاب الإيمان وقد ألفه بعد كتاب "فتح الباري".

مقصوداً فهذا ما عَرَفَ من كلامه.

وأما ما عَرَفَ بالاستقراء من تصرفه فمحتاج أولاً إلى التعريف بالصحيح «عنده وعند غيره» وهو أن يكون الإسناد متصلاً، وأن يكون كل من رواه عدلاً متصفاً بالضبط فإن قصر احتاج إلى ما يجبر ذلك التقصير ويكون الحديث مع ذلك قد خلا من أن يكون معلولاً «أي: فيه علة قاذحة» ومن أن يكون «شاذاً» أي: خالف رواية من هو أكثر عدداً منه وأشدّ ضبطاً مخالفةً تستلزم التنافي، ويتعذر معها الجمع الذي لا يكون متعسفاً.

ثم كان ابن حجر دقيقاً وعظيماً في زيادة إيضاحه معنى الاتصال عند المحدثين وعند البخاري في «المعنعن» وما في حكمه من اشتراط اللقاء مع المعاصرة والثقة وعدم التدليس فقال: الاتصال عندهم أن يعبر كل من الرواة في روايته عن شيخه بصيغة صريحة في السماع منه كـ«سمعتُ» و«حدثني» و«أخبرني» أو ظاهرة في ذلك كـ«عن» و«إن فلاناً قال».

ثم يبين أن شرط حمل «المعنعن» (القسم الثاني من صيغ البخاري) أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من حدث عنه ولو مرةً واحدةً مع اشتراط أن يكون ثقة، فإذا ثبت ذلك عنه حملت عنده العنونة على السماع.

فشرط البخاري في الاتصال أقوى واتقن حيث اشترط عنده اللقي والمعاصرة بخلاف مسلم فقد اكتفى بالمعاصرة.

وطريق ثبوت اللقاء عند البخاري^(١) يدور عنده على التصريح بالسماع

(١) نقلاً عن صاحب "فيض الباري"، ٣٥/١.

في الإسناد فإذا ثبت السماع عنده في موضع يحكم به في سائر المواضع.

ويبدع ابن حجر في تحصيله الدقيق، واضعاً أمام الباحث منابع الكلام ومصادره ومراكزه قائلًا: وكذا عرفنا بالاستقراء في تصرّفه في الرجال الذين يخرج عنهم أنه ينتقي أكثرهم صحة لشيخه، وأعرفهم بحديثه، وإن خرج من حديث من لا يكون بهذه الصفة، فإنما يخرج في المتابعات وحيث يقوم له قرينة بأن ذلك مما ضبطه هذا الراوي. بمجموع ذلك وصفه الأئمة قديماً وحديثاً: «بأنه أصحّ الكتب».

مسلم بن الحجاج

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أحد أعلام المحدثين المتقنين وحافظ الأمة.

كان مولده بـ"نيسابور" سنة ست ومائتين. نشأ شغوفاً بالعلم طالباً للحديث، وفي هذا السبيل طوّف بمعظم الأقطار الإسلامية وأخذ عن جلة الشيوخ بها، ففي "خراسان" سمع عن يحيى وإسحاق بن راهويه، وفي "الري" عن محمد بن مهران، وفي "العراق" عن أحمد بن حنبل وعبد الله بن مسلمة، وفي "الحجاز" عن سعيد بن منصور وأبي مصعب، وفي "مصر" عن عمرو بن سواد وحرملة بن يحيى.

وروى عنه أبو عيسى الترمذي ويحيى بن صاعد ومحمد بن مخلد وإبراهيم بن محمد بن سفيان (وهو راوي كتابه) ومحمد بن إسحاق بن خزيمة ومحمد ابن عبد الوهاب البراء وعلي بن الحسين ومكي بن عبدان وخلائق كثيرون،

وكلّهم أجمعوا على جلالته وإمامته وعلوّ مرتبته وحذقه في صناعة الحديث وتقدّمه فيها.

وقد ألّف كتابه "الصحيح" المعروف، وله مؤلفات أخرى غيره.

وقضى حياته تلقياً ورحلة وتديساً وتأليفاً إلى أن توفي سنة إحدى وستين ومائتين بـ "نيسابور" غير متجاوز خمسة وخمسين عاماً.

صحيح مسلم

هو كتابه الذي طبقت شهرته الآفاق وسار ذكره في الأمصار، مكث في تأليفه خمس عشرة سنة، وجمع فيه اثني عشر ألف حديث اختارها من ثلاثمائة ألف حديث.

موضوعه

وموضوع "الجامع الصحيح" للإمام مسلم هو الحديث الصحيح المجرد المسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد نهج في تأليفه نهج البخاري في طريقة صحيحه في جمع الحديث الصحيح المجرد، وتأليفه على أبواب العلم من فقه وغيره متأثراً بطريقته، غير أنه اقتصر فيه على سرد المسند من غير أن يذكر الموقوفات إلا نادراً، ومن غير أن يذكر فيه تراجم الأبواب، وقد قام بالتبويب والترجمة شراح كتابه.

وكان أعظم من أجاد في ذلك الإمام محي الدين أبو زكريا يحيى النووي. قال النووي^(١): إن مسلماً رحمه الله تعالى رتب كتابه على أبواب، فهو

(١) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي.

مبوّب في الحقيقة ولكنه لم يذكر تراجم الأبواب فيه لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك.

ثم قال النووي: وقد تَرَجَمَ جماعةُ أبوابه بتراجم، بعضها جيد وبعضها ليس بجيد، إما لقصور في عبارة الترجمة أو ركافة لفظها، وإما لغير ذلك، وإن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها. اهـ.

وقد جمع مسلم في كتابه أربعة آلاف من الأحاديث الصحاح غير المكرر.

خصائص "صحيح مسلم"

(١) ليس فيه بعد الخطبة إلاّ الحديث الوارد ولم يتصدّد لِمَا تصدّى له البخاري من استنباط الأحكام وتقطيع الأحاديث وترجمة الأبواب.

وقد عقد النووي فصلاً في خصائصه قال: فمن تحري مسلم رحمه الله اعتناؤه بالتمييز بين «حدثنا» و«أخبرنا»، وتقييده ذلك على مشايخه وفي روايته، وكان من مذهبه رحمه الله الفرق بينهما بأن «حدثنا» لا يجوز إطلاقه إلاّ لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، و«أخبرنا» لما قرئ على الشيخ، وهذا التفريق هو مذهب الشافعي وأصحابه وجُمهور أهل العلم بالمشرق. وذهب جماعة إلى أنه يجوز أن نقول فيما قرئ على الشيخ: «حدثنا» و«أخبرنا».

ومن ذلك اعتناؤه بضبط لفظ الرواة، كقوله: «حدثنا فلان وفلان واللفظ فلان»، وكذلك إذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث أو صفة الراوي أو نسبته أو نحو ذلك فإنه يبيّنه، وربما كان بعضه لا يتغيّر به معنى، وربما كان في بعضه خلاف في المعنى، ولكن كان خفياً لا يتفطن له إلاّ من

له اطلاع على دقائق الفقه ومذاهب الفقهاء.

ومن ذلك تحريره في مثل قوله: حدثنا عبد الله بن سلمة حدثنا سليمان «يعني ابن بلال» عن يحيى «وهو ابن سعيد»، فلم يجوز رضي الله عنه أن يقول: «سليمان ابن بلال» و«يحيى بن سعيد» لكونه لم يقع في روايته منسوباً، فلو قاله منسوباً لكان مخبراً عن شيخه أنه أخبره بنسبه ولم يخبره.

ومن ذلك حسنُ ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه، وكمالُ معرفته بمواقع الخطاب ودقائق العلم وأصول القواعد وخفيات علم الأسانيد ومراتب الرواة وغير ذلك.

ومسلم لم يقطع الأحاديث في أبوابه كما فعل البخاري في بعض أحاديثه بل أنه روى كل حديث مستكماً غير مجزء بأسانيده المختلفة في مكان واحد. قال النووي والسيوطي في "التدريب"^(١): اختصَّ مسلم بجمع طرق الحديث في مكان واحدٍ بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة، فسهل تناوله بخلاف البخاري فإنه قطعها في الأبواب بسبب استنباط الأحكام منها، وأورد كثيراً منها في مظانه.

وقال النووي في مقدمة شرح مسلم^(٢): وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة جعلته أسهلَ متناولاً من حيث إنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به،

(١) التدريب، ص ٤٤.

(٢) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي، ١/١٤، في الموازنة بين الصحيحين.

جمع فيه طرق الحديث التي ارتضاها واختار ذكرها وأورد منه أسانيده المتعددة وألفاظ الحديث المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوه الحديث ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرق، بخلاف البخاري فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة للحديث في أبواب متفرقة متباعدة، وكثيراً منها يذكره في غير بابيه الذي يسبق إلى الفهم أنه أولى به، وذلك لدقيقة يفهمها البخاري منه فيصعب على الطالب جمع طرقه وحصول الثقة بجميع ما ذكره البخاري من طرق هذا الحديث. اهـ. ويلاحظ أن كلام النووي يشعر بدقة تصرف البخاري وإن خفي ذلك على من ليس له قدم راسخة في الحديث، وإن هذه الدقة إنما يفهمها البخاري والخواص في معرفة الحديث، والذي حتم على البخاري ذلك المنهج تقطيع الأحاديث إنما هو استنباطه وتراجمه.

قال شيخ الإسلام ابن حجر في ذلك^(١): وإذا امتاز مسلم بهذا فلبخاري في مقابلته من الفضل ما ضمنه في أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار. انتهى. قلت: قال بعض الفضلاء:

تنازع قوم في البخاري ومسلم لأيّهما في الفضل كان التقدّم
فقلتُ لقد فاق البخاري صحّةً كما فاق في حسن الصناعة مسلم

أفضلية "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم"

أصبح من المعلوم أن الصحيحين هما أصح الكتب بعد كتاب الله وبهما

(١) التدريب، ص ٤٥.

رُفِعت راية السنّة واتسم العصر الثالث بهما وبأثرهما فيمن بعدهما بأنه أزهى عصور جمع السنّة، ولم يرقَ إمام من أئمة الحديث بعدهما إلى مرتبتهما.

وفي معرض المفاضلة بين الصحيحين يجد الباحث أن "صحيح البخاري" مُجمَع على أفضليته إذا استثنينا رأي أبي علي النيسابوري في تقديم "صحيح مسلم" في الصحّة، وقد عبر عنه ابن حجر بقوله من حيث الإجمال.

وقد نقل الاتفاق على تقدّمه الإمام النووي وشيخه ابن الصلاح وغيرهما، قال النووي في مقدمة شرحه لـ "صحيح مسلم" في الموازنة بين "البخاري" و "مسلم"^(١): اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصحّ الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان "البخاري" و "مسلم" وتلقّتهما الأئمة بالقبول. وكتاب "البخاري" أصحّهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة وقد صحّ أن مسلماً كان يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث.

ويشهد لكلام النووي قول الإمام مسلم للبخاري: «لا يغيظُكَ إلّا حاسد وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك»^(٢).

وعن أبي عبد الله بن يعقوب الحافظ يقول: سمعتُ أبي يقول: رأيتُ مسلم بن الحجاج بين يدي محمد بن إسماعيل البخاري يسأله سؤال الصبي للمعلّم. وقول النووي في ترجيح كتاب "البخاري" هو المذهب المختار الذي قال به جماهير وأهل الإتقان والحدق بأسرار الحديث.

(١) "المقدمة" للنووي، ص ١٤٠.

(٢) كذا في "تاريخ بغداد"، ٣٩/٢.

قال الذهبي: وأما جامع البخاري الصحيح فأجلُّ كتب الإسلام بعد كتاب الله تعالى، فلو رحل الشخص لِسَماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته.

وقال شيخ الإسلام ابن حجر: اتفق العلماء على أن "البخاري" أجلُّ من "مسلم"، و"مسلم" خريجه، ولم يزل يستفيد منه ويتتبع آثاره حتى قال الدار قطني: «لو لا البخاري ما راح مسلم ولا جاء».

وقال مرّة أخرى: وأيُّ شيء صنع مسلم! إنما أخذ كتاب البخاري فعمل عليه مستخرجاً وزاد فيه زيادات. وهو وإن أسرفَ في ذلك فإنما يؤخذ منه ترجيح "البخاري" على "مسلم"، وإثبات أنه قد استفاد منه، وهو تلميذه الذي تأثر به في حياته العلمية، وكان صاحب طاقة طيبة، فكان له مجهودات علمية وكان لكتابه خصائصه الذاتية التي تقدّمت.

قال الحاكم أبو أحمد النيسابوري وهو عصري أبي علي النيسابوري ومقدّم عليه في معرفة الرجال: رحم الله محمد بن إسماعيل فإنه الذي ألّف الأصول (يعني أصول الأحكام في الحديث) وبيّن للناس، وكلّ من أتى بعده فإنما أخذه من كتابه، كـ"مسلم بن الحجاج"^(١).

والنقول كثيرة في هذا المعنى، وحسبنا هذا القدر الذي يكاد يترأى منه اتفاق العلماء كما نقل ذلك عن أئمة الحديث؛ لأنّ البخاري أعلم بهذا الفنّ من مسلم وأنه أستاذه وقد شهد مسلم بأنه ليس مثله ولا في عصره من يدانيه

(١) مقدمة فتح الباري، ٧/١، و"التهذيب" للنووي، ٧٤/١.

في فنّ الحديث وعلومه، كما أنه قد تراءى لنا من كلام الحاكم أبي أحمد وغيره أنّ منهج البخاري هو الذي خرّج أئمة الحديث بعده وفي مقدّماتهم تلميذه الأول الإمام مسلم.

الصحيحان لم يستوعبا الصحيح ولا روايته

إنّ البخاري لم يستوعب الأحاديث الصحيحة^(١)، وقد صرّح بذلك فقال: «ما أدخلتُ في كتاب الجامع إلّا ما صحّ، وتركتُ من الصحاح لحال أو لأجل الطول». وفي رواية: «وتركتُ من الصحاح حتّى لا يطول». وقال: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح».

وقال الإسماعيلي: سمعتُ من يحيى عن البخاري أنه قال: «لم أخرج في هذا الكتاب إلّا صحيحاً وما تركتُ من الصحيح أكثر».

ومعلوم أنّ أحاديث "الجامع" لم تبلغ ما حفظ البخاري من الصحيح، ومعنى ذلك أنّ البخاري لم يُثبت كلّ حديث صحيح فيه وكلّ حديث شرطه بل لم يستوعب الصحيحان معاً الأحاديث الصحيحة.

قال السخاوي في "فتح المغيث": إنّ الشيخين لم يستوعبا كلّ الصحيح في كتابيهما، بل لو قيل: إنهما لم يستوعبا شروطهما لكان موجهاً، وقد صرّح كلّ منهما بعدم الاستيعاب، فقد روي عن مسلم أيضاً أنه قال: «ليس كلّ شيء عندي صحيح وضعته هاهنا إنما وضعتُ ما أجمعوا عليه».

(١) تاريخ بغداد، ٨/٢، وتهذيب النووي، ٧٤/١.

قال ابن الصلاح^(١): أراد والله أعلم: أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليها وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم.

وقال الحافظ ابن كثير: ثم إن البخاري ومسلماً لم يلتزما بإخراج جميع ما يُحكم بصحته من الأحاديث فإنهما قد صحّحا أحاديث ليست في كتابيهما كما ينقل الترمذي عن البخاري تصحيح أحاديث ليست عنده بل في السنن وغيرها. ورووا عن مسلم أنه لما عوتب على ما فعل من جمع الأحاديث الصحاح في كتاب وقيل له: إن هذا يطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل؛ لأن يقولوا إذا احتجّ عليهم بحديث: «ليس هذا في الصحيح»، قال: إن ما أخرجت في هذا الكتاب قلت: هو صحاح ولم أقل: إن ما لم أخرج من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف.

قال النووي^(٢): ولم يستوعبا الصحيح، ولا التزامه (أي: الاستيعاب).

قال ابن الصلاح: و"المستدرك" للحاكم كتاب كبير يشتمل على ما فاتهما عن شيء كثير وإن لم يكن في بعضه مقال، فإنه يصفو له منه صحيح كثير.

قال النووي: والصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة، وهي: الصحيحان وسنن أبي داود والترمذي والنسائي إلا اليسير، وبناء على ذلك فلا يسوغ لمن

(١) "التهذيب" لابن حجر، ٤٩/٩، ومقدمة الفتح، ٤/١.

(٢) مقدمة مسلم، ٢٤.

اعترض على الشيخين وألزمهما أحاديث لم يخرجها مع كونها صحيحة على شرطهما أن يعترض عليهما حيث لم يلتزما استيعاب الصحاح وصرّحاً بعدم التزامه.

قال النووي: ألزم الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني رحمه الله وغيره البخاري ومسلماً رضي الله عنهما إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيداً أسانيد قد أخرج لرواتها في صحيحيهما بها.

وذكر الدار قطني وغيره أن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في نقلها ولم يخرجوا من أحاديثهم شيئاً فيلزم إخراجها على مذهبيهما.

مراتب الصحيح

تفاوتت رتب الصحيح بسبب أوصاف العدالة والضبط ونحوهما من الصفات المقتضية للتصحيح، فما كان رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر صفات القبول كان أصحّ مما دونه.

وبناءً على ذلك صنّف علماء الحديث مراتب الصحيح على الوجه التالي:
المرتبة الأولى: ما اتفق الشيخان أي: البخاري ومسلم على تخريجه ويقال له: «متفق عليه».

المرتبة الثانية: ما انفرد به البخاري.

المرتبة الثالثة: ما انفرد به مسلم.

المرتبة الرابعة: الصحيح الذي جاء على شرطهما.

قال الإمام النووي: والمراد بقولهم: «على شرطهما» أن يكون رجال أسناده في كتابيهما -أي: في "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم" - لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما.

المرتبة الخامسة: الصحيح الذي جاء على شرط البخاري.

المرتبة السادسة: الصحيح الذي جاء على شرط مسلم.

المرتبة السابعة: صحيح عند غيرهما من الأئمة المعتبرين، وليس على شرطهما ولا على شرط أحدهما.

أبو داود

هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني، أحد من رحل وطوّف وجمع وصنّف وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين.

ولد سنة اثنتين ومائتين، وتوفي بـ"البصرة" لأربع عشرة بقية من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين.

وأخذ الحديث عن مسلم بن إبراهيم وسليمان بن حرب وعثمان بن أبي شيبة وأبي الوليد الطيالسي وعبد الله بن مسلمة القعنبي ومسدد بن مسرهد ويحيى ابن معين وأحمد بن حنبل وقتيبة بن سعيد وأحمد ابن يونس وغير هؤلاء من أئمة الحديث ممن لا يحصى كثرة.

وأخذ الحديث عنه: ابنه عبد الله وأبو عبد الرحمن الكسائي وأحمد بن محمد الخلال وأبو علي محمد بن عمرو اللؤلؤي ومن طريقه نروي كتابه.

وكان أبو داود سكن "البصرة" وقدم "بغداد"، وروى كتابه المصنّف في السنن بها، ونقلها أهلها عنه، وصنفه قديماً، وعرضه على أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه.

قال أبو داود: كتبتُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضمنته هذا الكتاب -يعني: كتاب السنن- جمعتُ فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث، ذكرتُ الصحيح وما يشبهه ويقاربه ويكفي الإنسان لِدِينِهِ من ذلك أربعة أحاديث.

أحدها: قوله عليه السلام: ((إنما الأعمال بالنيات)).

والثاني: ((مَنْ حُسِنَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَرَكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ)).

والثالث: ((لا يكون المؤمن مؤمناً حتّى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه)).

والرابع: ((إنّ الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما أمور مشتهات)) الحديث.

وقال أبو بكر الخلال: أبو داود سليمان بن الأشعث الإمام المقدم في زمانه لم يسبقه في زمانه رجل إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعها فهو رجل ورعٌ مقدّم.

سنن أبي داود

قال الحافظ أبو سليمان الخطابي في مقدّمة كتابه "معالم السنن": «اعلموا رحمكم الله! أنّ كتاب "السنن" لأبي داود كتاب شريف لم يصنّف في علم الدين كتاب مثله، وقد رُزق القبول من كافة الناس، فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم فالكلّ منهم ورد ومنه شرب

وعليه معوّل أهل "العراق" و"مصر" وبلاد المغرب وكثير من أقطار الأرض». وقال ابن الأعرابي -أحد رواة "السنن"-: «لو أنّ رجلاً لم يكن عنده من العلم إلاّ المصحف ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء». وقال الإمام أبو حامد الغزالي: إنها تكفي المجتهد في العلم بأحاديث الأحكام. قال ابن القيم: «ولمّا كان كتاب "السنن" لأبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث رحمة الله عليه من الإسلام بالموضع الذي خصّه الله به بحيث صار حكماً بين أهل الإسلام وفصلاً في موارد النزاع والخصام فإليه يتحاكم المنصفون وبحكمه يرضى المحققون فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام وربّتها أحسن ترتيب ونظمها أحسن نظام مع انتقائها أحسن انتقاء وإطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء جعلت كتابه أفضل الزاد».

الترمذي

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي، ولد سنة تسع ومائتين وتوفي في "ترمذ" ليلة الاثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين، وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام، وله في الفقه يد صالحة. أخذ الحديث عن جماعة من أئمة الحديث ولقي الصدر الأول من المشايخ مثل: قتيبة بن سعيد وإسحاق بن موسى ومحمود بن غيلان وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن بشار وعلي بن حجر وأحمد بن منيع ومحمد بن المشي ومحمد بن إسماعيل البخاري وغير هؤلاء. وأخذ عن خلق كثير لا يحصون كثرة وأخذ عنه خلق كثير منهم: محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي.

جامع الترمذي:

هو الكتاب الذي أصبح به الترمذي إماماً في الحديث، وهو أشهر كتبه وأجلّها، ويسمّى "جامع الترمذي" و"سنن الترمذي"، وسمّاه الحاكم أبو عبد الله الخطيب البغدادي "الجامع الصحيح للترمذي" أو "صحيح الترمذي"، وقد وصفه الترمذي وسمّاه بـ"الصحيح".

روى ابن كثير في تاريخه عن الترمذي أنه قال: «صنّفتُ هذا المسند الصحيح وعرضته على علماء "الحجاز" فرضوا به، وعرضته على علماء "العراق" فرضوا به، وعرضته على علماء "خراسان" فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي ينطق».

وقال المجدد بن الأثير في مقدمة "جامع الأصول": «وهذا كتابه "الصحيح" أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحسنها ترتيباً وأقلّها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره "كتاب العلل" وقد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها».

وقال شارح "الجامع الصحيح" للترمذي القاضي أبو بكر بن العربي المالكي: اعلّموا أنارَ الله أفئدتكم! أنّ كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب و"الموطأ" الأول واللباب، وعليهما بناء الجميع كالقشيري والترمذي وليس فيهم (يعني: كتب الصحاح) مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع ونفاسة منزع وعذوبة مشرع وفيه أربعة عشر علماً، وذلك أقرب إلى العمل وأسلم،

أَسَدَ وَصَحَّ وَضَعَّ، وعدد الطرق وجرح وعدل، وأسمى وأكنى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه وفرد في نصابه، فالقارئ له لا يزال في رياض مونقه وعلوم متفقة منسقة، وهذا شيء لا يأتي إلا بالعلم الغزير والتوفيق الكثير والفراغ والتدبير. اهـ.

النسائي

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر ابن سنان النسائي، ولد سنة خمس وعشرين ومائتين ومات بـ "مكة" سنة ثلاث وثلاثمائة وهو مدفون بها.

قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: سمعتُ أبا علي الحافظ (غير مرة) يذكر أربعة من أئمة المسلمين رأيهم، فيبدأ بأبي عبد الرحمن وهو أحد الأئمة الحفاظ العلماء الفقهاء، لقي المشايخ الأكابر، فأخذ الحديث عن قتيبة ابن سعيد وإسحاق بن إبراهيم وحמיד بن مسعدة ومحمد بن عبد الأعلى والحارث بن مسكين ومحمد بن بشار ومحمود بن غيلان وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وغير هؤلاء من المشايخ الحفاظ.

وأخذ عنه الحديث خلق كثير منهم: أبو بشر الدولابي - وكان من أقرانه - وأبو القاسم الطبراني وأبو جعفر الطحاوي ومحمد بن هارون بن شعيب وأبو ميمون ابن راشد وإبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان وأبو بكر أحمد بن إسحاق السني الحافظ ومن طريقه روى كتابه "السنن" وله كتب كثيرة في

الحديث والعلل وغير ذلك.

سنن النسائي

لما ألف الإمام النسائي كتابه "السنن الكبرى" أهداها إلى أمير "الرَّمْلَة" فقال له: أكل ما فيه صحيح؟ فقال له: فيها الصحيح والحسن وما يقاربهما، فقال له: ميز لي الصحيح من غيره، فصنّف له كتاب "السنن الصغرى" وسمّاه "المجتبى من السنن".

وكتاب "السنن" مرّتب على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن الأخرى، وقد دقّق النسائي غاية التدقيق في تأليف سننه الصغرى، فمن ثمّ قال العلماء: إنّ درجة "السنن الصغرى" بعد الصحيحين؛ لأنها أقلّ السنن بعدهما ضعيفاً ولذلك نجد أنّ الأحاديث التي انتقدها أبو الفرج بن الجوزي على "السنن الصغرى" وحكم عليها بالوضع قليلة جداً وهي عشرة أحاديث، وليس الحكم عليها بالوضع بمسلّم له بل نازعه فيها السيوطي وخالفه في كثير منها. وفي "سنن النسائي الصغرى" الصحيح والحسن والضعيف ولكنه قليل. وقد شرحه الجلال السيوطي وعلّق عليه أبو الحسن محمد صادق بن عبد الهادي السندي.

ابن ماجه

هو الإمام المحدث أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني نسب إلى أقليم "قزوين"؛ لأنّ به مولده ونشأته وقد ارتحل في سبيل العلم إلى مدن "العراق" و"الشام" و"فارس" و"مصر"، فكانت هجرته إلى "البصرة"

و"الكوفة" و"المكة" و"المدينة" و"دمشق" و"الري" و"الفسطاط".

"كتاب السنن" لابن ماجه

وله في علم الحديث "كتاب السنن" وقد عرضه على أبي زرعة فنظر فيه وأعجب به وقال: أظنّ إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت الجوامع أو أكثرها. ثم قال: لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في أسناده ضعف. وقد ضعف المروزي أحاديثه التي انفرد بها عن غيره من الكتب الستة، وهو قول معترض.

وأول من أضافه إلى الكتب الستة وجعله واحداً منها أبو الفضل بن طاهر المقدسي، ثم الحافظ عبد الغني المقدسي.

وقد شرحه شرحاً لطيفاً أبو الحسن محمد صادق بن عبد الهادي السندي المتوفى ١١٣٨هـ، وعلّق عليه فؤاد عبد الباقي وأفرد زوائده مع الكلام على أسانيد الحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري في كتابه الفريد "مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه"، وهو مطبوع بتحقيق وتعليق الشيخ العلامة محمد المنتقى الكشناوي.

نضر الله وجوه أئمة الحديث ونفعنا بعلمهم، إنه قريب مجيب.

المرفوع

قول الرسول ﷺ



الصحابي



التابعي



تابع التابعي



شيخ المصنف



البخاري

المَرْفُوعُ هُوَ: مَا أُضِيفَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تَقْرِيرٍ وَيُسَمَّى أَيْضاً مُسْنَدًا.

الموقوف أو الأثر

الصحابي



التابعي



تابع التابعي



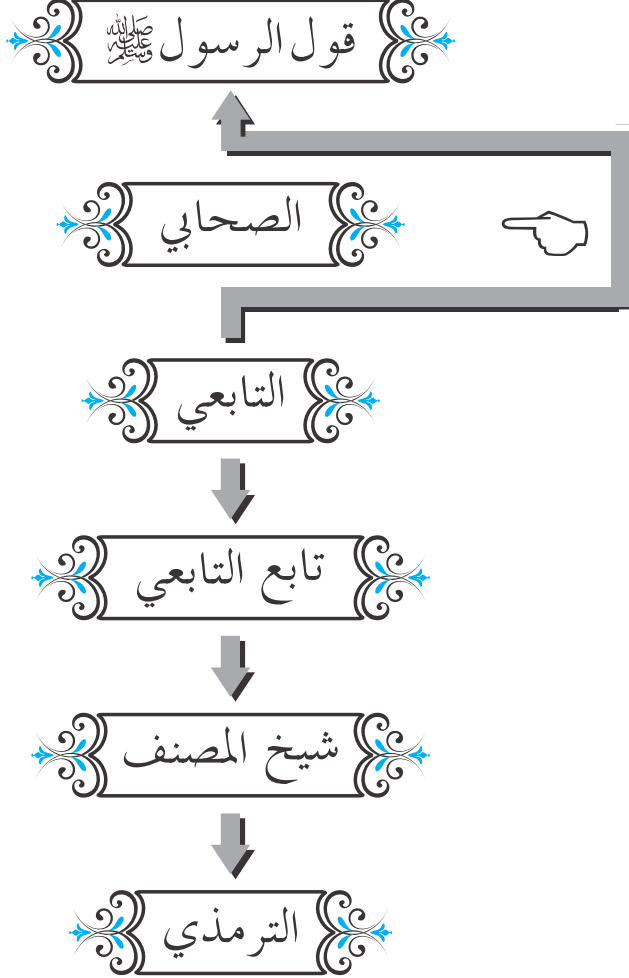
شيخ المصنف



البخاري

المَوْقُوفُ هُوَ: مَا أُضِيفَ إِلَى الصَّحَابِيِّ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ [أَوْ تَقْرِيرٍ مَعَ خِلَافٍ فِيهِ].
شَرِيطَةُ أَلَّا يُوجَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى رَفْعِهِ حُكْمًا.

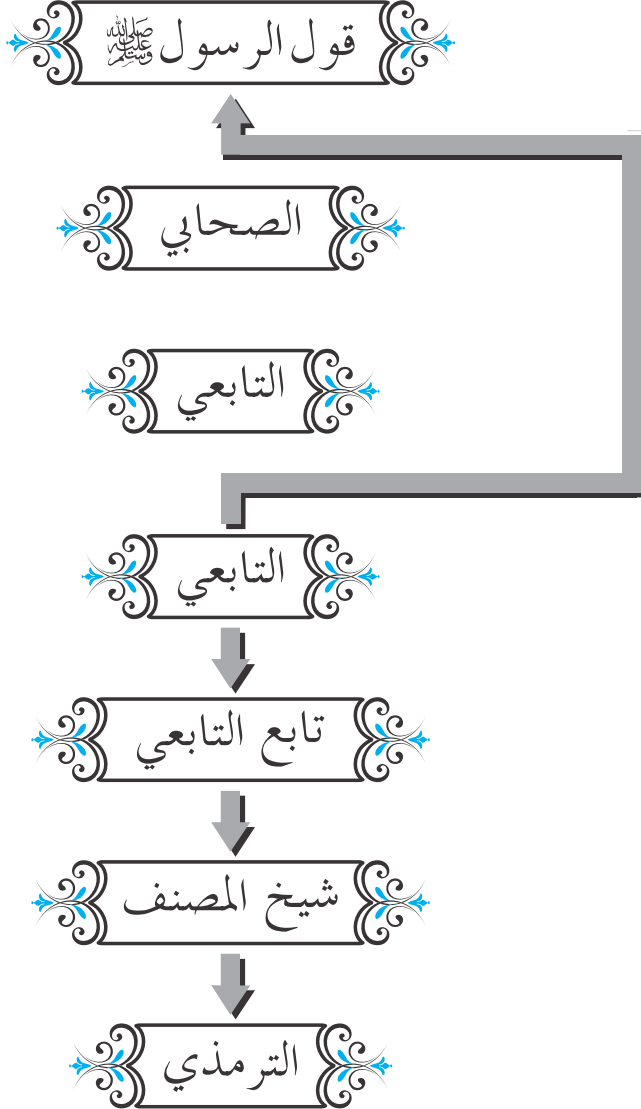
المرسل



الْمُرْسَلُ هُوَ: مَا قَالَ فِيهِ التَّابِعِيُّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا أَوْ فَعَلَ كَذَا. فِي هَذَا الشَّكْلِ أَسْقَطَ صَحَابِيًّا فَقَطْ، وَقَدْ يُسْقَطُ صَحَابِيَّيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً... إلخ مَثَلًا لَوْ قَالَ ابْنُ عُمَرَ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ... فِي هَذَا الْحَالِ لَوْ قَالَ التَّابِعِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ... يَكُونُ قَدْ أَسْقَطَ صَحَابِيَّيْنِ.

الْمُهْمُ إِنَّ كَانَ أَسْقَطَ الصَّحَابَةَ فَقَطْ فَلَا إِشْكَالَ لِأَنَّ جَهَالََةَ الصَّحَابِيِّ لَا تَضُرُّ. وَلَكِنَّ الْمُسْكَالَةَ فِي إِسْقَاطِ تَابِعِيٍّ آخَرَ فَلَا يُدْرَى عَنْ حَالِهِ، أَنْظُرْ إِلَى الْمِثَالِ الْآتِي.

مرسل آخر



هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ التَّابِعِيُّ عَنْ تَابِعِيٍّ آخَرَ، عَنِ الصَّحَابِيِّ فَأَسْقَطَ الْاِثْنَيْنِ كَمَا تَرَى وَأَصْبَحَ مُعْضَلٌ مُرْسَلٌ.
وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ أَهْمِيَّةُ شَرْطِ الشَّافِعِيِّ فِي قَبُولِ الْمُرْسَلِ بِقَوْلِهِ: «أَنْ يَكُونَ الْمُرْسَلُ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ».
لَأَنَّ أَكْثَرَ مَشَايِخِ كِبَارِ التَّابِعِينَ هُمُ الصَّحَابَةُ بِخِلَافِ صِغَارِ التَّابِعِينَ الَّذِينَ أَكْثَرُ مَشَايِخِهِمْ كِبَارُ التَّابِعِينَ
وَقَلِيلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

المَقْطُوع

التابعي



تابع التابعي



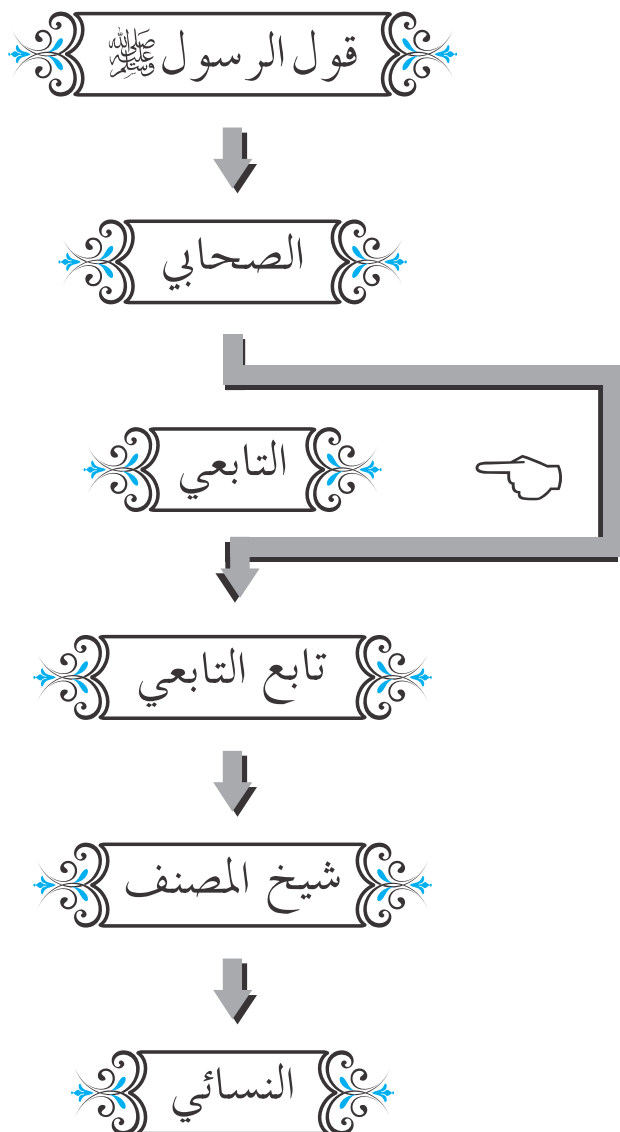
شيخ المصنف



الترمذي

الْمَقْطُوعُ هُوَ: مَا أُضِيفَ إِلَى التَّابِعِيِّ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ.

المنقطع



الْمُنْقَطِعُ هُوَ: مَا سَقَطَ مِنْ وَسْطِ إِسْنَادِهِ رَاوٍ أَوْ أَكْثَرُ لَا عَلَى التَّوَالِي.

نوع آخر منقطع

قول الرسول ﷺ



الصحابي

التابعي



تابع التابعي

أتباع الأتباع



شيخ المصنف



الحاكم

إِنَّ هَذَا الْإِسْنَادَ فِيهِ انْقِطَاعَانِ وَلَوْ كَانَا مُتَتَالِيَيْنِ لَكَانَ مُعْضَلًا كَمَا فِي الشَّكْلِ الْآتِي.

المُعْضَل

قول الرسول ﷺ



الصحابي



التابعي



تابع التابعي



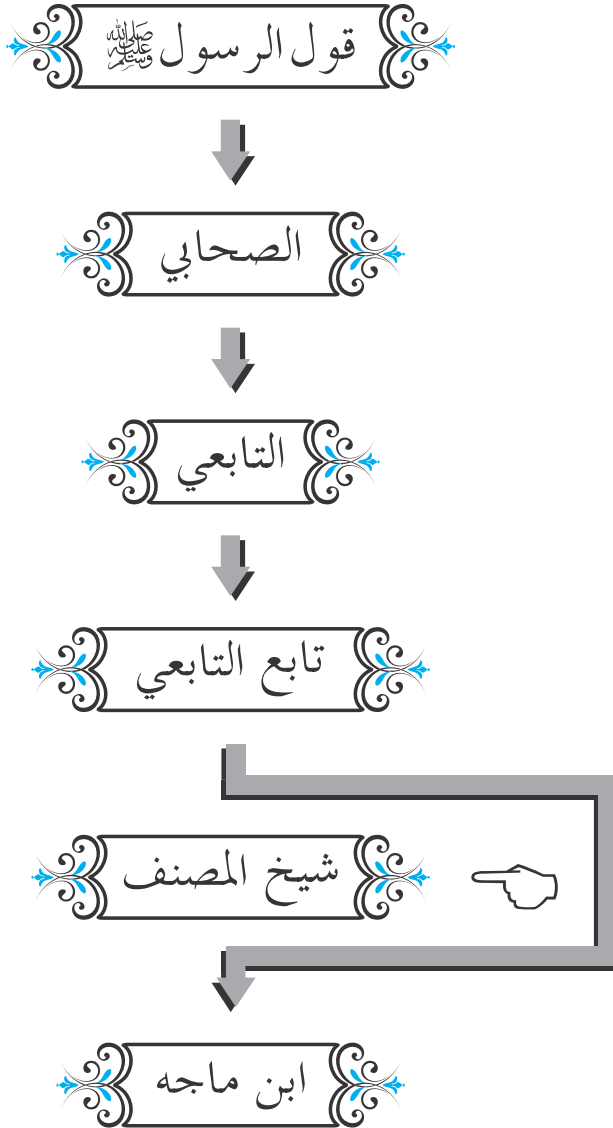
شيخ المصنف



الحاكم

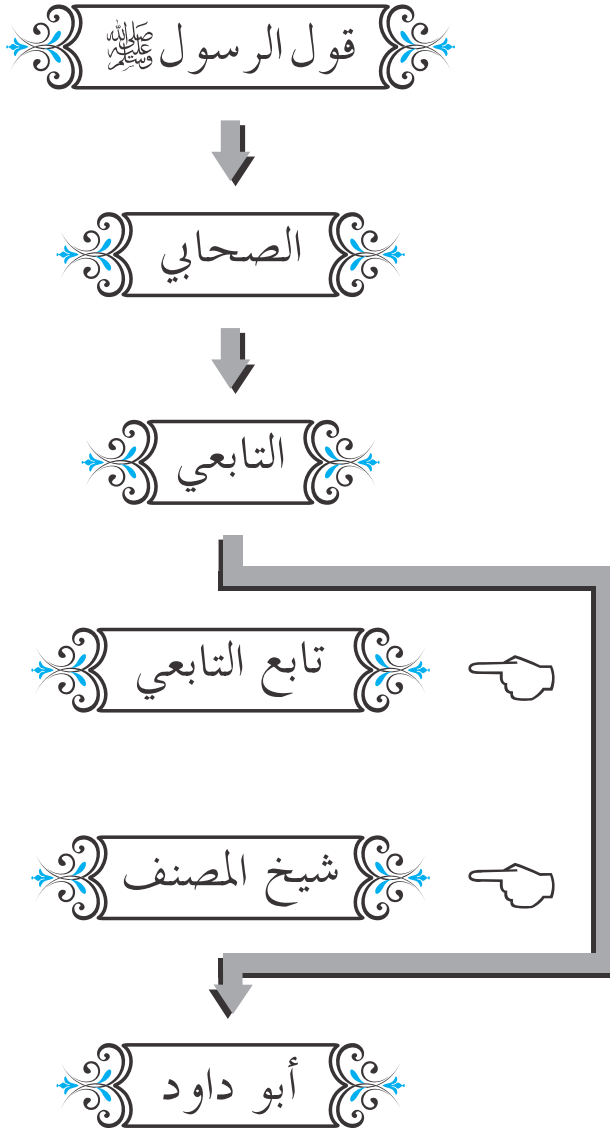
المُعْضَلُ هُوَ: مَا سَقَطَ مِنْ وَسْطِ إِسْنَادِهِ رَاوِيَانِ عَلَى التَّوَالِي.

المعلق



المُعَلَّقُ هُوَ: مَا سَقَطَ مِنْهُ رَأْوٍ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ بَدَايَةِ الْإِسْنَادِ.

نوع آخر معلق



هَذَا نَوْعٌ آخَرٌ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ رَاوِيَانِ.

نوع آخر معلق

قول الرسول ﷺ



الصحابي



التابعي



تابع التابعي



شيخ المصنف



الدارمي

وَهَذَا نَوْعٌ آخَرٌ مُعَلَّقٌ.

نوع آخر معلق

قول الرسول ﷺ

الصحابي



التابعي



تابع التابعي



شيخ المصنف



أبو يعلى

وَهَذَا نَوْعٌ آخَرُ، وَالْحَدِيثُ الْمُعَلَّقُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ لِفَقْدَانِهِ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِ الصَّحَّةِ وَهُوَ اتِّصَالُ السَّنَدِ، وَأَمَّا الْمُعَلَّقَاتُ الَّتِي فِي الْبُخَارِيِّ إِنْ كَانَتْ بِصِغَةِ الْجَزْمِ فَهِيَ صَحِيحَةٌ إِلَى مَنْ عُلِّقَ عَنْهُ - أَيْ أَنَّ السَّنَدَ صَحِيحٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ إِلَى مَوْضِعِ التَّعْلِيقِ وَيُنْظَرُ فِيْمَا بَعْدَهُ - مِثَالُ ذَلِكَ إِنْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ السَّنَدَ مِنَ الْبُخَارِيِّ إِلَى بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ صَحِيحٌ وَلَكِنْ يُنْظَرُ فِي بَهْزٍ وَمَنْ بَعْدَهُ، وَكَذَلِكَ مُعَلَّقَاتُ مُسْلِمٍ، وَإِنْ كَانَتْ بِصِغَةِ التَّمْرِيزِ كَأَنَّ يَقُولَ: قِيلَ أَوْ يُرَوَّى أَوْ يُذَكَّرُ أَوْ نَحْوَهَا؛ فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهَا بِالصَّحَّةِ إِلَّا إِذَا رُوِيَ مُتَّصِلَةً فِي مَكَانٍ آخَرَ مِنَ الصَّحِيحِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ شَرِيطَةً أَنْ يَصَحَّ إِسْنَادُهَا.

الغريب

قول الرسول ﷺ



الصحابي



التابعي



تابع التابعي



شيخ المصنف



البخاري

الْغَرِيبُ هُوَ: مَا رُوِيَ مِنْ طَرِيقٍ وَاحِدٍ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ التَّفَرُّدُ فِي جَمِيعِ الطَّبَقَاتِ وَلَكِنْ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ التَّفَرُّدُ فِي طَبَقَةٍ، كَأَنْ يَتَفَرَّدَ بِهِ التَّابِعِيُّ عَنِ الصَّحَابِيِّ، وَصُورُ الْغَرِيبِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا هَذِهِ الْأَشْكَالُ الْآتِيَةُ.

نوع آخر غريب

قول الرسول ﷺ



الصحابي



التابعي



تابع التابعي



شيخ المصنف



أبو داود

مسلم

البخاري

هَذَا أَيْضًا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

مثال على الغريب

قول الرسول ﷺ



أنس



الزهري



مالك



عبد الله الكلاعي عبد الله بن مسلمة وكيع بن الجراح



أحمد بن حنبل



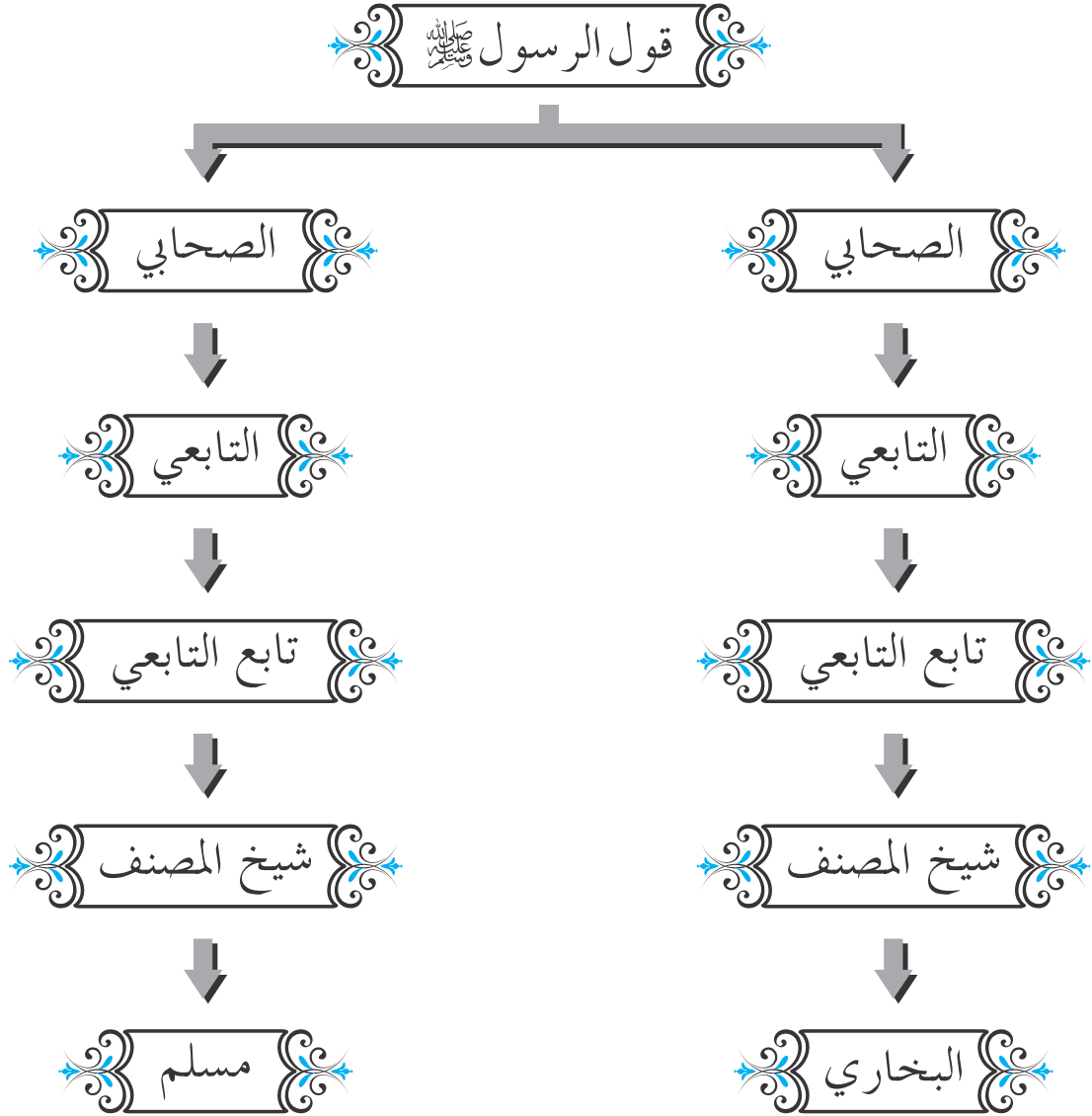
مسلم



البخاري

هَذَا الْحَدِيثُ تَفَرَّدَ بِهِ مَالِكٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ وَهُوَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ إِنَّ ابْنَ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَحْمَدٌ وَغَيْرُهُمْ.

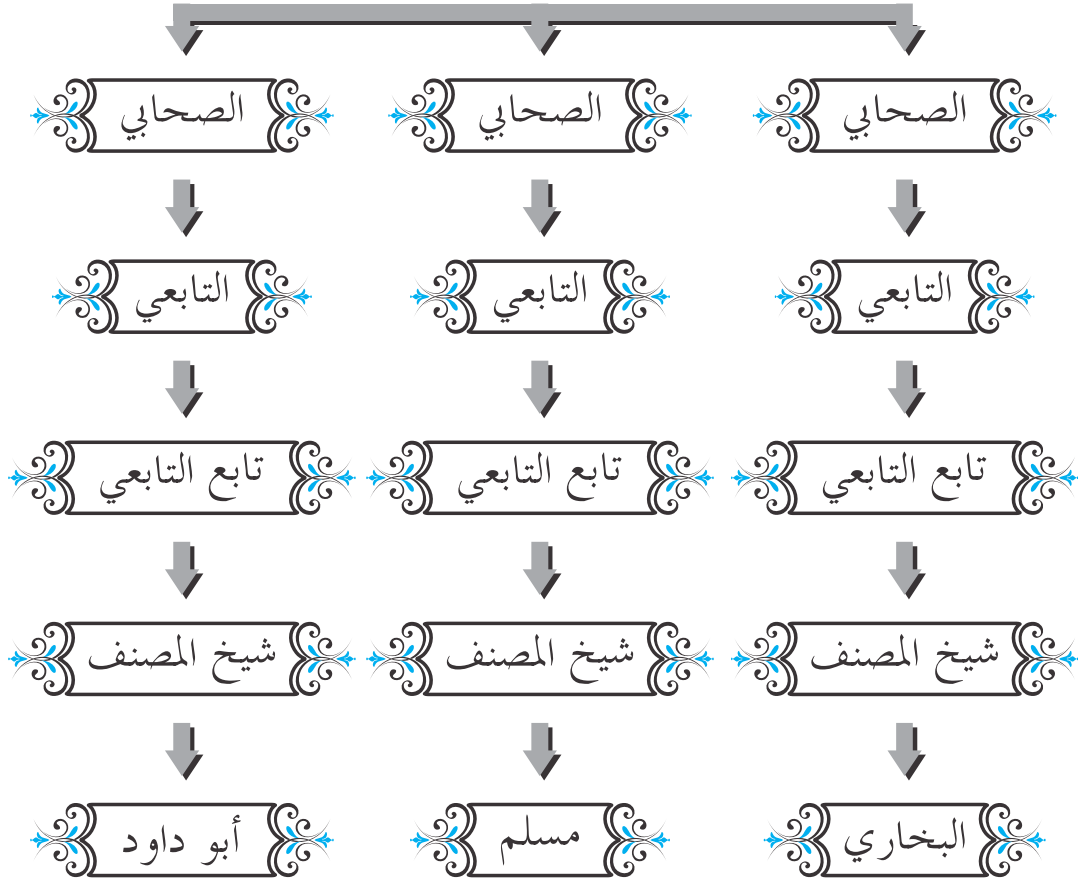
العزیز



هَذَا هُوَ: الْعَزِيزُ وَهُوَ أَنْ لَا يَقِلَّ رُؤَاؤُهُ عَنْ اثْنَيْنِ فِي جَمِيعِ طَبَقَاتِ السَّنَدِ.
وَبِمَعْنَى أَوْضَحٍ: أَنْ لَا يُوجَدَ فِي طَبَقَةٍ مِنْ طَبَقَاتِ السَّنَدِ أَقَلُّ مِنْ اثْنَيْنِ أَمَّا إِنْ وُجِدَ فِي بَعْضِ
طَبَقَاتِ السَّنَدِ ثَلَاثَةٌ فَأَكْثَرُ فَلَا يَضُرُّ، بِشَرَطِ أَنْ تَبْقَى وَلَوْ طَبَقَةٌ وَاحِدَةٌ فِيهَا اثْنَانِ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ
لِأَقْلَى طَبَقَاتِ السَّنَدِ.

المشهور

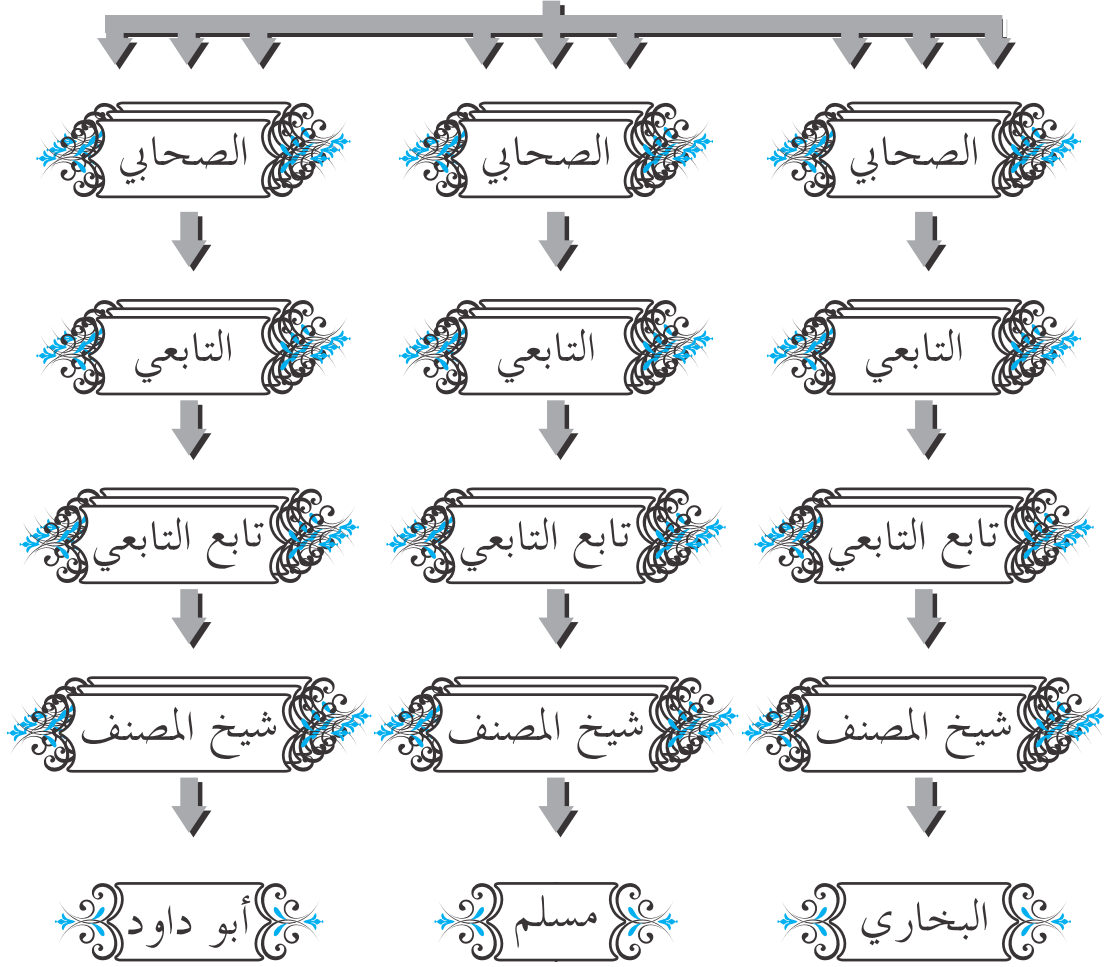
﴿ قول الرسول ﷺ ﴾



هَذَا هُوَ: الْمَشْهُورُ، وَهُوَ: مَا رَوَاهُ ثَلَاثَةٌ فَأَكْثَرُ مِنْ كُلِّ طَبَقَةٍ مَا لَمْ يُلْغِ حَدَّ التَّوَاتُرِ، وَتَفْصِيلُهُ أَنْ لَا يُوجَدُ فِي طَبَقَةٍ مِنْ طَبَقَاتِ السَّنَدِ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةٍ أَمَّا إِنْ وُجِدَ فِي بَعْضِ طَبَقَاتِ السَّنَدِ أَرْبَعَةٌ فَأَكْثَرُ فَلَا يَضُرُّ، بِشَرَطِ أَنْ تَبْقَى وَلَوْ طَبَقَةٌ وَاحِدَةٌ فِيهَا ثَلَاثَةٌ.

المتواتر

قول الرسول ﷺ



الْمُتَوَاتِرُ هُوَ: مَا رَوَاهُ عَدَدٌ كَثِيرٌ تَحِيلُ الْعَادَةُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَدَّ خَبَرُهُمْ الْحَسَّ، كَقَوْلِهِمْ: سَمِعْنَا أَوْ رَأَيْنَا أَوْ لَمَسْنَا...

وَبِمَعْنَى أَوْضَحٍ: هُوَ الْحَدِيثُ أَوْ الْخَبَرُ الَّذِي يَرَوِيهِ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ مِنْ طَبَقَاتِ سَنَدِهِ رُوَاةٌ كَثِيرُونَ يَحْكُمُ الْعَقْلُ عَادَةً بِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَكُونَ أُولَئِكَ الرُّوَاةُ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى اخْتِلَاقِ هَذَا الْخَبَرِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي حَدِّ الْكَثْرَةِ قَالَ الْإِسْطَخْرِيُّ: أَقَلُّهُ عَشْرَةٌ وَهُوَ الْمُخْتَارُ لِأَنَّهُ أَوَّلُ جُمُوعِ الْكَثْرَةِ، وَقِيلَ: أَرْبَعُونَ وَقِيلَ: سَبْعُونَ. [تدريب الراوي ١٧٧/٢].

المتابعة

﴿ قول الرسول ﷺ ﴾



﴿ أنس بن مالك ﴾



﴿ قتادة بن دعامة ﴾



﴿ شعبة بن الحجاج ﴾



﴿ يحيى بن سعيد ﴾



﴿ محمد بن بشار ﴾ ﴿ علي بن المديني ﴾

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ «وَالْفَرْدُ النَّسَبِيُّ إِنْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ فَهُوَ الْمُتَابِعُ». (نُجَّة ١ / ١٥).
هَذِهِ الْمُتَابِعَةُ التَّامَّةُ، وَهُوَ أَنْ يَلْتَقِيَ الْمُتَابِعُ مَعَ الْمُتَابِعِ فِي شَيْخِهِ كَمَا فِي الشَّكْلِ، عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ
مُتَابِعاً لِمُحَمَّدَ بْنِ بَشَّارٍ وَالتَّقَى مَعَهُ فِي شَيْخِهِ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ.
صُورَةُ الْإِسْنَادِ بِاللَّفْظِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ...

نوع آخر

﴿ قول الرسول ﷺ ﴾



﴿ أبو هريرة ﴾



﴿ سعيد بن المسيب ﴾



﴿ الزهري ﴾



﴿ مالك بن أنس ﴾ ﴿ الليث بن سعد ﴾



﴿ شعبة بن الحجاج ﴾ ﴿ قتيبة بن سعيد ﴾

وَهَذِهِ مُتَابَعَةٌ قَاصِرَةٌ، وَهُوَ أَنْ يَلْتَقِيَ الْمُتَابِعُ مَعَ الْمُتَابِعِ فِي شَيْخٍ شَيْخِهِ كَمَا فِي الشَّكْلِ،
 قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ مُتَابِعٌ لِشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ وَلَكِنْ لَقِيَ مَعَهُ فِي شَيْخٍ شَيْخِهِ الزُّهْرِيُّ.
 صُورَةُ الْإِسْنَادِ بِاللَّفْظِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ
 سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

مثال للمتابعة التامة

قول الرسول ﷺ



أنس بن مالك



حفص



موسى بن سعد



يزيد



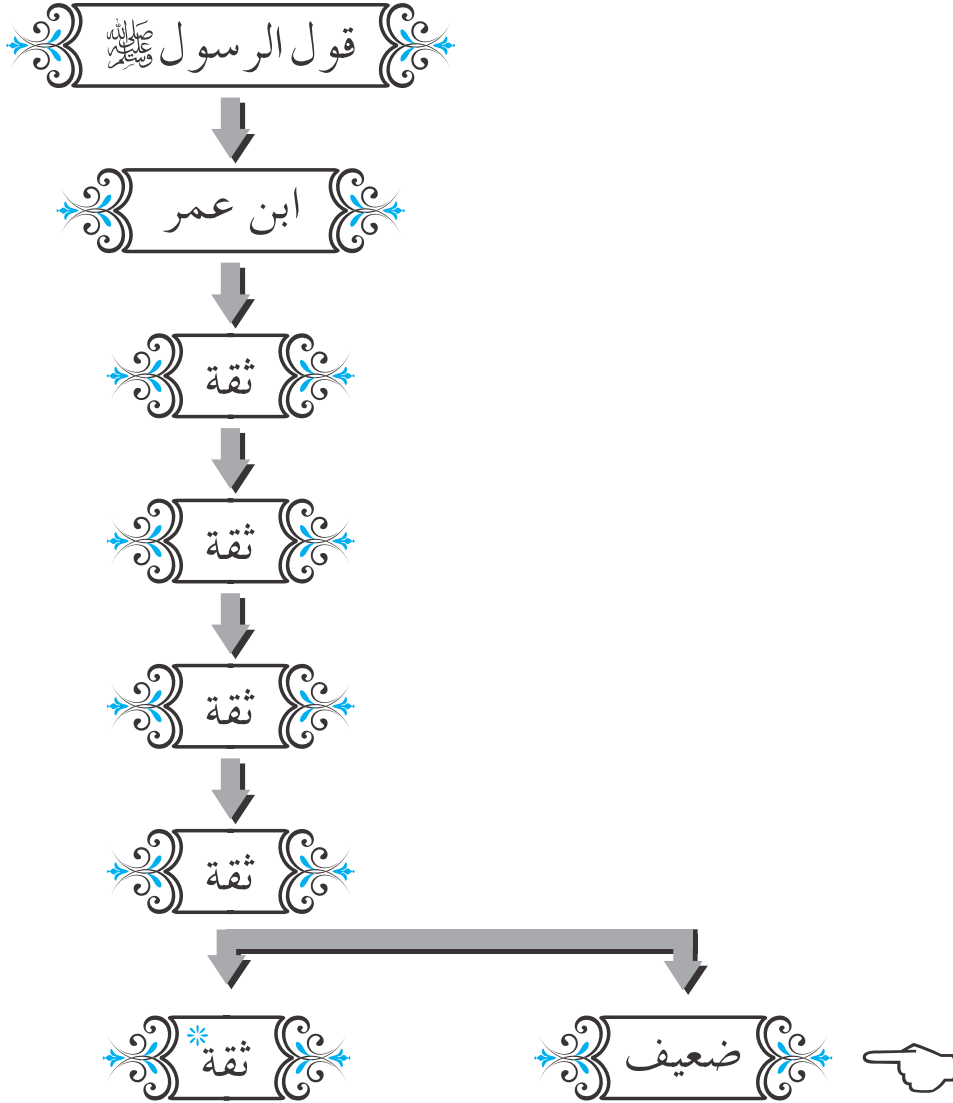
عمرو بن الحارث



ابن وهب مالك بن أنس الليث بن سعد

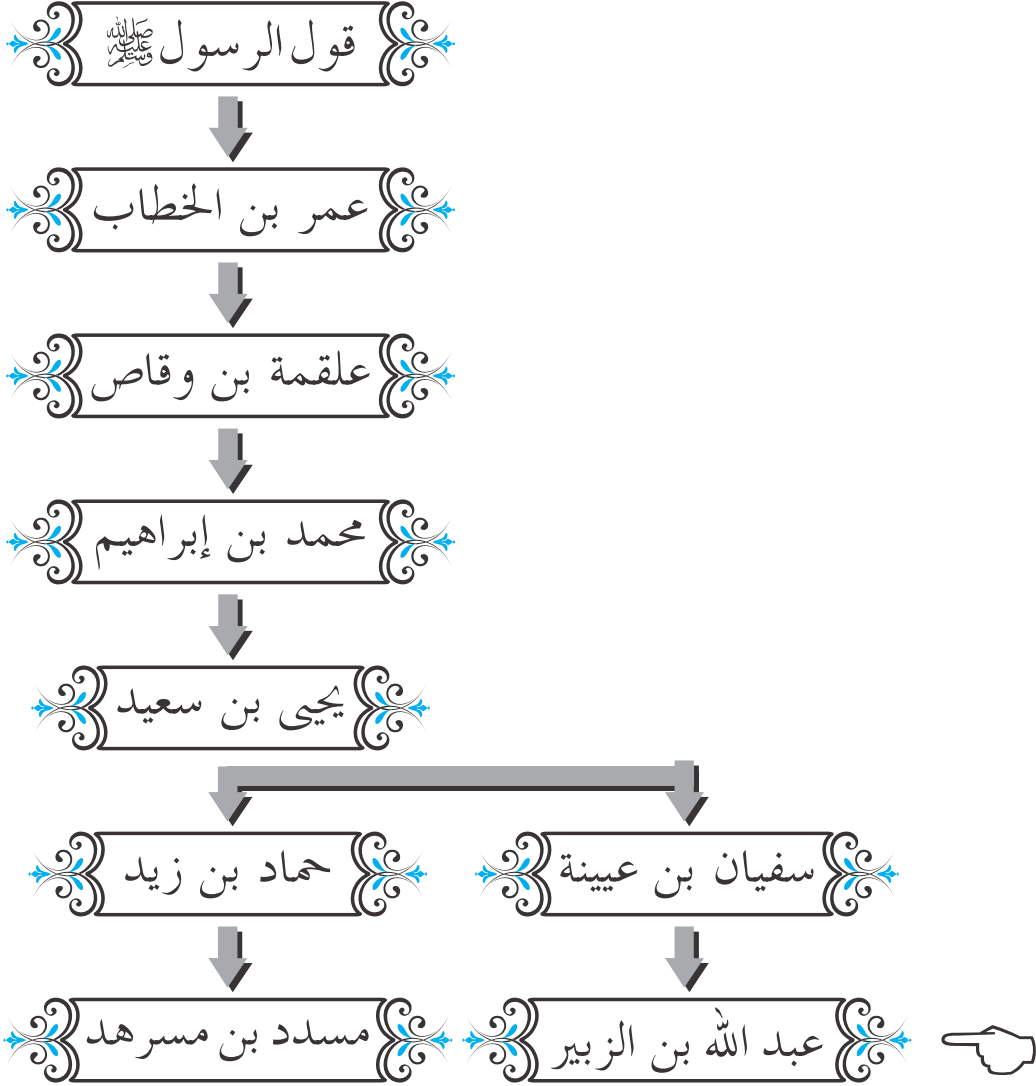
أَيْضاً فِي هَذَا الشَّكْلِ، مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ تَابَعُوا ابْنَ وَهَبٍ، وَلَفْظُ الْمُتَابَعِ يُطْلَقُ عَلَى حَسَبِ ذِكْرِ الرَّجُلِ فِي الْإِسْنَادِ، فَمَثَلًا لَوْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَسَاقَ الْإِسْنَادَ إِلَى مُنْتَهَاهُ يُصْبِحُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ابْنُ وَهَبٍ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ مُتَابِعَيْنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

مثال أوضح



فِي هَذَا الْإِسْنَادِ رَجُلٌ ضَعِيفٌ وَلَكِنْ تَابَعَهُ رَجُلٌ ثِقَةٌ كَمَا هُوَ مُوَضَّحٌ بِالنَّجْمِ الْأَخْمَرِ،
 فَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ بِهَذِهِ الْمُتَابَعَةِ لِأَنَّ الْحَدِيثَ رُوِيَ بِإِسْنَادَيْنِ أَحَدُهُمَا ضَعِيفٌ وَالْآخَرُ
 صَحِيحٌ، وَتَجِدُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ يَقُولُ عَنْ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: صَحِيحٌ فِي
 الْمُتَابَعَاتِ، وَهَذِهِ هِيَ الْمُتَابَعَةُ.

مثال للمتابعة القاصرة



فِي هَذَا الشَّكْلِ مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ مُتَابِعاً لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَالتَّقَى مَعَهُ فِي شَيْخِ شَيْخِهِ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَإِنْ التَّقَى مَعَهُ فِي مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَوْ فِي عَلَقْمَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَوْ فِي
عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَوْ فِي صَحَابِي آخَرَ، فَهِيَ أَيْضاً مُتَابِعَةٌ قَاصِرَةٌ.

المتابعة التامة والقاصرة معا

قول الرسول ﷺ



أنس بن مالك



حفص بن عبيد الله



موسى بن سعد



يزيد بن أبي حبيب



عبد الله بن لهيعة



عبد الله بن وهب



محمد بن سلمة

عمرو بن الحارث



عبد الله بن وهب



أحمد بن عيسى

محمد بن سلمة

عمرو بن سواد

فِي هَذَا الشَّكْلِ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ مُتَابِعاً لِعَمْرُو بْنِ سَوَادٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى مُتَابِعَةً تَامَةً وَقَاصِرَةً كَمَا تَرَى فِي الشَّكْلِ رَوَاهُ مَرَّةً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، وَرَوَاهُ مَرَّةً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهَيْعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، صُورَةَ السَّنَدِ بِاللَّفْظِ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهَيْعَةَ، جَمِيعاً عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...

الشاهد

﴿ قول الرسول ﷺ ﴾

﴿ الصحابي ﴾

﴿ الصحابي ﴾

﴿ التابعي ﴾

﴿ التابعي ﴾

﴿ تابع التابعي ﴾

﴿ تابع التابعي ﴾

﴿ شيخ المصنف ﴾

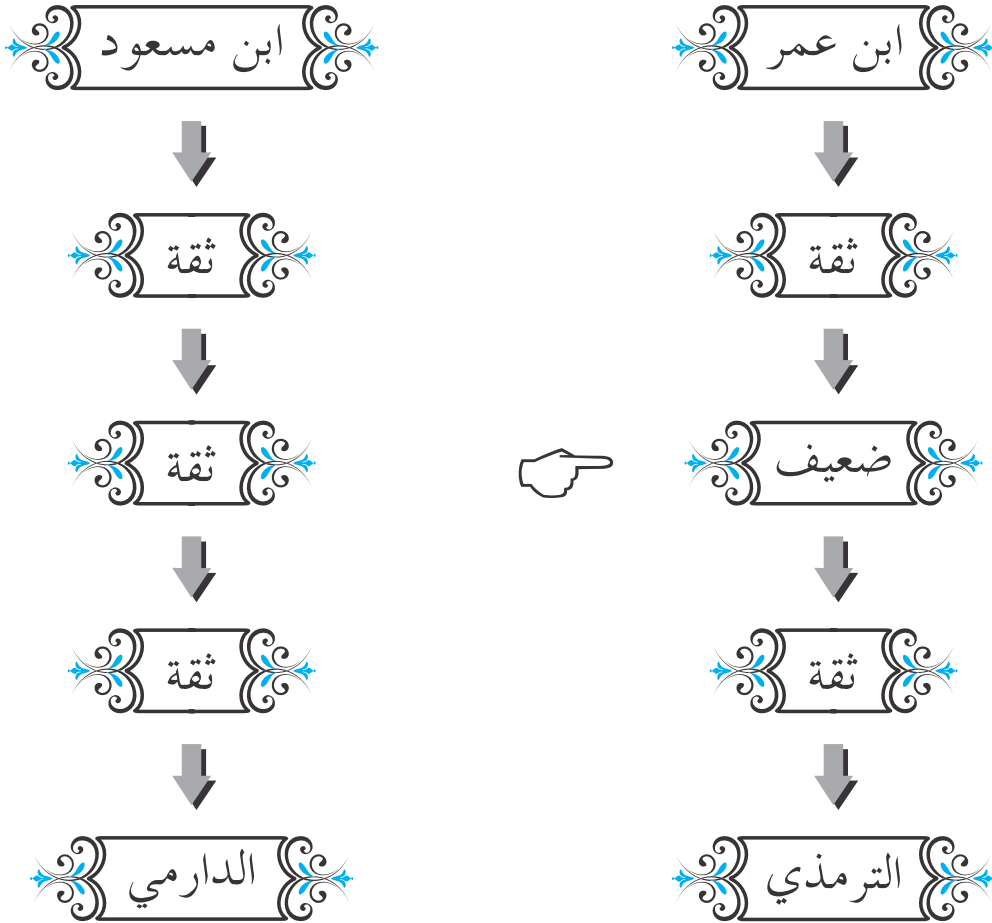
﴿ شيخ المصنف ﴾

﴿ مسلم ﴾

﴿ البخاري ﴾

إِنْ كَانَ الْحَدِيثُ غَرِيْبًا لَمْ يُرَوْ إِلَّا مِنْ طَرِيقٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ وَجَدْنَا حَدِيثًا آخَرَ يُشَبِّهُهُ أَوْ بِمَعْنَاهُ، كَانَ الثَّانِي شَاهِدًا لِلأَوَّلِ، مِثَالُ ذَلِكَ كَمَا فِي الشَّكْلِ، أَنْ يَرُوِيَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثًا مُسْنَدًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرُوِيَ مُسْلِمٌ حَدِيثًا يُشَبِّهُهُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَوْ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ مَعَ الْاِخْتِلَافِ فِي الصَّحَابِيِّ.

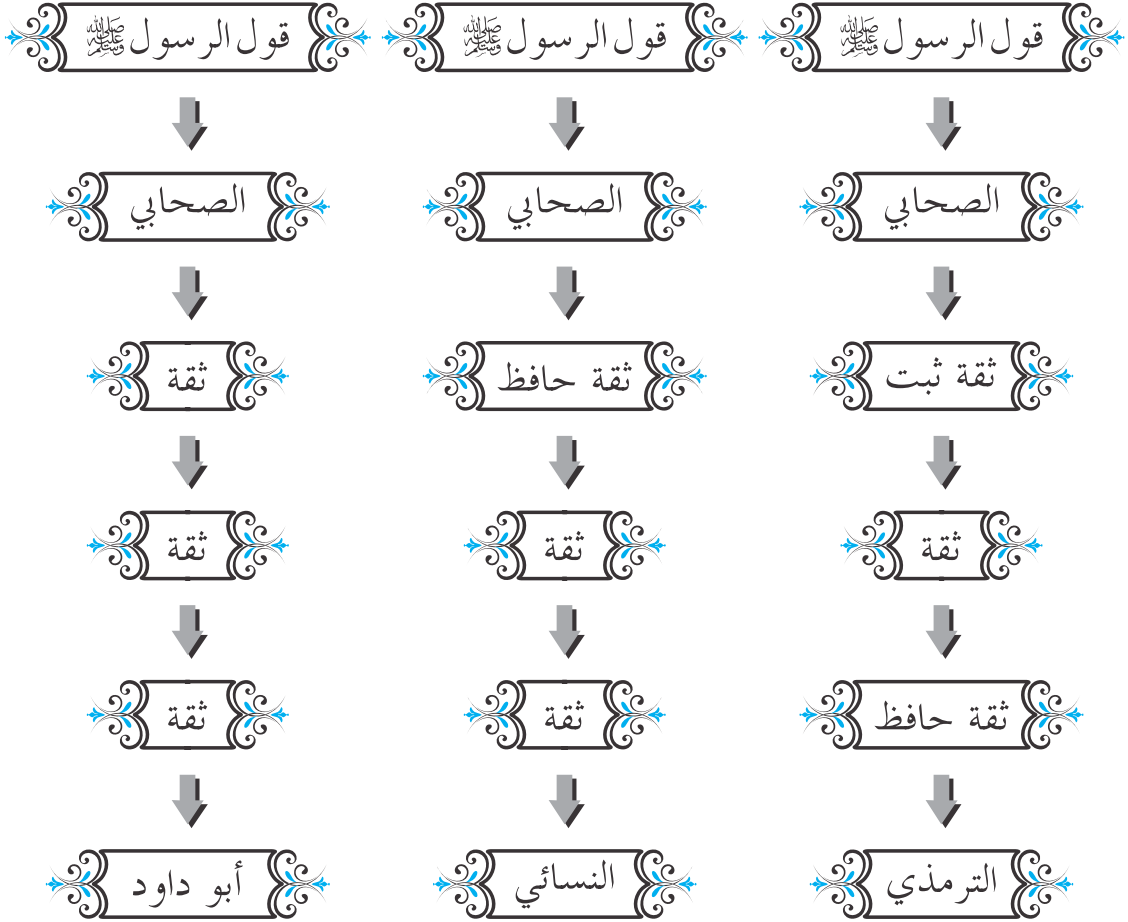
مثال على الشاهد



هَذَا مِثَالٌ عَلَى الشَّاهِدِ كَمَا تَرَى رَوَى التِّرْمِذِيُّ الْحَدِيثَ بِاللَّفْظِ وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ
بِلَفْظٍ مُشَابِهٍ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَالْفَرْدُ النَّسَبِيُّ إِنْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ فَهُوَ الْمُتَابِعُ، وَإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُشَبِّهُهُ فَهُوَ
الشَّاهِدُ، وَتَتَّبِعُ الطَّرِيقَ لِذَلِكَ هُوَ الْاِعْتِبَارُ. (نُجَّةُ الْفِكْرِ ، ١/١٥).

الصحيح



هَذِهِ ثَلَاثُ صُورٍ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَهُنَاكَ خَمْسَةُ شُرُوطٍ إِنْ تَوَفَّرَتْ صَحَّ الْحَدِيثُ وَهِيَ: عَدَالَةُ الرَّوَاةِ، ضَبْطُ الرَّوَاةِ، اتِّصَالُ السَّنَدِ، عَدَمُ الْعِلَّةِ، عَدَمُ الشُّذُودِ؛ وَفِي هَذَا الشَّكْلِ تَوَفَّرَتْ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ، وَهِيَ: الْعَدَالَةُ وَالضَّبْطُ وَاتِّصَالُ السَّنَدِ، أَمَّا الْعِلَّةُ وَالشُّذُودُ فَلَا تَتَبَيَّنُ إِلَّا بِجَمْعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ وَمُقَارَنَتِهَا بِبَعْضِهَا، فَمَثَلًا الْعِلَّةُ قَدْ تَكُونُ: بِالْإِرْسَالِ فِي الْمَوْصُولِ، أَوْ الْوَقْفِ فِي الْمَرْفُوعِ، أَوْ بِدُخُولِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، أَوْ وَهْمٌ وَاهِمٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَالشُّذُودُ هُوَ: مُخَالَفَةُ الثَّقَّةِ لِمَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ.

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ

ابْنُ عَمْرٍو

ثِقَةٌ حَافِظٌ

ثِقَةٌ ثَبَتَ

ثِقَةٌ

الْحَاكِمُ

الْقَوْلُ عَنِ الْحَدِيثِ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ لَا يَعْنِي أَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ، فَإِنْ قَالَ الْمُحَقِّقُ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ فَقَدْ ضَمَّنَ لَكَ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ مِنْ شُرُوطِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَهِيَ: عَدَالَةُ الرَّوَاةِ، ضَبْطُ الرَّوَاةِ، اتِّصَالُ السَّنَدِ، وَاسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ الْعِلَّةَ وَالشُّدُودَ، وَفِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ تَكُونُ الْعِلَّةُ فِي الْإِسْنَادِ فَلَا يُقَالُ عَنِ الْإِسْنَادِ: صَحِيحٌ حَتَّى لَوْ تَوَفَّرَ فِيهِ الْإِتِّصَالُ وَالْعَدَالَةُ وَالضَّبْطُ، وَسَيَّاتِي بَيَانُ ذَلِكَ فِي "الْمَعْلُولِ".

تَنْبِيهِ!! اعْلَمْ أَنَّ أَكْثَرَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي وُصِفَتْ بِأَنَّهَا صَحِيحَةُ الْإِسْنَادِ هِيَ أَحَادِيثُ صَحِيحَةٍ إِلَّا إِذَا تَبَيَّنَتْ عِلَّةٌ لِدَلَالَةِ الْمَثْنِ.

حسن صحيح

إِسْنَادٌ صَحِيحٌ

إِسْنَادٌ حَسَنٌ

قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ

الصَّحَابِيُّ

الصَّحَابِيُّ

ثَقَّةٌ

ثَقَّةٌ

ثَقَّةٌ

ثَقَّةٌ

ثَقَّةٌ

صَدُوقٌ

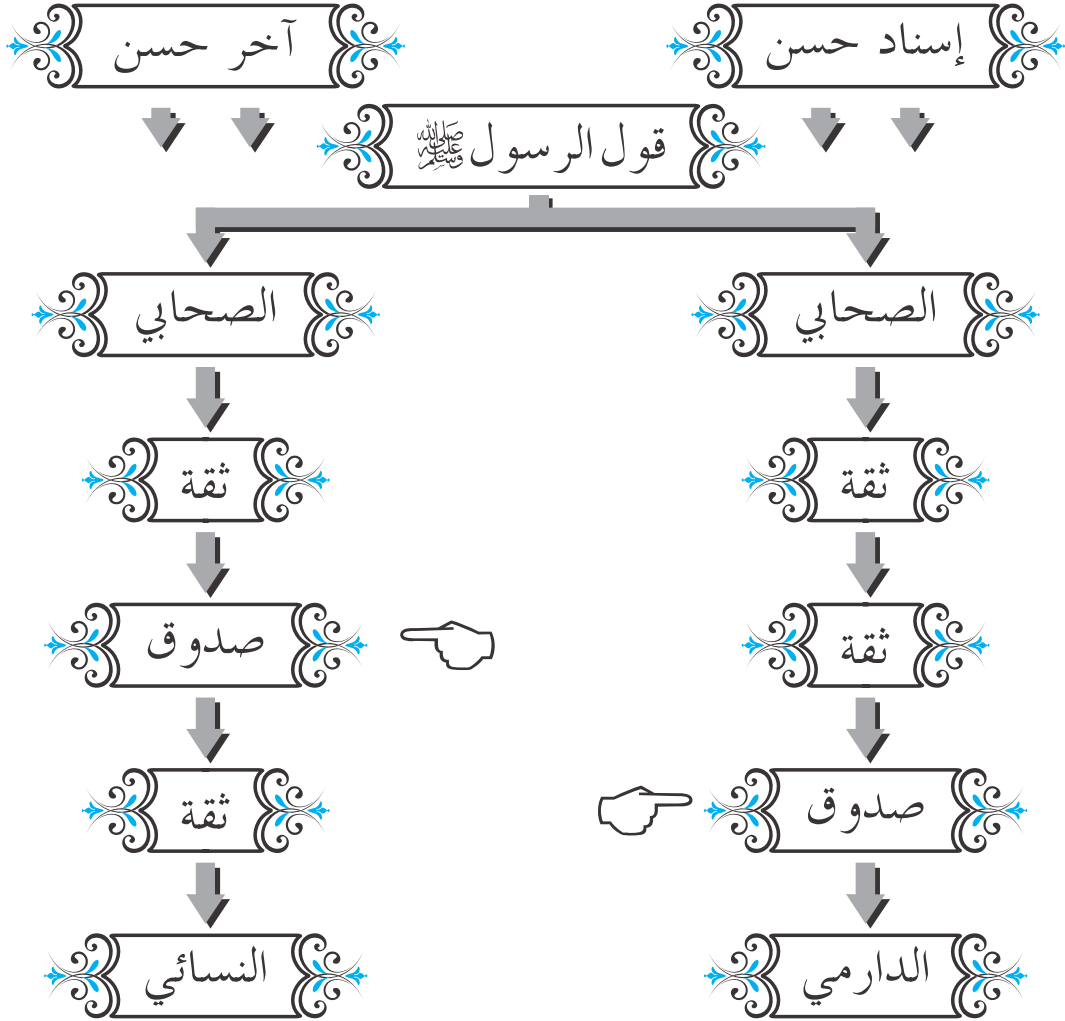
البُخَارِيُّ

الدَّارِمِيُّ

إِنْ كَانَ لِلْحَدِيثِ إِسْنَادَانِ فَأَكْثَرُ فَهُوَ صَحِيحٌ بِإِسْنَادٍ، حَسَنٌ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، كَمَا فِي الشَّكْلِ، فَلَوْ أَنَّ الدَّارِمِيَّ رَوَى حَدِيثًا بِسَنَدٍ حَسَنٍ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ فَحِينَئِذٍ يَرْتَقِي الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ إِلَى "حَسَنٍ صَحِيحٍ"، وَبَعْضُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ إِذَا وَجَدَ لِلْحَدِيثِ الْحَسَنَ طَرِيقًا آخَرَ صَحِيحًا يَكْتَفِي بِكَلِمَةِ "صَحِيحٍ" دُونَ "حَسَنٍ صَحِيحٍ".

وَإِنْ كَانَ لِلْحَدِيثِ إِسْنَادٌ وَاحِدٌ فَقَطْ فَهُنَاكَ رَأَوْهُ مِنْ رَوَاتِهِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ وَثَّقَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ، فَيَكُونُ حَسَنَ الْحَدِيثِ عِنْدَ قَوْمٍ صَحِيحَ الْحَدِيثِ عِنْدَ الْآخَرِينَ.

الصَّحِيحُ لغيره



الصَّحِيحُ لغيره هُوَ: الْحَسَنُ لِدَاتِهِ إِذَا رُويَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ مِثْلَهُ أَوْ أَقْوَى مِنْهُ، وَسُمِّيَ صَحِيحاً لغيره لِأَنَّ الصَّحَّةَ لَمْ تَأْتِهِ مِنْ ذَاتِ السَّنَدِ، وَإِنَّمَا أَتَتْهُ مِنْ انْضِمَامِ غَيْرِهِ لَهُ، فَلَوْ أَنَّ الدَّارِمِيَّ رَوَى حَدِيثاً بِسَنَدٍ حَسَنٍ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ فَإِنَّ الْحَدِيثَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَرْتَقِي إِلَى دَرَجَةِ "الصَّحِيحِ لغيره".

مَرْتَبَتُهُ: أَعْلَى مِنْ مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ

قول الرسول ﷺ



ابن عمر



ثقة حافظ



صدوق



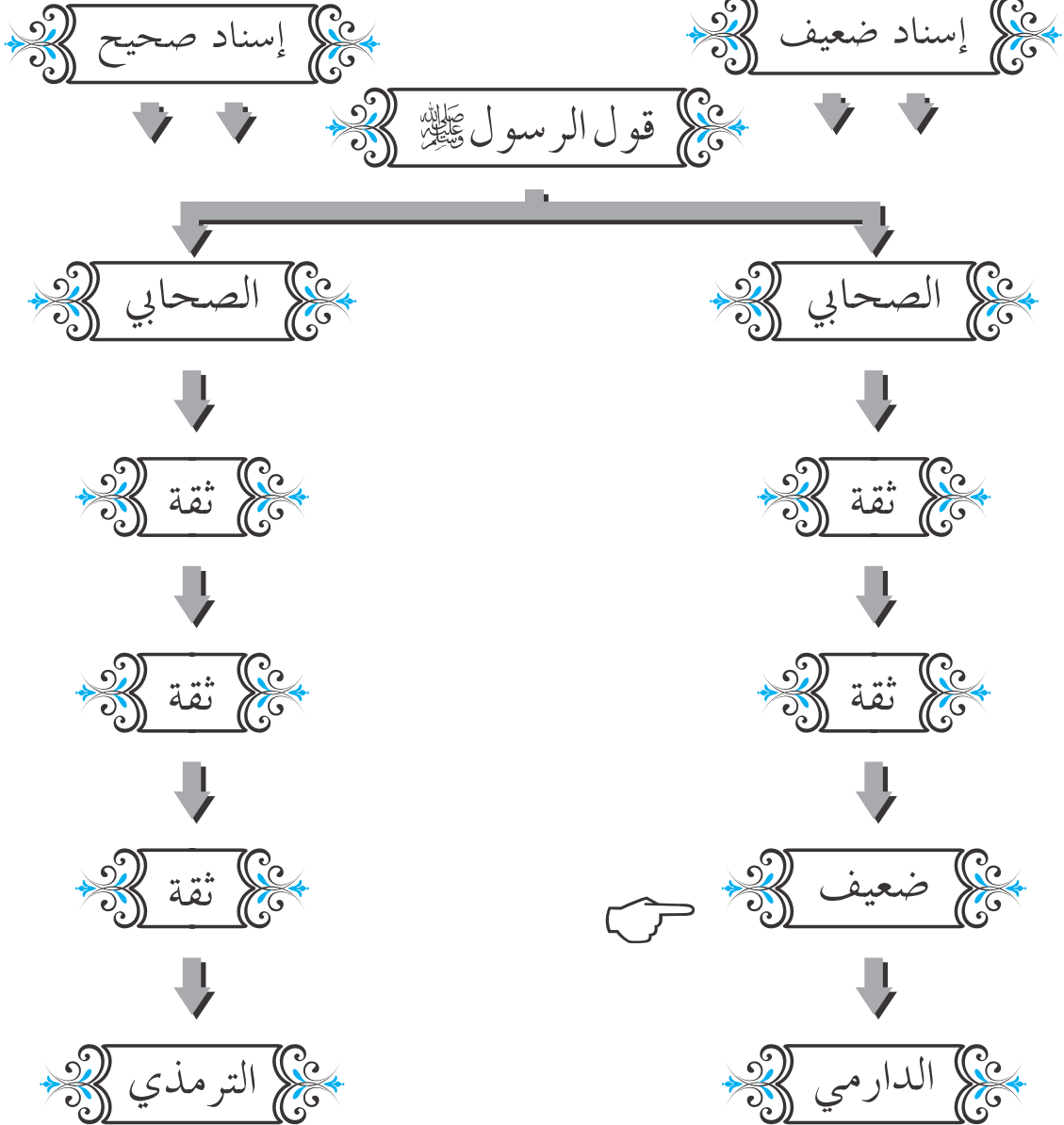
ثقة



الترمذي

الحديث الحسن هو: مَا رَوَاهُ عَدْلٌ خَفِيفُ الضَّبْطِ مُتَّصِلُ السَّنَدِ وَلَا يَكُونُ شَاذًا وَلَا مُعَلَّلًا. هَذَا الْإِسْنَادُ فِيهِ رَاوٍ خَفِيفُ الضَّبْطِ: صَدُوقٌ، نَزَلَ عَنْ مَرْتَبَةِ الثِّقَةِ وَهُوَ: تَامَ الضَّبْطُ، وَمِنْ أَجْلِهِ نَزَلَ الْحَدِيثُ إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ، وَالْحَدِيثُ الْحَسَنُ هُوَ كَالصَّحِيحِ فِي الْاِخْتِجَاجِ بِهِ وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الْقُوَّةِ، وَقَدْ أَدْرَجَهُ بَعْضُ الْمُتَسَاهِلِينَ فِي نَوْعِ الصَّحِيحِ، كَالْحَاكِمِ وَابْنِ حِبَّانَ وَابْنِ خُزَيْمَةَ، مَعَ قَوْلِهِمْ بِأَنَّهُ دُونَ الصَّحِيحِ.

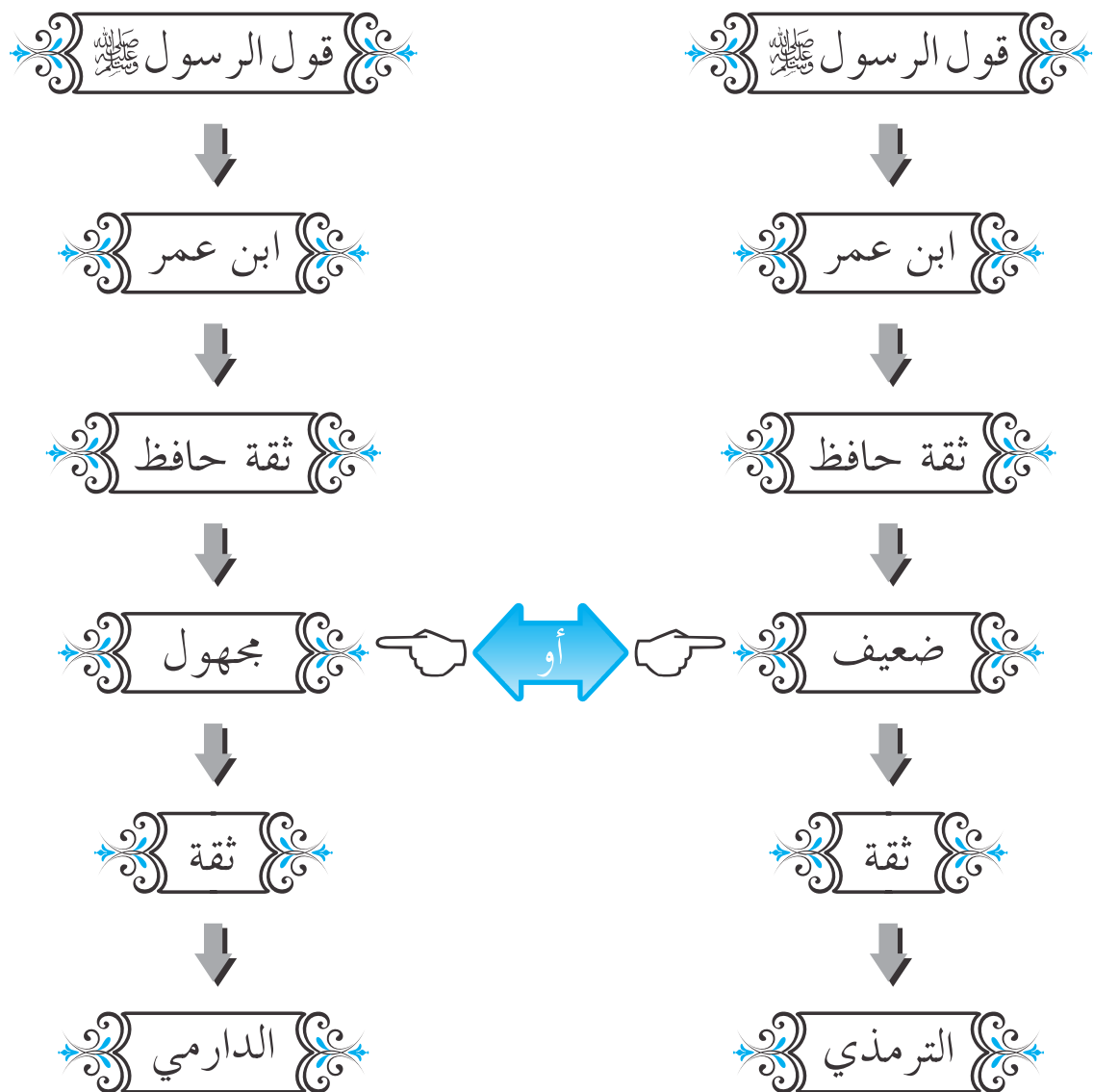
الحسن لغيره



الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ إِذَا رُويَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ أَوْ ضَعِيفٍ يُقَالُ لَهُ: حَسَنٌ لْغَيْرِهِ.

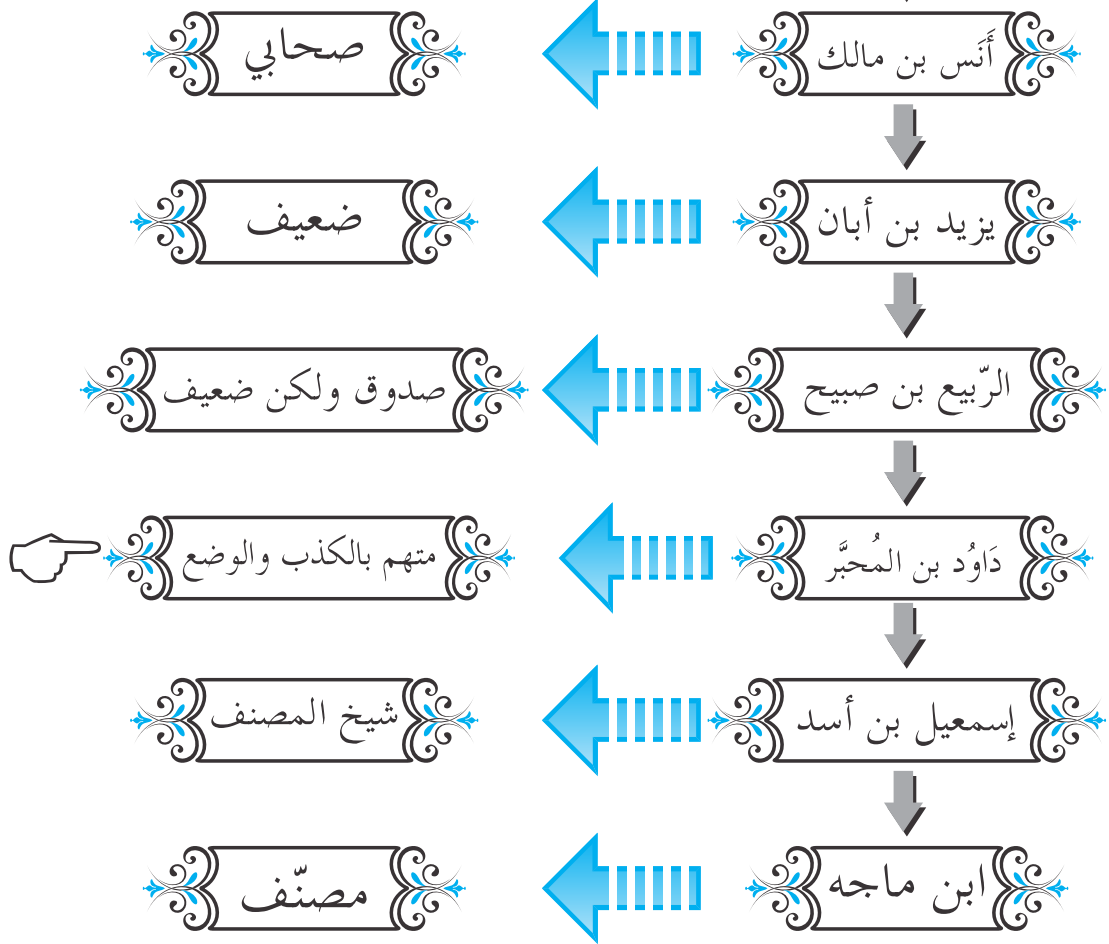
فَلَوْ أَنَّ الدَّارِمِيَّ رَوَى حَدِيثًا بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ حِينَئِذٍ يُقَالُ لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ "حَسَنٌ لْغَيْرِهِ".

الضعيف



الموضوع

قول الرسول ﷺ



هذا الحديث بهذا الإسناد في "سنن ابن ماجه" وهو موضوع ولفظه: ((سُتْفَتْحُ عَلَيْكُمْ
الْأَفَاقُ وَسُتْفَتْحُ عَلَيْكُمْ مَدِينَةُ يُقَالُ لَهَا قَزْوِينُ مَنْ رَابَطَ فِيهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً
كَانَ لَهُ فِي الْجَنَّةِ عَمُودٌ مِنْ ذَهَبٍ.... زَوْجَةٌ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ)). وهو موضوع كما
قال السيوطي في "الآلآي المصنوعة" وابن الجوزي في "الموضوعات"؛ لأن داود بن
المُحَبَّرِ متهم بالكذب والوضع.

المصادر والمراجع

الرقم	اسم الكتاب	المصنف	المطبوعة
1	صحيح البخاري	محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)	دار الكتب العلمية بيروت
2	صحيح مسلم	مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ)	دار الكتاب العربي بيروت
3	سنن أبي داود	سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)	دار إحياء التراث العربي بيروت
4	سنن ابن ماجه	محمد بن يزيد ابن ماجه (٢٧٣هـ)	دار المعرفة بيروت
5	جامع الترمذي	محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)	دار الفكر بيروت
6	سنن النسائي	أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)	دار الكتب العلمية بيروت
7	موطأ الإمام مالك	مالك بن أنس (١٧٩هـ)	دار المعرفة بيروت
8	مسند أبي داود	سليمان بن داود الطيالسي (٢٠٤هـ)	دار المعرفة بيروت
9	مصنف ابن أبي شيبة	عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)	دار الفكر بيروت
10	مسند إمام أحمد بن حنبل	أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)	دار الفكر بيروت
11	سنن الدارمي	عبد الله بن عبد الرحمن (٢٥٥هـ)	دار الكتاب العربي بيروت
12	مسند البزار	أبو بكر أحمد بن عمرو البزار (٢٩٢هـ)	مكتبة العلوم والحكم المدينة
13	صحيح ابن خزيمة	محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)	المكتب الإسلامي بيروت
14	سنن الدارقطني	أبو الحسن علي بن عمر (٣٨٥هـ)	مؤسسة الرسالة، بيروت
15	حلية الأولياء	أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)	دار الكتب العلمية بيروت
16	جامع الأصول	المبارك بن محمد الجزري (٦٠٦هـ)	دار الكتب العلمية بيروت
17	بلوغ المرام	أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)	التراث الإسلامي الكويت
18	الجامع الصغير	عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)	دار الكتب العلمية بيروت
19	جمع الجوامع	عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)	دار الكتب العلمية بيروت

كتب شروح الحديث			
20	هدي الساري مقدمة فتح الباري	أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)	دار الكتب العلمية بيروت
كتب اللعل			
21	كتاب اللعل	محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)	دار الفكر بيروت
22	العلل الواردة	أبو الحسن علي بن عمر (٣٨٥هـ)	دار طيبة الرياض
23	شرح علل الترمذي	عبد الرحمن بن أحمد (٧٩٥هـ)	دار العطاء الرياض
24	الأسرار المرفوعة	علي بن سلطان محمد القاري (١٠١٤هـ)	باب المدينة كراتشي
كتب مصطلح وعلوم الحديث			
25	معرفة علوم الحديث	محمد بن عبد الله الحاكم (٤٠٥هـ)	المكتبة العلمية بالمدينة
26	الكفاية في علم الرواية	أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)	دائرة المعارف العثمانية
27	مقدمة ابن الصلاح	عثمان بن عبد الرحمن (٦٤٣هـ)	دار الكتب العلمية بيروت
28	التقريب والتيسير	أبوزكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)	دار الفكر بيروت
29	الاقتراح في بيان الاصطلاح	محمد بن علي ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)	دار الكتب العلمية بيروت
30	النكت على مقدمة ابن الصلاح	محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)	أضواء السلف الرياض
31	الشد الفياح	إبراهيم بن موسى الشافعي (٨٠٢هـ)	مكتبة الرشد الرياض
32	التقييد والإيضاح	عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)	دار الكتب العلمية بيروت
33	نزهة النظر	أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)	مكتبة المدينة كراتشي
34	النكت على كتاب ابن الصلاح	أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)	الجامعة الإسلامية بالمدينة
35	فتح المغيث	محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)	مكتبة السنة القاهرة
36	تدريب الراوي	عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)	دار الفكر بيروت
37	شرح نخبه الفكر	علي بن سلطان محمد القاري (١٠١٤هـ)	دار الأرقم بيروت
38	اليواقيت والدرر	عبد الرؤف المناوي (١٠٣١هـ)	مكتبة الرشد الرياض
39	التعليقات	الإمام أحمد رضا خان (١٣٤٠هـ)	المخطوط

40	حواشي السعدي	عميم الإحسان المجددي (١٣٩٥ هـ)	باب المدينة كراتشي
41	الوسيط في علوم الحديث	محمد بن محمد بن سويلم (١٤٠٣ هـ)	عالم المعرفة، جدة
42	منهج النقد في علوم الحديث	الأستاذ الدكتور نور الدين عتر	دار الفكر، دمشق
43	تيسير مصطلح الحديث	الدكتور محمود الطحان	مكتبة المدينة، كراتشي
44	مناهج المحدثين	الدكتور سعد بن عبد الله	دار علوم السنة الرياض
كتب الرجال والتراجم والطبقات			
45	أخبار أبي حنيفة وأصحابه	الحسين بن علي، القاضي الحنفي (٤٣٦ هـ)	عالم الكتب بيروت
46	طبقات الحنابلة	أبو الحسين ابن أبي يعلى (٥٢٦ هـ)	دار الكتب العلمية بيروت
47	تهذيب الأسماء واللغات	أبوزكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦ هـ)	دار الفكر بيروت
48	سير أعلام النبلاء	أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨ هـ)	دار الفكر بيروت
49	تذكرة الحفاظ	أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨ هـ)	دار الكتب العلمية بيروت
50	جامع التحصيل	خليل بن كيكدي العلائي (٧٦١ هـ)	عالم الكتب بيروت
51	الإصابة في تمييز الصحابة	أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)	دار الكتب العلمية بيروت
52	تاج التراجم	زين الدين بن قُطُوبغا (٨٧٩ هـ)	دار القلم دمشق
53	النور السافر	عبد القادر بن شيخ العيّن مؤسس (١٠٣٨ هـ)	دار صادر بيروت
54	نزهة الخواطر	محمد عبد الحَيّ بن محمد اللكنوي (١٣٠٤ هـ)	مكتبة دار عرفات هند
55	أبجد العلوم	صديق بن حسن القنوجي (١٣٠٧ هـ)	وزارة الثقافة والإرشاد دمشق
56	الأعلام	خير الدين بن محمود الزركلي (١٣٩٦ هـ)	دار العلم للملايين بيروت
57	هدية العارفين	إسماعيل بن محمد أمين (١٣٩٩ هـ)	دار الكتب العلمية بيروت
58	فهرس الفهارس والأثبات	محمد عبد الحَيّ بن عبد الكبير (١٤٠٣ هـ)	دار الغرب الإسلامي بيروت
كتب العقائد			
59	شرح المواقف	عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (٧٥٦ هـ)	دار الكتب العلمية بيروت
60	التحفة الاثني عشرية	الشاه عبد العزيز الدهلوي ١٢٣٩ هـ	المطبعة السلفية القاهرة

كتب الفقه			
61	كتاب الأم	محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)	دار الفكر بيروت
كتب علوم اللغة والمعاجم			
62	النهاية في غريب الحديث	المبارك بن محمد الجزري (٦٠٦هـ)	دار الكتب العلمية بيروت
63	شرح الرضي على الكافية	محمد بن الحسن الرضي (نحو ٦٨٦هـ)	جامعة قازيونس بنغازي
64	لسان العرب	محمد بن مكرم الأفرقي (٧١١هـ)	مؤسسة الأعلمي بيروت
65	التعريفات	علي بن محمد الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)	دار المنار
66	التوقيف	عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)	عالم الكتب القاهرة
67	الكليات معجم	أيوب بن موسى الكفوي (١٠٩٤هـ)	مؤسسة الرسالة بيروت
68	تاج العروس	محمد بن محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ)	التراث العربي الكويت
69	أخطاء اللغة العربية	أحمد مختار عمر الأستاذ بجامعة القاهرة	عالم الكتب القاهرة
كتب البلدان			
70	معجم البلدان	ياقوت بن عبد الله الحموي (٦٢٦هـ)	دار إحياء التراث العربي بيروت
كتب التاريخ			
71	تاريخ دمشق	أبو القاسم علي بن عساكر (٥٧١هـ)	دار الفكر بيروت
72	حسن المحاضرة	عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)	دار الكتب العلمية بيروت

فهرس الكتب الدراسية (المدينة العلمية)

الرقم	أسماء الكتب	صفحات	الرقم	أسماء الكتب	صفحات
01	نور الإيضاح مع حاشية النور والضياء	392	20	المرفقة مع حاشية المشكاة	106
02	شرح العقائد مع حاشية جمع الفرائد	385	21	شرح الفقه الأكبر (للقاري)	231
03	شرح مائة عامل مع حاشية الفرع الكامل	147	22	دروس البلاغة مع شمس البراعة	242
04	هداية النحو مع حاشية عناية النحو	288	23	شرح مائة عامل	38
05	أصول الشاشي مع أحسن الحواشي	306	24	المحادثة العربية	104
06	الأربعين النووية في الأحاديث النبوية	155	25	تلخيص المفتاح مع شرح تنوير المصباح	229
07	ديوان الحماسة مع شرح إتقان الفراسة	325	26	ديوان المتنبي مع الحاشية إتقان المتلقي	104
08	مراح الأرواح مع حاشية ضياء الإصباح	182	27	مختصر المعاني مع حاشية تنقيح المباني	472
09	الجلالين مع حاشية أنوار الحرمين (الأول)	400	28	إنشاء العربية (الجزء الأول)	84
10	الجلالين مع حاشية أنوار الحرمين (الثاني)	374	29	ديوان الحماسة مع حاشية زبدة الفصاحة	208
11	قصيدة البردة مع شرح عصيدة الشهادة	317	30	السرارية مع شرحه القمرية	114
12	نخبة الفكر مع شرح نزهة النظر	175	31	تفسير البيضاوي مع حاشية مقصود الناوي	392
13	المقدمة مع حاشيتين	212	32	المطول مع حاشية المؤول	398
14	التعليق الرضوي على صحيح البخاري	458	33	طريقة جديدة في تعليم العربية	210
15	منتخب الأبواب من إحياء علوم الدين	178	34	شرح التهذيب مع حاشية فرع التقريب	306
16	الكافية مع شرحه الناجية	259	35	الرشيدة مع حاشية الفريديّة	127
17	شرح الجامي مع حاشية الفرع النامي	429	36	الفوز الكبير مع حاشية الكنز الوفير	165
18	رياض الصالحين مع حاشية منهاج العارفين	124	37	المقامات الحريية مع المقالات العبرية	128
19	تيسير مصطلح الحديث	194	38	القُطبي مع حاشية القُدسي	223

39	هداية الحكمة مع حاشية دراية الحكمة	117	54	نصاب النحو	285
40	المعلقات السبع مع حاشية معطرات الطبع	112	55	نصاب الصرف	352
41	الجلالين مع حاشية أنوار الحرمين (الثالث)	523	56	نصاب المنطق	161
42	أنوار الحديث	466	57	نصاب الادب	200
43	كتاب العقائد	64	58	خلاصة النحو (حصه اول، دوم)	214
44	تفسير سورة نور	136	59	فيضان تجويد	161
45	خلفاء راشدين	352	60	ماتة عامل منظوم (فارسی مع ترجمہ و تشریح)	28
46	قصيده برده سے روحانی علاج	22	61	جامع ابواب الصرف	235
47	تلخيص اصول الشاشي	144	سيطبع إن شاء الله عز وجل		
48	نحو مير مع حاشية نحو منير	205	62	الجلالين مع حاشية أنوار الحرمين (الرابع)	-
49	صرف بهائي مع حاشية صرف بنائي	64	63	مختصر القدوري مع خلاصة الدلائل	-
50	تعريفات نحويه	53	64	شرح معاني الآثار مع الحاشية	-
51	خاصيات ابواب الصرف	141	65	آثار السنن مع التعليقات	-
52	فيض الادب	228	66	"الموطأ" للإمام محمد مع الحاشية	-
53	نصاب اصول حديث	95	67	نور الأنوار مع قمر الأقطار	-

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ إِنَّمَا بَعُدَ فَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

❁ قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَفَقَّهُ قَبْلَ أَنْ تَرَأْسَ فَإِذَا تَرَأَسْتَ فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّفَقُّهِ.

❁ كَانَ يُقَالُ إِنَّمَا تَقْبَلُ الطَّيْنَةُ الْخَثَمُ مَا دَامَتْ رَطْبَةً، أَيْ أَنْ الْعِلْمَ يَطْلُبُ فِي بَدَايَةِ السَّنِّ.

❁ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوِّدُوا.

❁ قَالَ وَكِيعٌ لِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ: لَوْ أَنَّكُمْ تَفَقَّهْتُمْ الْحَدِيثَ وَتَعَلَّمْتُمُوهُ مَا غَلَبَكُمْ أَصْحَابُ الرَّأْيِ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي شَيْءٍ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَّا وَنَحْنُ نُرْوِي فِيهِ بَابًا

❁ قَالَ وَكِيعٌ: وَلَا بُدَ لِلْمُتَفَقِّهِ مِنْ أَسْتَاذٍ يَدْرُسُ عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ فِي تَفْسِيرِ مَا أَشْكَلَ إِلَيْهِ وَيَتَعَرَّفُ مِنْهُ طَرِيقَ الاجْتِهَادِ وَمَا يُفَرِّقُ بِهِ بَيْنَ الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ، وَبَعْضُ الْكُوفِيِّينَ قَالَ قِيلَ لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْمَسْجِدِ حَلَقَةٌ يَنْظُرُونَ فِي الْفِقْهِ فَقَالَ: لَهُمْ رَأْسٌ؟ قَالُوا لَا، قَالَ: لَا يَفْقَهُ هَؤُلَاءِ أَبَدًا.

(نصيحة أهل الحديث، ص: 21-42)



978-969-722-190-5



01013271



فیضانِ مدینہ سوق الخضار السابق حی سودا غران کراچی، پاکستان.

۹۲ ۲۶ ۹۲۲۱۱۱۱۲۵ +UAN التحويلة: ۱۱۴۴/۲۶۵۰

Web: www.maktabatulmadinah.com / www.dawateislami.net

Email: feedback@maktabatulmadinah.com / ilmia@dawateislami.net